

شؤون عسكرية

MILITARY AFFAIRS

“دونالد ترامب” بين ولايتين

“ترامب” والتداعيات المحتملة
على الحرب الروسية-الأوكرانية

التحولات الأمنية والاستراتيجية
في منطقة القرن الأفريقي في عهد “ترامب”

سيناريوهات محتملة:
تداعيات اتفاق الهدنة في لبنان على مستقبل حزب الله

ديناميات الخطاب النووي:
بين الردع والتلميحات

الفئة الجديدة
من صواريخ ERAM

العدد التاسع

يناير 2025



ECSS

**المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية**
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



”تعاونكم أساس تقدمنا“

لا يجوز نسخ أو استعمال كل أو جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/الإصدار، بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة من الوسائل. سواء التصوير أو النقل الإلكتروني أو غيرها، دون إذن كتابي مسبق من الناشر.

شؤون عسكرية

MILITARY AFFAIRS

”دونالد ترامب“ بين ولايتين



ecss.com.eg
①②③④/ecsstudies



المدير العام: د. خالد عكاشة
نائب المدير العام: اللواء/ محمد إبراهيم الدويري
المستشار الأكاديمي: لواء.أ.ح.د/ محمد قشقوش

تحرير: د. رعدة البهي

الهيئة الأكاديمية

د. دلال محمود

لواء.د/ محمد علام

لواء.أ.ح.د/ أسامة إبراهيم

لواء.أ.ح.طيار/ عماد عبد المحسن

لواء.أ.ح.د/ عز الدين عبد الرحمن عوف

لواء.أ.ح.م/ مجدي حجازي

إخراج فني: أحمد حسني

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شؤون عسكرية - العدد التاسع - يناير 2025

رقم الإيداع: 2024/17650

الترقيم الدولي: 9-8-87432-977-998

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

المحتويات

07

الافتتاحية

08

ملف العدد: "دونالد ترامب" بين ولايتين

- أي مصير ينتظر حلف "الناتو" خلال ولاية "ترامب" الثانية؟
- "ترامب" والتداعيات المحتملة على الحرب الروسية-الأوكرانية
- إلى أين يتجه الشرق الأوسط في عهد "ترامب"؟
- انعكاسات عودة "ترامب" للرئاسة الأمريكية على إيران
- ملامح سياسة "ترامب" المتوقعة تجاه الحرب الإسرائيلية على غزة
- التحولات الأمنية والاستراتيجية في منطقة القرن الأفريقي في عهد "ترامب"

40

دراسات

- سيناريوهات محتملة: تداعيات اتفاق الهدنة في لبنان على مستقبل حزب الله
- ديناميات الخطاب النووي: بين الردع والتلميحات
- تحولات الصراعات الإقليمية العربية في أعقاب الحرب الإسرائيلية على غزة

59

تقارير

- الدعم الأمريكي لإسرائيل على خلفية الحرب الإسرائيلية على غزة
- قرار المحكمة الجنائية الدولية باعتقال "نتنياهو" و"جالانت": قراءة تحليلية
- انعكاسات حرب غزة على القيادات العسكرية الإسرائيلية
- تحولات الجيش الأمريكي خلال ولاية "ترامب" الثانية: تغيرات كاشفة

74

بروفائيل

- "دوايت أيزنهاور": رئيس الولايات المتحدة الرابع والثلاثون
- المشير "محمد عبد الغني الجمسي": علامة فارقة في تاريخ العسكرية المصرية

81

حالة التسلح

- القرصنة السيبرانية: بين التهديد والحماية
- الفئة الجديدة من صواريخ ERAM

الافتتاحية

توالت أعداد الإصدار الدوري المتخصص "شئون عسكرية"، حيث وصلت إلى الإصدار التاسع في يناير 2025 مع تزايد متابعات المهتمين بالشأن الدفاعي العسكري الاستراتيجي على المستويين الدوي والإقليمي، من المتخصصين والباحثين على تنوع دوائر اهتماماتهم، حيث واكب العدد زيادة التأزم في الشرق الأوسط والمصاحب لترقب وصول الرئيس الأمريكي الجديد إلى البيت الأبيض. وقد تكوّن الإصدار من خمسة محاور هي: ملف العدد، والدراسات، والتقارير، وبروفایل لشخصيتين عسكريتين هامتين، وأخيراً حالة التسلح.

وقد أتى "ملف العدد" ليكون محوره الرئيس الأمريكي الجديد بين ولايتين، حيث واكب ترقب وصوله إلى البيت الأبيض أحداث هامة، سواء الحرب الإسرائيلية على غزة وجنوب لبنان وتأثيرها على الشرق الأوسط، وكذلك تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية ارتباطاً بمستقبل حلف الناتو، بالإضافة إلى انعكاسات الولاية الجديدة على كل من الأزمة الإيرانية وأزمة القرن الأفريقي.

وأنت "الدراسات" متنوعة، حيث شملت تحولات الصراعات الإقليمية في أعقاب الحرب على غزة، ارتباطاً بتداعيات اتفاق الهدنة في لبنان وأثره على مستقبل حزب الله، وكذلك ديناميات الخطاب النووي بين الردع والتلميحات. كما تنوعت "التقارير" لتشمل الدعم الأمريكي لإسرائيل خلال حربها على غزة، وقرار الجناية الدولية باعتقال نتنياهو وجالانت، وبالتالي انعكاسات حرب غزة على القيادات العسكرية الإسرائيلية، ثم التحولات المنتظرة في استراتيجية الجيش الأمريكي في ولاية ترامب الجديدة.

واشتمل "بروفایل" لأول مرة على شخصيتين عسكريتين هامتين، حيث الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور قائد قوات الحلفاء المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وأيضاً المشير محمد عبد الغني الجمسي أحد أهم مخططي حرب أكتوبر 1973 الذي يُعتبر من العلامات الفارقة في تاريخ العسكرية المصرية والدولية. وقد اختتم الإصدار بقسم "حالة التسلح"، حيث القرصنة السيبرانية ثم الفئة الجديدة من صواريخ (ERAM).

هذا وسيظل إصدار "شئون عسكرية" مهتماً بتحديث وتطوير محتواه تبعاً، لتغطية أكبر حيز من العلوم العسكرية على المستويات التكتيكية والعملياتية التعبوية، بالتوازي مع نظم التسلح، وما يستتبعها من الأدبيات الاستراتيجية لتلبية مطالب واحتياجات الباحثين والمهتمين بهذا الشأن، كإحدى معالم ورسالات المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

ملف العدد

لقد تزامن فوز "ترامب" في الانتخابات الأمريكية التي أُجريت في الخامس من نوفمبر 2024، لتولي رئاسة الولايات المتحدة لفترة ثانية غير متتالية، مع جُملة من التطورات التي يشهدها النظام الدولي، كان أبرز ارتداداتها حاضرة على أجندته الانتخابية، وكشفت عن الاتجاهات المُحتملة لتعامله معها، وذلك في ضوء رغبته في الحفاظ على القيادة العالمية لواشنطن وفقاً لشعار "أمريكا أولاً"، دون الانخراط العسكري المباشر في الصراعات الدولية الراهنة بل تسويتها سياسياً، ما يعني أن الولاية الثانية له قد تكون استكمالاً لولايته الأولى من حيث الاستراتيجيات والسياسات الحمائية، وهو ما اتضح -نسبياً- في اختياراته لأعضاء إدارته الجُدد. وعليه، يدور "ملف العدد" حول فوز "ترامب" بولاية رئاسية ثانية، تستوجب تحليل مواقفه المُحتملة تجاه عدة ملفات وقضايا دولية رئيسية، وذلك على شاكلة: موقفه من حلف الناتو، والحرب الروسية-الأوكرانية، والشرق الأوسط، وإيران، والحرب الإسرائيلية على غزة، ومنطقة القرن الأفريقي.



أي مصير ينتظر حلف «الناتو» خلال ولاية «ترامب» الثانية؟



يتزامن فوز الرئيس السابق "دونالد ترامب" في الانتخابات الأمريكية التي أجريت في الخامس من نوفمبر 2024، لتولي رئاسة الولايات المتحدة لفترة ثانية غير متتالية، مع جُملة من التطورات التي يشهدها النظام الدولي، كانت أبرز ارتداداتها حاضرة على أجدته الانتخابية، وكشفت عن الاتجاهات المُحتملة لتعامل "ترامب" معها، وذلك في ضوء رغبته في الحفاظ على القيادة العالمية لواشنطن وفقاً لشعار "أمريكا أولاً"، دون الانخراط العسكري المباشر في الصراعات الدولية الراهنة بل تسويتها سياسياً. مما يعني أن الولاية الثانية له قد تكون استكمالاً لولايته الأولى من حيث الاستراتيجيات والسياسات الحمائية، وهو ما اتضح -نسبياً- في اختياراته لأعضاء إدارته الجُدد.

آية عبد العزيز

باحث أول بوحدة الدراسات الأوروبية،

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مع قناة (جي بي نيوز) البريطانية مع "نايجل فاراج"، في مارس 2024، على التزامه تجاه الحلف، ومُحدِّراً الأوروبيين من "استغلال" الدعم الأمريكي⁸. وعليه، ومن الواضح أن اعتقاد "ترامب" بأن الدول الأوروبية لا تزال مُعتمدة على واشنطن للدفاع عن أمنها، لا يزال سائداً رغم استجابتهم المُنسقة للحرب الروسية-الأوكرانية.

ثانياً: ردع استباقي

أسهم الدور المحوري لحلف "الناتو" في إدارة التهديدات القائمة والمحتملة عن استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية، إلى جانب دعم إدارة "جو بايدن" لأوكرانيا ودول الجناح الشرقي للحلف، علاوة على اختيار أمين عام جديد "الناتو"، في إحداث تحول مُغاير قد يلعب دوراً يُوازن أو يُقيد احتمالات التحرك الأمريكي أحادي الجانب خلال الولاية الثانية لـ "ترامب"، وهو ما تمثل على النحو التالي:

1. استجابة مُنسقة: مع اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، انتهج حلف "الناتو" عدداً من الاستراتيجيات التي تجمع ما بين "الردع والدفاع والمواجهة الوقائية" لدعم أوكرانيا، وتأمين وتعزيز الجناح الشرقي بأكمله، بالتوازي مع ردع روسيا وعزلتها دولياً دون الدخول معها في حرب مباشرة⁹؛ إذ جاءت أبرز تحركاته كالاتي:

- تنشيط الخطط الدفاعية للحلف بما في ذلك قوات الرد السريع التي كانت تبلغ حينها ما يقرب من 40 ألف جندي، وتم زيادتها فيما بعد- لنحو 300 ألف، بالإضافة إلى مضاعفة المجموعات القتالية متعددة الجنسيات في أوروبا الشرقية¹⁰.
- تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عبر توقيع الإعلان المشترك الثالث في يناير 2023، لتوسيع وتعميق الشراكة الاستراتيجية بينهما "إلى مستوى أعلى"، وضمان مرونة وحماية البنية التحتية الحيوية ضد أي تهديدات مُحتملة أو ناشئة¹¹.

يُجادل البعض بأن موقف "ترامب" المُتشكك في النهج المؤسسي هو جوهر المشكلة لأنه يرى أن هذا المسار يستنزف مقدرات واشنطن بشكل لا يتناسب مع حجم مصالحها، يزعم البعض الآخر أن عدم التزام الدول الأعضاء في الحلف بزيادة إسهاماتهم الدفاعية المرتبطة بالتمويل المباشر والتمويل غير المباشر للحلف هو السبب وراء ممارسة "ترامب" المزيد من الضغط عليهم⁴.

2. الحماية مقابل الدفع: شهدت المرحلة التي سبقت الانتخابات الأمريكية لعام 2024 حالة من الاحتدام والتنافس بين مرشحي الرئاسة، كانت كاشفة لمواقفهما إزاء الحلف وفي مقدمتهم المرشح الجمهوري آنذاك- "ترامب" الذي أشار إلى أهمية أن تلتزم الدول الحلفاء بتحقيق هدف الحلف، لأن واشنطن "لن تحمي" الدول التي لا تُوفي بالتزاماتها؛ إذ لم يكن هذا مجرد تصريحاً انتخابياً، ولكن هذا كان رد "ترامب" على تساؤل أحد القادة له أراد أن يعرف موقف واشنطن في حالة ما إذا تعرضت بلاده لهجوم من روسيا، هل ستحمي واشنطن بلاده؟ في المقابل كانت إجابة "ترامب": "إنك لم تدفع، أنت متخلف [...] لا، لن أحميك. في الواقع، سأشجع [الروس] على فعل ما يريدونه"، وهو ما كشف عنه "ترامب" في تجمع في "كارولينا الشمالية" فبراير 2024⁵.

واتصلاً بذلك، علّق في حينها- السيناتور الجمهوري "ماركو روبيو" -الذي تم ترشيحه بعد فوز "ترامب" لتولي منصب وزير الخارجية- بأنه غير متخوف من تصريحات "ترامب" بشأن الحلف، لأن الضغط الذي سبق ومارسه "ترامب" كان سبباً لدفع الحلفاء للوفاء بالتزاماتهم الدفاعية⁶.

في المقابل؛ قال الأمين العام للحلف إن: "أي اقتراح بأن الحلفاء لن يدافعوا عن بعضهم البعض يقوض أمننا بالكامل، بما في ذلك أمن الولايات المتحدة، ويعرض الجنود الأميركيين والأوروبيين لخطر متزايد"⁷. فيما أوضح "ترامب" خلال مقابلاته

كما جددت عودة "ترامب" لصدارة المشهد الدولي النقاش حول كيفية التعاطي الأمريكي مع الحلفاء في إطار التعاون المؤسسي متعدد الأطراف لا سيما حلف شمال الأطلسي "الناتو"، خلال السنوات الأربع المُقبلة، في سياق تغيير معادلة الصراع والاستقرار في أوروبا منذ اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، وموقفه المُتشكك في دور الحلف وانتقاده للدول الأعضاء لعدم مشاركتهم في تقاسم الأعباء بشكل "عادل"، والتلويح باحتمالية الانسحاب من الحلف. الأمر الذي أثار المزيد من المخاوف حول مستقبل العلاقة بين واشنطن وحلف "الناتو" خلال الولاية الثانية لـ "ترامب".

أولاً: مؤشرات كاشفة

على الرغم من صعوبة التنبؤ بما ينتظر حلف "الناتو" خلال ولاية "ترامب" الجديدة، في ظل حالة الغموض التي يتسم بها النظام الدولي، فإن هناك مجموعة من التوجهات المُعلنة له إزاءه تتجلى أبرز مظاهرها فيما يلي:

1. الضغط لزيادة الإنفاق: مارس "ترامب" ضغطاً مُتتالية على حلف "الناتو" واصفاً إياه بأنه "عفا عليه الزمن لأنه لم يكن يهتم بمكافحة الإرهاب"، قبل بداية ولايته الأولى في يناير 2017، ولكنه تراجع عن ذلك موضحاً في مؤتمر مشترك مع السيد "ينس ستولتنبرج" الأمين العام للحلف آنذاك- قائلاً: "لقد اشتكيت من ذلك منذ فترة طويلة، وأحدثوا تغييراً- والآن يحاربون الإرهاب"، "قلت إن هذا الأمر عفا عليه الزمن. ولكنه لم يعد كذلك"¹. وفي محاولة لإجبار الحلفاء لزيادة إنفاقهم العسكري، نوه "ترامب" خلال قمة بروكسل 2018 عن إمكانية الانسحاب من حلف "الناتو"². وفي سياق آخر، هدد بإعادة تمركز القوات الأمريكية المنتشرة في أوروبا، عبر نقل بعضهم من ألمانيا إلى بولندا كنوع من الضغط على برلين للالتزام بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي كمخصصات للدفاع³.

وهنا، يمكن توضيح اتجاهين يفسران الأسباب المُحتملة وراء انتقاد "ترامب" للحلف، ففي حين

• إقرار خطط إقليمية جديدة للدفاع في يوليو 2023، للرد على أي هجوم قد يتعرض له أراضي الحلف، علاوة على تعزيز قدرته على حشد نحو 300 ألف جندي مُجهزين للانتقال إلى جناحه الشرقي خلال 30 يومًا، في تغيير هو الأكبر منذ الحرب الباردة¹².

• زيادة العديد من الدول إنفاقهم الدفاعي في مقدمتهم ألمانيا التي أنشأت صندوقًا خاصًا للدفاع بقيمة 100 مليار يورو، كما استطاعت حوالي أكثر من 20 دولة من إجمالي 32 تحقيق هدف الحلف البالغ 2% من ناتجها المحلي الإجمالي بل وقد تم تجاوزه مثل بعضهم؛ بولندا الذي بلغ أكثر من 4%، ودول البلطيق نحو 3%¹³. علاوة على التزامهم بشأن تعزيز وتحسين الدفاع المشترك، وهو ما تجلى في قيادة ألمانيا، على سبيل المثال، لمناورات "الساحل الشمالي" لعام 2023، والتي حملت رسائل إلى موسكو مفادها بأن منطقة بحر البلطيق أضحت بحيرة يسيطر عليها الحلف بعد انضمام فنلندا والسويد، وهو ما أسهم في إحداث تحول استراتيجي، في توازنات القوى في المنطقة لصالح الحلف¹⁴.

• بجانب القرارات التي تبناها الحلف خلال قممه الاستثنائية الأولى التي جاءت في اليوم التالي للحرب، والثانية بعد نحو شهر من اندلاع الحرب، بجانب القمم السنوية: مدريد 2022، وفيلنيوس 2023، وواشنطن 2024، والتي شدد خلالها الحلفاء على الدعم الثابت لأوكرانيا، كما اتفقوا -خلال القمة الأخيرة- على إنشاء برنامج المساعدة الأمنية والتدريب لأوكرانيا، وتوفير تمويل أساسي لا يقل عن 40 مليار يورو خلال عام 2025 إلى جانب مجموعة من الإجراءات والتعهدات الأخرى كان أهمها، "تأكيد الحلفاء أنهم سيواصلون دعم أوكرانيا على مسارها الذي لا رجعة فيه نحو التكامل الأوروبي الأطلسي الكامل، بما في ذلك عضوية حلف الناتو"¹⁵.

2. **انسحاب مُقيد:** على الرغم من المخاوف المُتزايدة من عودة "ترامب" التي قد تكون بداية فصل جديد من ممارسة الضغط على الحلفاء في حالة الانسحاب من الحلف دون الاكتفاء بالتلويح بذلك،

فلا يزال هناك احتمال لعرقلة هذا الأمر استنادًا على التحركات الاستباقية التي قامت بها السلطة التشريعية الأمريكية؛ حيث قدم كل من السيناتور الجمهوري "ماركو روبيو"، ونظيره الديمقراطي "تيم كين" تشريعًا يُرهن أي محاولة رئاسية للانسحاب من الحلف بالحصول على موافقة ثلثي مجلس الشيوخ أو يتم تفويضه من خلال قانون في الكونجرس، وقد تم إقرار ذلك في إطار قانون تفويض الدفاع الوطني للعام المالي 2024.

جاءت هذه الخطوة للتأكيد على أهمية دور الحلف، والرغبة في عدم تفويض عمله، وهو ما أشار إليه السيناتور الديمقراطي "كريس فان هولن" عضو لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، قائلًا في بيان: "بعد تعديلات ترامب في ولايته الأولى، تصرف الكونجرس -إدراكًا للأهمية الحيوية لحلف "الناتو"- على أساس الحزبين لمنع أي رؤساء مستقبليين من الانسحاب من جانب واحد"¹⁶.

3. **استكشاف الرؤى:** عقد "مارك روتيه" الأمين العام للحلف "الناتو" (الذي تولى مهامه رسميًا بدايةً من أكتوبر 2024) اجتماعًا مع "ترامب" بعد فوزه في الانتخابات لمناقشة التحديات الأمنية العالمية التي يشهدها الحلف. إذ يمكن اعتبار أن هذا اللقاء كان بمثابة محاولة لاستكشاف الرؤى والمواقف إزاء القضايا المختلفة محل الاهتمام المشترك وتمثل أولوية مُلحة للحلف، أكثر من كونه لقاءً لتنسيق الاستجابة إزاء التطورات الراهنة التي يواجهها الحلفاء. وهو ما يتضح أيضًا في ضوء لقاء "روته" مع "مايك والتز" مستشار الأمن القومي القادم في إدارة "ترامب"؛ حيث أكد "التز" عقب اجتماعهما على فاعلية دور الدول الأعضاء في تحقيق "الدفاع الجماعي" بما يتوافق مع قدراتهم الاقتصادية¹⁷.

4. **نحو مزيد من الإنفاق:** أصبح لدى الحلف إدراكًا واضحًا بأهمية زيادة الاستثمار في الدفاع، وضرورة تطوير وتحديث القدرات العسكرية للحلفاء؛ الأمر الذي أشار إليه

"روته" خلال قمة "المجموعة السياسية الأوروبية" في نوفمبر 2024 قائلًا: "سيتعين علينا إنفاق المزيد... سيكون أكثر بكثير من 2%، أنا واضح بشأن هذا"¹⁸. كما أكد عليه في أعقاب اجتماع وزراء خارجية الحلف في ديسمبر 2024، مُحدِّدًا من أن نسبة 2% لم تعد كافية للردع، أو التصدي للتهديدات المُحتملة على المدى الطويل¹⁹. ويمكن النظر إلى هذا التوجه بأنه محاولة من "روته" لسد الثغرات التي قد تعرض الحلف للمزيد من الانتقادات من قبل الإدارة المُقبلة، باعتباره ترجمة عملية لتعهد في قمة فيلنيوس 2023، باستثمار ما لا يقل عن 2% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا في الدفاع. وهو ما تم التأكيد عليه أيضًا في قمة واشنطن 2024، والإشارة إلى أن حوالي ثلثي الأعضاء قد حققوا هذه النسبة²⁰.

5. **تفاهات مُحتملة:** من المُحتمل أن يلعب البعد الشخصي في العلاقات بين الحلف وواشنطن دورًا قد يكون مؤثرًا في خلفية علاقات الصداقة الوثيقة بين "روته" -رئيس الوزراء الهولندي السابق- و"ترامب" خلال ولايته الأولى، وهو ما قد يكون له صدى إيجابي في التعاطي مع القضايا المرتبطة بالحلف، وسيعزز من قدرة "روته" على بناء تفاهات مع الإدارة الجديدة²¹، ذلك بالتزامن مع رغبة الحلف في التصدي للتهديدات القائمة والناشئة والمُحتملة من قبل روسيا، إلى جانب مواصلة دعم أوكرانيا لتعزيز قدراتها الدفاعية في مواجهة لروسيا، والحد من تنامي ارتدادات الحرب المُهددة بشكل مباشر للأمن عبر الأطلسي، خاصة بعد تحديث العقيدة النووية الروسية، ردًا على السماح لكيف باستهداف العمق الروسي بأسلحة طويلة المدى أمريكية وبريطانية²².

ثالثًا: أولويات مُتبينة

يطرح المشهد الراهن العديد من التساؤلات حول

القيادة في معالجة مثل هذه التحديات العالمية إلى خلق فراغ استراتيجي توظفه قوى أخرى في إطار حالة الاستقطاب الدولي المتصاعدة²⁹، مما سيؤثر في قدرة الحلف على تنفيذ استراتيجيته بشأن معالجة هذه القضية، وتبعاتها المتزايدة.

رابعاً: اتجاهات مُحتملة

من المُتوقع أن تشهد العلاقة بين واشنطن وحلف "الناتو" مرحلة نوعية خلال ولاية "ترامب" الثانية، قد تسهم في إدخال بعض التعديلات على أودار الحلف وطبيعة المهام التي سيقومها، تتجسد أبرز ملامحها على النحو التالي:

1. إعادة هيكلة الأولويات: قد يعزز ترشيح "بيت هيجسيث" لتولي وزارة الدفاع من اتجاه قيام الإدارة المقبلة بإدخال بعض التعديلات على طبيعة الدور وحجم المشاركة الأمريكية في عمليات ومهام الحلف، وخاصة وأن "هيجسيث" لديه مواقف مُتقاربة مع "ترامب" إزاء الحلف، فقد سبق وأن انتقده في كتابه المُعنون بـ "الحملة الطلبيه الأمريكية" الصادر في عام 2020، قائلاً: "لقد سمحت أوروبا لنفسها بالفعل بالغزو، واختارت عدم إعادة بناء جيوشها". ودعا إلى إعادة تشكيل الحلف ليكون قادراً على الدفاع عن الحرية، كما أن الدفاع عن أوروبا لم يعد أولوية للواشنطن بعد الآن³⁰. وفي سياق مُنفصل، تساءل "هيجسيث" في كتابه عن أسباب انضمام تركيا للحلف، مُشيراً إلى أن "الرئيس التركي إسلامي لديه رؤى إسلامية للشرق الأوسط"³¹.

هذا إلى جانب اختيار "مات ويتاكر" -القائم بأعمال المدعي العام الأمريكي السابق- ليكون سفيراً لواشنطن لدى الحلف، وبالنظر إلى اختيار "ويتاكر" ذي الخلفية القانونية³²، فإنه بمثابة مؤشرًا على احتمالية إدخال بعض التعديلات على آليات عمل الحلف تتناسب مع متغيرات البيئة الأمنية الدولية

واعتقاده أنه قادر على تسويتها إذا أُعيد انتخابه، دون التطرق إلى مسألة انتصار كريف، أو الحديث عن مصير الأراضي الأوكرانية التي تسيطر عليها روسيا، واعتراضه على تقديم الإدارة الحالية للمزيد من المساعدات الإضافية إلى أوكرانيا، في مقابل ذلك رهانه على علاقاته الشخصية بطرفي الحرب لتسويتها في الوقت الذي أضحت فيه روسيا "تهديداً مباشراً للأمن الأوروبي"²⁶. حذر "روته" من تداعيات إيجاب كريف على تقديم تنازلات في إطار أي تسوية محتملة للحرب، إذ ستواجه واشنطن في هذه الحالة "تهديداً خطيراً" الصين وإيران وكوريا الشمالية في إطار علاقاتهما الوثيقة بروسيا على مختلف المستويات ولا سيما الاقتصادية والعسكرية. كما أشار في تصريحاته لصحيفة "فاينانشال تايمز" أهمية استمرار الدعم العسكري الأمريكي لكريف لحين التفاوض مع روسيا بشرط أن يكون هناك "صفقة جيدة" لأوكرانيا²⁷. وعليه، من المُتوقع أن يكون دعم أوكرانيا أحد الملفات التي ستكشف عن المزيد من التباينات بين الحلفاء، كما ستؤثر في الدور المستقبلي للحلف في دعم أوكرانيا في ضوء "صفقة اليوم التالي"، مثل احتمال أن يتم تقييد التوسع شرقاً باعتبارها أحد الضمانات الأمنية المُقدمة لروسيا²⁸.

3. التهديد المناخي: استناداً على موقف "ترامب" المُتشكك في سياسيات المناخ، واحتمالية أن تسهم عودته مرة أخرى إلى الانسحاب من اتفاق باريس، من المحتمل أن تتزايد حالة الانقسام الداخلي بين الحلفاء، أكثر من كونه سيصبح رقماً مُعتاداً لعمل الحلف، كما إنها سيفرض هذا الموقف عليهم المزيد من التحديات، وخاصة أن استراتيجية الحلف تسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية التي أدت تغير المناخ على المستوى الاستراتيجي والعملي. كما قد يمهّد تراجع الدور الأمريكي

تبعات عودة "ترامب" على تعاطي الحلف مع القضايا المختلفة في سياق تباين الرؤى بينهما بشأن بعض الأولويات المُلحة ذات الاهتمام المشترك تتجلى أبرزها فيما يلي:

1. إدارة العلاقات مع الصين: اتخذ "ترامب" في ولايته الأولى موقفاً حازماً إزاء الدول التي تعتبرها واشنطن تهديداً مُحتملاً لها في مقدمتها الصين، وهو ما تمثل في انتعاج سياسة "الضغط الأقصى" على كين تجارياً وتكنولوجياً، وتعزيز توجه واشنطن نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ في إطار تنامي التنافس بينهما، وكرجمة فعلية للاستراتيجية الدفاع الوطني لعام 2018 التي أكدت على أهمية "الاستراتيجية لمنطقتي آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا، مع التركيز بشكل خاص على المنافسة بين القوى العظمى مع قوى عدوانية بشكل متزايد مثل الصين وروسيا"²³. لذا فمن المُتوقع أن تشهد إدارة "ترامب" الثانية مواصلة الاهتمام بالديناميكيات الإقليمية في آسيا، وإدارة المخاطر الناجمة عن الصعود الصيني المتزايد، دون الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة معها، لأن الإدارة المُقبلة ستركز على أولوياتها الأمنية في المقام الأول، دون استنزاف قدرتها على جبهات عدّة²⁴.

في المقابل، تعتبر كين بالنسبة للحلفاء تحدياً للأمن عبر الأطلسي وهو ما تم إقراره في المفهوم الاستراتيجي لعام 2022، موضحاً أن: "الطموحات المُعلنة للصين وسياساتها القسرية تتحدى مصالحنا وأمننا وقيمنا؛ إذ تستخدم كين مجموعة واسعة من الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية لزيادة بصمتها العالمية وإظهار قوتها، مع الحفاظ على الغموض بشأن استراتيجيتها ونواياها وبنائها العسكري"²⁵.

2. تسوية الحرب الروسية-الأوكرانية: في ضوء رغبة "ترامب" في وقف الحرب،

من منظور "ترامب"، دون الاخلال بميثاقه، والتي قد تكون مُتعلقة بتعديل عملية اتخاذ القرار لكونها قائمة على الإجماع، بما يمنحه قدرًا من المناورة في الاستجابة للتهديدات الخارجية. علاوة على إعادة النظر في مهام القوات التابعة للحلف والمنتشرة في أوروبا. وتعزيز التعاون مع الدول الشركاء خاصة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، لتقوية دوره في مواجهة التهديدات المتزايدة³³.

وهنا قد يكون الخطر في إدخال تعديلات على المفهوم الاستراتيجي للحلف بشأن الصين، وزيادة التحول نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ، خاصة بعد تعيين السيناتور السابق عن جورجيا "ديفيد بيردو" سفيرًا لواشنطن لدى الصين، المعروف بمعارضته للصين³⁴. وهو قد يُنذر باحتمالية توتر العلاقات عبر الأطلسي؛ حيث تتجنب القوى الأوروبية مثل فرنسا تفاقم التوتر بين الحلف والصين، وقد سبق وأن اعترضت على مقترح افتتاح مكتب اتصال للحلف في اليابان، ردًا على التحديات الناجمة عن روسيا والصين³⁵.

2. مواصلة الضغط الأقصى: من المتوقع

استمرار سياسة الضغط على الدول الأوروبية وتحديداً التي لم تصل إلى نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي البالغ عددهم حوالي ثمانين دول من بينهم إيطاليا التي تنفق نحو 1.5%؛ مما

قد يعرض مسار العلاقات الثنائية بين واشنطن وروما إلى حالة من التوتر على غرار ما حدث مع ألمانيا خلال الولاية الأولى لـ "ترامب"، علاوة على احتمالية الضغط لإقرار تعهد جديد برفع نسبة 2% كهدف رئيسي لاستمرار واشنطن في الحلف³⁶.

3. الامتناع عن حماية الحلفاء: بالرغم من

أهمية الحلف في تحقيق "الدفاع الجماعي" من خلال المادة (5) من ميثاق الحلف³⁷، فإنه يمكن لـ "ترامب" عرقلة تفعيلها، أو الانسحاب من عمليات الحلف المُفعلة بالاستناد إلى مادة الدفاع الجماعي، ويرجع ذلك لأن تفعيل المادة مرتبط بإجماع كافة الأعضاء، ومشاركتهم تكون وفقًا للتقدير كل دولة "بما تراه ضروريًا". وهو ما قد يُنذر باحتمالية أن تتجه إدارة "ترامب" نحو عدم الانخراط في الدفاع عن الحلفاء في حالة ما إذا تعرضوا لهجوم من روسيا، وخاصة في ضوء تصريحاته السابقة، وإذا كانوا غير ملتزمين بهدف الحلف³⁸.

• الانسحاب من الحلف: لا يمكن استثناء

مواصلة "ترامب" التراجع عن ضمان الأمن الأوروبي بدون مشاركة عادلة من قبل الحلفاء الأوروبيين؛ مما قد يجعله يتجه نحو خفض القوات الأمريكية المنتشرة في أوروبا

والتي وصل عددها إلى أكثر من 100 ألف جندي أمريكي منذ اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية³⁹. أو الخروج الفعلي من الحلف مبررًا عدم التزام الحلفاء بتعهداتهم الدفاعية، وهو احتمال لا يمكن تجاهله، فقد سبق وأشار "جون بولتون" مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، في مذكراته التي صدرت عام 2020 بعنوان: "الغرفة التي حدث فيها ذلك" إلى "اعتقاده بأن "ترامب" إذا تولى لفترة رئاسية ثانية سيُلحق بالحلف أضرارًا لن يمكن إصلاحها في بعض الحالات". مُعتقدًا أن: "ترامب ينوي سحب واشنطن من الحلف إذا أُعيد انتخابه"⁴⁰.

ختامًا، ستكون السنوات الأربع المقبلة اختبارًا

لمدى قدرة حلف شمال الأطلسي على التعاطي مع الإدارة الأمريكية المقبلة برئاسة "دونالد ترامب"، وبالتوازي مع دفع القوى الأوروبية لتعزيز قدراتها العسكرية بما يضمن استدامة فاعليته، وهو ما سيتضح في سياق تسوية الحرب الروسية-الأوكرانية، إلى جانب دوره في التنافس الدولي المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين؛ إذ من المتاح أن يكون هذا السبب الرئيسي الذي سيجعل الرئيس "ترامب" يسعى إلى الحفاظ على استمرارية الحلف، لضمان تنسيق استجابة غربية إزاء الصين، لتطويقها دون الدخول معها في مواجهة عسكرية.

المصادر

1. Hugh Cameron, Five Things Donald Trump Has Said About NATO, News Week, 14 November 2024, Available at: <https://www.newsweek.com/five-things-donald-trump-said-about-nato-1985307>
2. Dan Sabbagh, If Trump wins the election, Nato can expect more turbulence ahead, The Guardian, 29 October 2024, Available at: <https://www.theguardian.com/us-news/2024/oct/29/if-trump-wins-the-election-nato-can-expect-more-turbulence-ahead>
3. Matthew Shoemaker, Trump's NATO tightrope: Reforming the alliance while wrangling Capitol Hill, The Hill, 21 November 2024, Available at: <https://thehill.com/opinion/5000943-trump-nato-foreign-policy/>
4. Eliot Wilson, Nato should be worried about Donald Trump, Spectator, 6 November 2024, Available at: <https://www.spectator.co.uk/article/nato-should-be-worried-about-donald-trump/>
5. Piotr Smolar, Trump alarms allies by questioning NATO's solidarity, Le Monde, 12 February 2024, Available at: https://www.lemonde.fr/en/international/article/2024/02/12/trump-alarms-allies-by-questioning-nato-s-solidarity_6517007_4.html
6. Kate Sullivan, Trump says he would encourage Russia to 'do whatever the hell they want' to any NATO country that doesn't pay enough, CNN, 11 February 2024, Available at: <https://edition.cnn.com/2024/02/10/politics/trump-russia-nato/index.html>
7. Piotr Smolar, Op. Cit.
8. Andrew McDonald, Donald Trump says he won't quit NATO – if Europe pays its way, Politico, 19 March 2024, Available at: <https://www.politico.eu/article/donald-trump-says-he-wont-quit-nato-if-europe-pays-its-way/>
9. آية عبد العزيز، انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على استراتيجيات حلف شمال الأطلسي، في: دلال محمود (محرر)، المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي: العودة إلى المستقبل (القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، يناير 2023) ص. 152.
10. آية عبد العزيز، نحو مزيد من الردع والدفاع.. ما هي الأولويات المُتوقعة لقمة فيلنيوس لحلف الناتو؟، المرصد المصري، 10 يوليو 2023. متاح على: [/https://marsad.ecss.com.eg/78404](https://marsad.ecss.com.eg/78404)
11. آية عبد العزيز، إلى مستوى أعلى.. كيف عزز حلف الناتو والاتحاد الأوروبي شراكتهما الاستراتيجية؟، المرصد المصري، 14 يناير 2023. متاح على: [/https://marsad.ecss.com.eg/74995](https://marsad.ecss.com.eg/74995)
12. Lorne Cook, The invasion of Ukraine spurred NATO to revamp its defense plans against Russian attack, Associated Press, 11 July 2023, Available at: <https://apnews.com/article/nato-russia-ukraine-terrorism-defense-plans-ed687526a98dace90b8717ac326bd9ce>
13. Jesús Rodríguez, Josep Borrell's final days at the head of European security, El Pais, 7 December 2024, Available at: <https://english.elpais.com/international/2024-12-07/josep-borrells-final-days-at-the-head-of-european-security.html>
14. آية عبد العزيز، تعزيز الجاهزية.. ألمانيا تقود مناورات الناتو في بحر البلطيق، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 13 سبتمبر 2023، متاح على: [/https://ecss.com.eg/36633](https://ecss.com.eg/36633)
15. NATO summits, NATO, 14 November 2024, Available at: https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_50115.htm
16. Joe Gould, Jack Detsch, Connor O'Brien, The law is 'not airtight': Trump may have a way out of NATO, Politico, 11 August 2024, Available at: <https://www.politico.com/news/2024/11/08/trump-nato-congress-courts-00188426>
17. Chloé Hoorman, Elise Vincent and Philippe Jacqué, NATO, better prepared for Trump than in 2016, is still leaping into the unknown, Le Monde, 9 November 2024, Available at: https://www.lemonde.fr/en/international/article/2024/11/09/nato-better-prepared-for-trump-than-in-2016-is-still-leaping-into-the-unknown_6732218_4.html
18. Joshua Posaner, Barbara Moens, Trump is 'right': Rutte says NATO members need to spend more on arms, Politico, 7 November 2024, Available at: <https://www.politico.eu/article/donald-trump-is-right-mark-rutte-says-nato-members-spend-more-gdp-2-percent-european-political-community-summit/>
19. Lorne Cook, NATO chief urges European allies to ramp up defense spending as Trump returns to White House, Associated Press, 4 December 2024, Available at: <https://apnews.com/article/nato-defense-spending-trump-military-budgets-3cf6e8da6da08cbf84686d0b5f518f5a>
20. NATO summits, Op.cit.
21. Lisa West, NATO chief meets President-elect Trump to discuss security, UK Defence Journal, 26 November 2024, Available at: <https://ukdefencejournal.org.uk/nato-chief-meets-president-elect-trump-to-discuss-security/>
22. Aya AbdelAziz, Oreshnik: A New Chapter in Russia's Escalation against Ukraine, Egyptian Center for Strategic Studies, 2 December 2024, Available at: <https://en.ecss.com.eg/6111/>
23. Foreign Policy Priorities: Donald Trump's Positions, Council on Foreign Relations, Available at: <https://www.cfr.org/election2024/candidate-tracker/donald-trump#defense-and-nato>
24. Aleksander Olech, Trump wins: what this means for Poland, NATO, and the world, Defence 24, 9 November 2024, Available at: <https://defence24.com/geopolitics/trump-wins-what-this-means-for-poland-nato-and-the-world>
25. NATO 2022 - Strategic concept, NATO Summit in Madrid, 29 June 2022, p. 5, Available at: <https://www.act.nato.int/wp-content/uploads/2023/05/290622-strategic-concept.pdf>
26. آية عبد العزيز، نقطة تحول: مصير الحرب الروسية-الأوكرانية بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 28 أكتوبر 2024، متاح على: <https://ecss.com.eg/48921>
27. Tony Diver, US faces 'dire threat' over Ukraine deal, Nato boss warns Trump, Telegraph, 02 December 2024, Available at: <https://www.telegraph.co.uk/us/news/2024/12/02/us-faces-dire-threat-ukraine-forced-sign-peace-deal-nato/>

28. Michael Hirsh, Trump's Plan for NATO Is Emerging, Politico, 07 February 2024, Available at: <https://www.politico.com/news/magazine/2024/07/02/nato-second-trump-term-00164517>
29. Nima Khorrami, NATO and the Trump Challenge: Navigating the Alliance's Priorities in a Shifting Climate and Security Landscape, The Arctic Institute, 26 November 2024, Available at: <https://www.thearcticinstitute.org/nato-trump-challenge-navigating-alliances-priorities-shifting-climate-security-landscape/>
30. Jason Wilson, Trump Pentagon pick attacks UN and Nato and urges US to ignore Geneva conventions, The Guardian, 25 November 2024, Available at: <https://www.theguardian.com/us-news/2024/nov/25/pete-hegseth-book-attacks-nato-alliances>
31. Sarah Ewall-Wice, Trump Pentagon pick Pete Hegseth believes NATO should be 'scrapped' and remade, Daily Mail, 25 November 2024, Available at: <https://www.dailymail.co.uk/news/article-14123927/pete-hegseth-critical-nato-alliances-trump-pentagon.html>
32. Robin Opsahl, Trump picks former acting U.S. AG Matt Whitaker as NATO ambassador, Nebraska Examiner, 20 November 2024, Available at: <https://nebraskaexaminer.com/2024/11/20/trump-picks-former-acting-u-s-ag-matt-whitaker-as-nato-ambassador/>
33. Matthew Shoemaker, Op.cit.
34. Bernd Debusmann Jr, Trump taps China critic Perdue as next ambassador to Beijing, BBC, 6 December 2024, Available at: <https://www.bbc.com/news/articles/cj0rj0vl4n8o>
35. Justin McCurry, France opposed to opening of Nato liaison office in Japan, official says, The Guardian, 7 June 2023, Available at: <https://www.theguardian.com/world/2023/jun/07/france-opposed-to-opening-of-nato-liaison-office-in-japan-official-says>
36. Alessandro Marrone, Trump, Ukraine and NATO: Two Crossroads for Europe, Istituto Affari Internazionali, 20 November 2024, Available at: <https://www.iai.it/en/pubblicazioni/trump-ukraine-and-nato-two-crossroads-europe>
37. Kate Sullivan, Op.cit.
38. Stephen Saideman, Insights from the NATO summit: Why another Donald Trump presidency would doom the alliance, The Conversation, 12 July 2024. Available at: <https://theconversation.com/insights-from-the-nato-summit-why-another-donald-trump-presidency-would-doom-the-alliance-234436>
39. Joe Gould, Jack Detsch, Connor O'Brien, Op.cit.
40. Emmet Lyons, Politics NATO allies brace for possible Trump 2024 victory, CBS NEWS, 28 May 2024, Available at: <https://www.cbsnews.com/news/nato-allies-brace-possible-trump-president/>



”ترامب“ والتداعيات المحتملة على الحرب الروسية-الأوكرانية



تعتبر الانتخابات الأمريكية من أبرز الأحداث السياسية التي تحظى بمتابعة عالمية واسعة لما لها من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في القضايا الدولية والإقليمية، وتسهم نتائج هذه الانتخابات عمومًا في إعادة صياغة سياسات الدول الحليفة والمتنافسة، وتنعكس على مسارات العلاقات الخارجية والسياسات العامة لأغلب أو كل دول العالم.

لواء أ.ح.م/ مجدي حجازي

مستشار الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية،

ومحافظ أسوان السابق

أولاً: آفاق العلاقات الروسية- الأمريكية بعد فوز "ترامب"

في ظل رئاسة "ترامب" الثانية تظل العلاقات الروسية- الأمريكية في وضع معقد، حيث تتراوح التوقعات بين إمكانيات التقارب أو التصعيد، فترى موسكو في فوز "ترامب" فرصة محتملة لتحسن العلاقات الروسية- الأمريكية، خاصة على الصعيدين الاقتصادي والدبلوماسي، ويتمثل أحد أبرز التطلعات الروسية في تخفيف العقوبات التي فرضت عليها إثر الحرب الروسية-الأوكرانية، حيث تأمل القيادة الروسية أن يمهّد "ترامب" لتخفيف هذه العقوبات أو إلغاؤها جزئياً أو كلياً؛ مما سيفسح المجال أمام انتعاش الاقتصاد الروسي، كما تتطلع روسيا إلى فتح قنوات حوار جديدة مع الإدارة الأمريكية، حيث ترى أن التوترات بين الدولتين قد بلغت ذروتها، وأن التعاون قد بات ضرورياً لمواجهة تحديات عالمية مشتركة مثل الإرهاب والقضايا النووية والاستقرار الإقليمي.

في سياق الصراع الروسي-الأوكراني، يأتي فوز "ترامب" ليحيي آمال موسكو في تقليص الدعم الأمريكي للحكومة الأوكرانية، خصوصاً الدعم العسكري. وفي الوقت ذاته، تدور التحليلات الروسية حول احتمالية أن يعيد "ترامب" النظر في نهج بلاده تجاه أوكرانيا، مع توجيه موارده واهتمامه إلى أولويات أخرى، مما قد يصب في مصلحة روسيا، ويضعف موقف أوكرانيا على الساحة الدولية. ومع ذلك يبقى هذا التوقع محفوفاً بالشكوك؛ إذ إن السياسات الأمريكية تجاه أوكرانيا تتجاوز موقف الرئيس "ترامب" وحده، وتشمل مؤسسات أخرى ملتزمة بمواجهة نفوذ روسيا، وبالتالي تدرك موسكو أن تحقيق هذه التطلعات لا تتطلب فقط وجود "ترامب"، بل أيضاً تحولات أوسع في السياسة الخارجية الأمريكية؛ مما يجعل آمالها في تحسين العلاقات مرهونة بتطورات غير مؤكدة.¹

يبدو أن روسيا تتعامل مع فوز "ترامب" بحذر واضح، حيث ترى في التصريحات التي أطلقها خلال حملته الانتخابية حول إنهاء الحرب في أوكرانيا احتمالاً لإحداث تغييرات في السياسة الأمريكية تجاهها، ومع ذلك يشير المتحدث باسم الكرملين "ديميتري باسكوف" إلى أن موسكو تبقى على موقفها الصارم، مشدداً على أن الولايات المتحدة لا تزال تعتبر دولة معادية متورطة بشكل مباشر وغير مباشر في الصراع مع أوكرانيا. وتوضح وزارة الخارجية الروسية أن روسيا ليس لديها أهداف بشأن "ترامب"، وأنها مستعدة للعمل مع الإدارة الجديدة في إطار الدفاع عن مصالحها الوطنية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، لذا يمكن القول إن الموقف الروسي من فوز "ترامب" يعكس تفواؤلاً مشروطاً ورغبة حذرة في تحسين العلاقات دون إغفال التحديات الواقعية التي قد تفرضها سياسات "ترامب" غير المتوقعة، إذ تظل موسكو على أهبة الاستعداد لأي تغييرات قد تطرأ من الموقف الأمريكي بعد تنصيبه؛ مما يعكس حذرًا عميقًا في ظل مستقبل غير مؤكد للعلاقات بين البلدين.

على خلفية التغييرات السابق الإشارة إليها فإن مسار العلاقات الروسية-الأمريكية وبعد عودة "ترامب" من المرجح ألا يخرج عن احتمالين أو نمطين؛ هما النمط التعاوني والنمط الصراعى وسنعرض لها بإيجاز² فيما يلي:

1. النمط التعاوني: ويقوم ذلك النمط على ما يطرحة "ترامب" من قدرته على وقف الحروب المنتشرة في أقاليم العالم المختلفة، كما يشير إلى أن لديه علاقات جيدة مع زعماء العالم، وبمكثته التفاوض بطريقة فعالة، لذلك يعتقد العديد من المحللين بأن "ترامب" ربما يسعى إلى عقد مفاوضات مبشرة مع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" والرئيس الأوكراني "فولوديمير زيلينسكي" مدعوماً بتعهدات أمنية أو تنازلات معينة روسية

وأوكرانية، إضافة إلى إمكانية تراجعها عن دعم أوكرانيا بما يدفعها لمرونة أكبر مع روسيا تتيح للجانبين إمكانية التفاهم على نقاط الخلاف. تدعيماً لذلك، قد يعرض "ترامب" إلغاء بعض العقوبات المفروضة على روسيا أو التخفيف من حدتها أو إعادة لعرض الامتيازات الاقتصادية لروسيا مقابل وقف إطلاق النار وإحياء المفاوضات بين البلدين.

2. النمط الصراعى: ويستند هذا النمط إلى أن "بوتين" يُعدّ من المطالبين بتعددية النظام الدولي، وهو ما يعني إزاحة الولايات المتحدة الأمريكية من على قمة النظام الدولي لصالح نظام دولي متعدد الأقطاب على أساس القانون الدولي والدور المركزي لهيئة الأمم المتحدة، وليس على بعض القواعد التي توصل إليها طرف ما ويحاول فرضها على باقي الأطراف دون توضيح ماهيتها. ويرفض "بوتين" الأحادية القطبية، ويعتبرها قد اتخذت أخيراً شكلاً قبيحاً وغير مقبول على الإطلاق بالنسبة للغالبية العظمى من دول العالم. وفي ظل الشعور الذي يرفعه "ترامب" (أمريكا أولاً)، فإن ذلك التباين الواضح بين الموقفين الأمريكي والروسي بما يعزز من النمط الصراعى بين واشنطن وموسكو ولا سيما وأن البعض يرى أن تقديم تنازلات كبرى للروس قد يُضعف موقف الولايات المتحدة وحلفائها.³

وبشكل عام، رحبت روسيا بأي مساعي أمريكية لوقف الحرب الروسية-الأوكرانية، وأكدت انفتاحها على المحادثات ولكن مع توفر عدة شروط أبرزها: أن تعكس خطة السلام التي سيطرحها "ترامب" الواقع على الأرض في أوكرانيا، وأن تتخلى الأخيرة عن طموحها في الانضمام إلى حلف الناتو، بالإضافة إلى تسليم أربعة أقاليم شرقية وجنوبية لروسيا (دونستسك- لوهانيسك- خيرسون- زابورجيا)، وأشارت روسيا إلى أنه إذا توفرت تلك الشروط ستقوم بإنهاء الحرب فوراً.⁴

محدودة. وفي الوقت ذاته، تواجه أوكرانيا تحديات هائلة مع اقتراب الحرب من بدء عامها الرابع، حيث يعتمد اقتصادها الذي أثرت في الحرب تأثيرًا سلبيًا بشكل كبير على المساعدات الخارجية، ومع ذلك جاءت ردود أفعال الجانبين على فوز "ترامب" ما بين الترحيب والحذر.

وتحاول كل من روسيا وأوكرانيا أن تحسن من وضعها الميداني حتى دخول "ترامب" إلى البيت الأبيض في 20 يناير 2025، فكلتا الطرفين يريد أن يقوى موقفه الميداني لدعم موقفه التفاوضي قبل التوصل إلى اتفاق سلام

محتمل، وسيتوقف ذلك على عدة عوامل منها تأثير الهجوم الروسي المستمر، وما إذا كان سيستولي على أراضٍ إضافية وإمكانية حدوث اختراق روسي كبير. ومن المرجح أن تستمر موسكو في شن هجمات على محاور متعددة، مما سيجبر كييف على الاحتفاظ بالقوات والقوة الميدانية للهجمات المضادة القتالية، كما لا يمكن إغفال دور فصل الشتاء في العمليات المتوقعة، فالأوكرانيون يواجهون شتاء قاسيًا بسبب تدمير روسيا لنحو 50% من قدرات توليد الطاقة في أوكرانيا اللازمة لفصل الشتاء. وسوف يكون لهذا تأثير سياسي في نظرية الأوكرانيين لحكومتهم وللحرب، وسيكون للشتاء أيضًا تأثير ميداني في الجيوش الروسية والأوكرانية، من خلال إجراء عمليات الضربات البعيدة المدى وإجراء التقييمات النهائية والخطط والتخزين اللوجستي للعمليات البرية. ومع ذلك، في حين تحاول عملية كورسيك الأوكرانية تغيير الوضع الراهن في الحرب، فإن التأثير الأكبر في ديناميكيات الصراع قد يكون في عودة "ترامب" إلى البيت الأبيض.

وهناك بعض المؤشرات حول الاتجاه الذي قد يميل إليه الرئيس "ترامب" وفريقه في فترة ولايته الثانية، فقد زعم "ترامب" وهو لا يزال مرشحًا للرئاسة أنه سينيهي الحرب في أوكرانيا بسرعة إذا انتخب، ويقترح خطة وضعها عضوان سابقان في طاقم مجلس الأمن القومي التابع

الأمريكية والتي انفقت 108 مليارات دولار على المساعدات العسكرية والاقتصادية والإنسانية لمساعدة أوكرانيا منذ فبراير 2022، فلقد انتقد "ترامب" حجم المساعدات المقدمة لأوكرانيا. ورغم أنه سينيهي الحرب في غضون 24 ساعة، لكنه لم يوضح كيف سيفعل ذلك⁵. كما لا يثق العديد من الأوكرانيين في "ترامب" بسبب إعجابه المعلن بالرئيس الروسي "بوتين". وسابقًا ألقى "ترامب" اللوم على الرئيس الأوكراني لفتح تحقيقات جنائية مع "بايدن" وابنه بشأن التعاملات التجارية في أوكرانيا.

وميدانيًا، توجد عمليات كر وفر بين الجانبين الروسي والأوكراني، دون أن يتمكن أي طرف بالفوز الحاسم من خلال "الضربة القاضية" على نحو يرسم ملامح نهاية تلك الحرب. وعلى مدى الأشهر الماضية، حاولت روسيا استغلال فشل الهجوم الأوكراني المضاد في عام 2022 والأزمة المدنية العسكرية في الحكومة الأوكرانية في أواخر عام 2023 والنقاش الطويل حول المساعدات الأمريكية لأوكرانيا والتي حرمت الأوكرانيين من الذخائر والمعدات التي يحتاجون إليها بشدة في أوائل عام 2024، فالجيش الروسي ينفذ حملة هجومية واسعة النطاق على الأرض وفي الجو لضرب الجيش الأوكراني والتأثير في الحسابات السياسية للحكومة الأوكرانية وأنصارها الأوروبيين.

ميدانيًا، تتقدم القوات الروسية على خط الجبهة الشرقي، وينضم إليها آلاف الجنود من كوريا الشمالية (وفقًا لمسئولي الدفاع الأوكرانية والبنجابون)، وتضرب روسيا المدن والبلدان الأوكرانية كل يوم بطائرات بدون طيار هجومية وصواريخ بالستية وقنابل مختلفة النوع والحجم والتأثير، ودمرت الهجمات الروسية جزءًا كبيرًا من شبكة الطاقة في أوكرانيا؛ مما جعل الملايين عرضة للخطر مع اقتراب الشتاء. وعلى الرغم من كل الجهود والنتائج التي حققتها روسيا فقد تعرضت لخسارة 180 ألف جندي مع عدم تحقيقها سوى مكاسب استراتيجية إقليمية

ومن المتوقع أن تكثف روسيا جهودها العسكرية في الحرب في الفترة الحالية حتى موعد استلام "ترامب" زمام الأمور بداية من 25 يناير 2025 حتى تفرض واقعًا يتلاءم أكثر مع مطالبها، وتحصل على اتفاقية سلام تناسب رؤيتها وأهدافها، وليس أدل على ذلك محاولات "بوتين" يشق الطرق استعادة إقليم كورسيك من أوكرانيا بمساعدة جنود كوريا الشمالية، لأن ذلك بالتأكيد يحقق لروسيا أفضلية على طاولة المفاوضات، فضلًا عن أهمية هذا الإقليم بالنسبة لروسيا.

ثانيًا: "ترامب" والحرب الروسية- الأوكرانية

في ظل استنزاف كل من روسيا وأوكرانيا في الحرب التي اندلعت منذ فبراير 2022، فإن الطرفين يأملان في أي مبادرة من الرئيس الأمريكي المنتخب لوقف هذا الصراع، ولكن ما الذي يمكن للرئيس "ترامب" أن يقدمه لكل من "بوتين" و"زلينسكي" حتى يقبلا توقف الحرب؟

يرى "بوتين" أن الغرب يعامله معاملة دونية عبّر عنها عندما كانت روسيا في مجموعة السبع الصناعية الكبرى والتي جمدت عضويته بعد قيامه بضم شبه جزيرة القرم، كما أن أوروبا لم تتطرق لإمكانية ضم روسيا للاتحاد الأوروبي على الإطلاق، فضلًا عن أن الناتو قد اقترب من حدود روسيا وهو ما يراه "بوتين" تهديدًا مباشرًا لبلاده. في المقابل، إن لم تضمن أوكرانيا أمنها وسيادتها ضد التهديد الروسي عبر أي تنازل يفرضه عليها "ترامب"، فإن هذا سيُعدّ رسالة مقلقة إلى أوروبا بأكملها، وبما يخلق مواجهة أو تعاونًا استراتيجيًا بين روسيا وأوروبا في المستقبل دون الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد فوز "ترامب" في الانتخابات الرئاسية وفوز الجمهوريين بالأغلبية في مجلس النواب والشيوخ، قد تفقد أوكرانيا الدعم المستمر من حليفها الأكثر أهمية الولايات المتحدة

الرئيس "ترامب" ("كيث كيلوج" و"فريد نلين تزن")، وتقضي هذه الخطة بوقف إطلاق النار على أساس الخطوط الأمامية الحالية في ساحة المعركة، لكن من غير المعروف ما إن كان "ترامب" قد أيد هذه الخطة من عدمه. وفي حال عدم توصل "ترامب" إلى حل سريع في الحرب الروسية-الأوكرانية، فقد ينقلب على "بوتين"، ويزيد من الدعم الأمريكي لأوكرانيا، فلقد صرح الروسي السابق أن أي خطة سلام قد تقترحها إدارة "ترامب" يجب أن تعكس الواقع على الأرض في أوكرانيا، ولكن بوتين لا يزال منفتحاً على المحادثات.

ومن المؤكد أنه يصعب توقع خطوات "ترامب" وحتى نائب الرئيس الذي اختاره، فيمكن أن يقع بينهما خلاف على غرار ما حدث في ولايته الأولى والتي شهدت خلافات مع معظم فريق عمله الذين اختارهم بنفسه، ولكن المؤكد أن هناك تغيرات ستحدث فيما يتعلق بنظرته لهذه الحرب والتي سينظر إليها على أنها تحدٍ شخصي له، فإما أن يضع حداً للحرب حيث لا يمكن له أن يضغط على "بوتين" لوقف الحرب، وإما أن تفشل جهوده وضغوطه لوقف الحرب، فيتحول إلى غريم للرئيس "بوتين" الذي طالما عبر عن إعجابه به.

ومن المتوقع أن تتمسك أوكرانيا في تفاوضها بكامل حقوقها واستعادتها لكافة أراضيها؛ الأمر الذي سترفضه روسيا لأنها تريد أن تتفاوض على أساس الواقع الميداني في المعركة فيما تطالب أوكرانيا بانسحاب روسيا من جميع الأراضي الأوكرانية وهو ما لا تضمن الولايات المتحدة حدوثه وتركز اهتمامها فقط لإنهاء الحرب في أسرع وقت ممكن⁶. وهناك احتمال أن تواصل أوكرانيا القتال والتخطيط للدفاع عن نفسها حتى وان تخلت عنها الولايات المتحدة الأمريكية، بعد ما فاجأت القوات الأوكرانية نظيرتها روسيا بهجوم كورسيك الذي كبد الجيش الروسي خسائر كبيرة، وتريد القوات الأوكرانية استغلال هذا العجوم للقيام بعمليات

جديدة، وترجع رغبة أوكرانيا في مواصلة القتال لمعرفتها السابقة بما يمكن حدوثه من خسائر لهم إذا خضعوا للشروط الروسية على طاولة المفاوضات أو إذا حدثت هدنة قصيرة المدى لا تحل جذور المشكلة حيث قد تعتبرها أوكرانيا مجرد ركون إلى مهلة واستراحة من الهجوم الروسي المستمر. ولكن هناك عدة نقاط تضعف موقف أوكرانيا إذا حاولت استكمال الحرب بدون مساعدة وموافقة الولايات المتحدة الأمريكية، وتتخلص في صعوبة استكمال الحرب بدون الدعم المادي والعسكري الأمريكي الذي يُعد الركيزة الأساسية التي ارتكزت عليها أوكرانيا في تصديها للعملية العسكرية الروسية والذي وصل إلى حوالي 56 مليار دولار مساعدات أمنية فقط بالإضافة إلى أن فصل الشتاء سيشكل ضغطاً كبيراً على الشعب الأوكراني؛ مما يشكل ضغطاً إضافياً لقبول التفاوض والاستماع إلى حل ترامب لإنهاء الحرب⁷.

ولا يخفى أن الواقع الميداني الحالي مؤلماً بالنسبة لأوكرانيا حيث يواجه الجيش مشاكل كبيرة في إقليم دونباس الذي تتقدم فيه القوات الروسية وينتشر أكثر من 40 ألف جندي روسي في المقاطعات الأوكرانية الأربع بالإضافة إلى شبه جزيرة القرم، وقد أغرقت روسيا أكثر من 30% من الأراضي الأوكرانية بالألغام، فضلاً عن التفوق الديموغرافي الروسي على أوكرانيا وخاصة في تعداد السكان والذي يجعل أوكرانيا تواجه مشاكل عديدة في مجال التجنيد، كل ذلك سيضع ضغوطاً على أوكرانيا لقبول عملية التفاوض وتقديم تنازلات من أجل صنع السلام، ولكن مع ذلك يعي زيلينسكي جيداً أن ما تطلبه روسيا لكي توقف الحرب ما هو إلا شروط استسلام أوكراني وانتصار روسي. ولكن الحل الأمريكي هو الحل المنطقي الوحيد لإنهاء تلك الحرب.

ثالثاً: السيناريوهات المحتملة

تدور سيناريوهات الحرب الروسية-الأوكرانية حول ثلاثة سيناريوهات محتملة؛ يدور أولها:

وهو الأكثر احتمالاً، حول موافقة الطرفين برعاية أمريكية على عقد هدنة عاجلة ووقف لإطلاق النار مع استغلال فترة الهدنة لعقد مباحثات سلام برعاية أمريكية أيضاً. ويؤيد هذا السيناريو حالة الإرهاق من القتال التي يعاني منها الطرفان المتحاربين، وحلول فصل الشتاء وما يمثله من مصاعب للقوات، والرغبة الأمريكية الرسمية والرغبة الشخصية للرئيس "ترامب". فيما يدور ثاني هذه السيناريوهات: حول نجاح مفاوضات السلام الكاملة تحت الضغط الأمريكي على كلا الطرفين مع قيام كلاهما بتقديم تنازلات متبادلة حتى الوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف. أما الثالث: فيدور حول عدم بدء مفاوضات سلام كلياً أو انعقاد مفاوضات سلام دون نجاحها في الاتفاق على ما يرضي الطرفين. وفي هذه الحالة، سيكون قد انتهى فصل الشتاء، وستستمر أعمال القتال، ولكن من المؤكد في هذا السيناريو أن كفة الحرب ستكون لصالح روسيا؛ نظراً لتوجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو تقليص المساعدات للجانب الأوكراني.

وفي تقديري، فإن فوز "ترامب" الذي لطالما كان يعد بتسوية الحرب في أوكرانيا حال انتخابه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية يعد فرصة حقيقية رغم صعوبتها ومعوقاتها لتغيير ديناميكية التعامل في الحرب، والنظر في جدوى استمرارها من جانب الطرفين⁸. وقد يضغط على أوكرانيا للدخول في محادثات سلام مع روسيا، ومن المحتمل أن يجبر كلا الطرفين على الجلوس على طاولة المفاوضات، ويقوم بتمهيد الطريق نحو السلام وذلك عن طريق استخدام أسلوب (العصا والجزرة) بالترغيب تارة والترهيب تارة أخرى. فإن رفضت روسيا الجلوس على طاولة المفاوضات، قد تتجه الولايات المتحدة إلى تغيير سياساتها نحو أوكرانيا وتدعمها حتى تنتصر؛ مما يكيد الاقتصاد الروسي خسائرًا كبيرة، ولا سيما إن تراجعت أسعار النفط والغاز. وفي الوقت ذاته، قد يعد "ترامب" برفع العقوبات الاقتصادية عن روسيا

ختامًا، لا شك أن الحرب الروسية-الأوكرانية، وهي في نهاية عامها الثالث قد تكون مرشحة لعام رابع أو قد يكون عامها الثالث هو الأخير في ظل المعطيات السياسية والاقتصادية والعسكرية المحيطة بها. ولا شك أن كلاً من روسيا وأوكرانيا تعيدان ترتيب حساباتهما بعد فوز "ترامب"، وينظران بعين الاهتمام نحو التحركات الميدانية خلال الفترة الحالية وبالتحديد قبل توليه منصبه رسميًا، وقبل الدخول في أعماق فصل الشتاء. وعلى ضوء المعطيات التي تم تناولها في الدراسة والتحركات التي تقوم بها كل من روسيا وأوكرانيا وتوجه "ترامب" لإنهاء تلك الحرب، أمكن طرح ثلاثة سيناريوهات محتملة، إلى أن يحسم إحداها في الأيام القادمة.

أوكرانيا بعدم السعي للانضمام إلى حلف الناتو. ومن المحتمل أن يتم رفع العقوبات الاقتصادية على روسيا كدليل على حسن النية في الطريق إلى حل الصراع¹⁰. وهناك سبب آخر لا يقل أهمية عن العبء الاقتصادي الذي تمثله أوكرانيا على الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أن "ترامب" يعي جيدًا أن حرب روسيا مع أوكرانيا عمقت التحالفات الروسية مع الدول التي لا تحبها الولايات المتحدة على غرار الصين وكوريا الشمالية وإيران، كما لا يرى "ترامب" أن حل هذه الحرب يكمن في استمرار تسليح ودعم أوكرانيا، لأن تلك الطريقة دائمًا ما تصل إلى طريق مسدود ذي عواقب وخيمة، بل ويرى أن الحل سيكون عن طريق الدبلوماسية الجريئة التي ستجبر كلا الدولتين على الجلوس على طاولة المفاوضات والتمتع بمرونة كافية من الطرفين في سبيل إنهاء تلك الحرب¹¹.

كجزء من عملية التفاوض أو تقليص الدعم تجاه أوكرانيا والتخلي تمامًا عنها، إن لم تبد مرونة في التفاوض وهذا يعني تركها فريسة لروسيا⁹.

ولا شك أن هذه الحرب تستنزف الاقتصاد الأمريكي وتشتت انتباه الإدارة الأمريكية عن التهديد الأول لها من وجهة نظر "ترامب" وهو الصعود الصيني وما يمثله من خطر على الاقتصاد الأمريكي لذا قد يضغط "ترامب" نحو وقف إطلاق النار وتوقيع هدنة بين الطرفين وعقد صفقة سياسية ترضي الطرفين، ومن المحتمل أن تنص تلك الخطة على أن يتمتع إقليم الدونباس بمقاطعيته (دونيستك ولوهانسك) باستقلال ذاتي وانسحاب القوات الروسية والأوكرانية إلى حدود ما قبل الحرب (22 فبراير 2022) مع الضغط على روسيا للتنازل عن شرط ضم المقاطعات الأربعة في شرق وجنوب أوكرانيا وفي مقابل ذلك تتعهد

المصادر

1. أحمد السيد أحمد، العلاقات الأمريكية الروسية بعد فوز "ترامب" بين تقارب مأمول وسياسات غير متوقعة، المرصد المصري، 7 نوفمبر 2024، متاح على: <https://marsad.ecss.com.eg/82896>
2. مبارك أحمد، التداعيات المحتملة لفوز ترامب على مستقبل العلاقات الأمريكية الروسية، القاهرة نيوز، 12 نوفمبر 2024، متاح على: <https://shorturl.at/iifYD>
3. مصطفى عيد إبراهيم، خيارات صعبة.. كيف يتعامل ترامب مع ملف أوكرانيا؟، مركز رز للدراسات الاستراتيجية، 14 نوفمبر 2024، متاح على: <https://rcssegpt.com/19365>
4. عبد الرحمن محمد، التداعيات المحتملة لعودة ترامب على حلف الناتو، مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية، متاح على: <https://shafcenter.org/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%af%d8%a9-%d8%a7%d8%b9%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%aa%d8%aa%d9%85%d9%84%d8%a9-%d9%84%d8%b9%d9%88%d8%af%d8%a9-%d8%aa-%d8%b1%d8%a7%d9%85%d8%a8-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%ad%d9%84>
5. المرجع السابق.
6. Gram Slattery and Simon Lewis, Exclusive: Trump handed plan to halt US military aid to Kyiv unless it talks peace with Moscow, Reuters, June 25, 2024, Available at: <https://www.reuters.com/world/us/trump-reviews-plan-halt-us-military-aid-ukraine-unless-it-negotiates-peace-with-2024-06-25/>
7. Todd Prince, What Trump's Victory Means For Ukraine, Radio Free Europe, November 01, 2024, Available at: <https://www.rferl.org/a/us-election-ukraine-aid-war-russia/33181875.html>
8. Gram Slattery and Simon Lewis, Exclusive: Trump handed plan to halt US military aid to Kyiv unless it talks peace with Moscow, Reuters, June 25, 2024, Available at: <https://www.reuters.com/world/us/trump-reviews-plan-halt-us-military-aid-ukraine-unless-it-negotiates-peace-with-2024-06-25/>
9. Todd Prince, Op.cit
10. Kateryna Hodunova, Trump plans to end Russia's war in Ukraine by freezing it if he wins presidential election, Kyiv Independent, October 28, 2024, <https://kyivindependent.com/trump-plans-to-end-russias-war-in-ukraine-by-freezing-it-if-he-wins-presidential-election-ft-reports/>
11. Gram Slattery and Simon Lewis, Op.cit.



إلى أين يتجه الشرق الأوسط في عهد «ترامب»؟

عقب التصديق على الأصوات الانتخابية في 6 يناير 2025، سيصبح دونالد ترامب الرئيس الثاني في تاريخ الولايات المتحدة الذي يخدم فترتين غير متتاليتين بعد جروفر كليفلاند في عام 1893، إضافة إلى كونه أكبر رئيس يتولى المنصب، وأول مدان يتولى الرئاسة بعد إدانته في مايو 2024.

أظهر ترامب اهتمامًا واضحًا بالشرق الأوسط في إدارته الأولى، خاصة الممرات البحرية فيه وفي مقدمتها البحر الأحمر. ومع توليه الإدارة الأمريكية القادمة، يزداد الشرق الأوسط توترًا، فما زالت حرب غزة جارية، ويزداد التوتر بين إسرائيل وإيران، وهناك تغيرات حادة في سوريا، مع استمرار الصراع في اليمن، وتنامي تأثير الحوثيين، وكلها تغيرات تُلقي بظلالها على أمن البحر الأحمر، وتزيد من تهديد أمن وسلامة الملاحة فيه. ومن ثم يثور التساؤل عن سياسات ترامب المحتملة تجاه تأمين البحر الأحمر، لارتباطه المباشر بمصالح الولايات المتحدة وإسرائيل في الشرق الأوسط.

محمد عبد الفتاح

باحث ماجستير علوم سياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

أولاً- الشرق الأوسط وسياسات الولاية الثانية

تتعدد محددات سياسة ترامب تجاه منطقة
البحر الأحمر، لتشمل العوامل الآتية:

1. التوتر القائم بين إسرائيل وإيران:

هناك مواجهة بين إسرائيل وإيران منذ بداية الحرب في قطاع غزة في أكتوبر 2023، استغلت إسرائيل الوضع من حيث التدخل الإيراني في سياق الحرب والوقوف أمام الهجمات الإسرائيلية المتتالية على قطاع غزة برياً وجوياً لتتمكن أخيراً من كسر الجدار وتوجيه عدة هجمات جوية إلى الأراضي الإيرانية وطهران. وقد اندرجت تحركات إيران تحت مسمى رد الفعل لا الفعل، واتضح ذلك في عدة هجمات سابقة، وإن دأبت إيران على الرد بحذر حتى لا تدخل في حرب مباشرة مع الولايات المتحدة، وذلك منذ الهجوم الإسرائيلي على القنصلية الإيرانية بدمشق في إبريل 2024. وقد أظهرت إسرائيل أن بيدها قرار تصعيد الموقف أو تهدئته مع إيران وفقاً لحساباتها ومصالحها الخاصة وتوجيهات الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أظهر ترامب رغبته في التفاوض مع إيران وعقد اتفاق يرتبط بصورة أساسية بالبرنامج النووي الإيراني، بما يعكس رغبته في التهدئة، وعدم تصعيد الموقف أو تغيير النظام بصورة جذرية في طهران. وبالطبع رحبت إيران بهذا التوجه، وهو ما صرح به نائب الرئيس الإيراني للشئون الاستراتيجية آنذاك "جواد ظريف" وتأييده للمحاورات مع ترامب في ولايته الثانية، مشيراً إلى أن ذلك سيتم على الوجه المطلوب بشرط "الاحترام" في المحاورات. ولكن لا يتضح بعد نوعية الاتفاق المحتمل، وما إن كان سيقصر على البرنامج النووي

فقط (خطة عمل مشتركة جديدة)؟ أم خطة عمل شاملة) مع انخفاض احتمالية حدوث ذلك؟ وكذلك يعتمد الأمر حول حكومة ترامب الجديدة وتوجهات معاونيه ونزعتهم إلى أسلوب التفاوض والتعامل مع إيران باعتبارهم يلعبون دوراً رئيسياً في الأمن القومي الأمريكي، ورسم سياسات الولايات المتحدة الخارجية سواء بوزارة الخارجية أو وزارة الدفاع الأمريكية.

2. العلاقات مع دول الخليج:

من المحتمل أن يستمر ترامب في سياساته تجاه دول الخليج على النهج ذاته الذي تبنته إدارته الأولى. وبمتابعة تصريحاته، نجد أنها لم تُشير إلى نمط جديد في التعامل مع دول الخليج، خاصةً وأنها لا تُبدي اعتراضاً على التعاون مع إسرائيل منذ اتفاقيات التطبيع عام 2020. وتظل العلاقات الأهم بين الطرفين هي العلاقات الاقتصادية والتجارية، خاصة في مجال الطاقة والصفقات التسليحية ومكافحة الإرهاب والتنسيق في مواجهة التهديدات في المنطقة. إلا أن دعمها أمنياً في مواجهة إيران أو المشاركة الدبلوماسية والسياسية معها سيخرج عن ذلك الإطار، وبالتالي فإن موقف ترامب تجاه دول الخليج لا يزال إيجابياً، ولا يتوقع حدوث تغيير جذري أو تحول في طبيعة العلاقات والأنشطة المتبادلة بين الجانبين، لا سيما أن دول الخليج نفسها ترحب للغاية باستمرار العلاقات التجارية المتبادلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والأمنية الخاصة.

3. الوجود العسكري الأمريكي في سوريا والعراق:

من المتوقع اتجاه ترامب إلى خفض وتقليل القوات الأمريكية في العراق وسوريا للتركيز على شئون الولايات المتحدة الداخلية وتقويتها وتقليل استنزاف القوات والموارد الاقتصادية على خلاف فترة الرئيس الأمريكي السابق "جو بايدن"، مع التركيز على وجود أقوى للقوات

الأمريكية في دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز التعاون الخليجي والمصالح المشتركة مع الخليج. ووفقاً لآراء مختلف الباحثين، فإن ترامب سيكمل ما تركه، وهو تقليل الوجود الأمريكي بمناطق الصراع في العراق وسوريا. فبالنسبة للعراق، لن يرغب البيت الأبيض في الاستمرار بالالتزام بالتواجد الأمريكي في العراق، مع الاتجاه إلى متابعة المصالح الأمريكية بشكل غير مباشر بالتنسيق مع الحكومة المحلية.

وبالنسبة لسوريا، تجدر الإشارة إلى أنه قبل سقوط بشار الأسد أكد ترامب في إحدى المقابلات الرسمية أن الولايات المتحدة يجب أن تتجنب التركيز على استمرار وجودها العسكري في سوريا، قائلاً: "هذه ليست معركتنا"، وكان يفضل آنذاك إسقاط الأسد، وبخاصة أن روسيا كانت داعمة له طوال الوقت. وفي إحدى تدويناته، كتب قائلاً: "روسيا متورطة للغاية في أوكرانيا لدرجة أنها تبدو عاجزة عن وقف هذه المسيرة عبر سوريا"، وأدان بوجه عام الأسلوب الأمريكي لإدارة بايدن في التعامل مع الحرب، ورأى أن إسقاط الأسد والقوات الروسية هو الحل الأفضل في الغالب.

وفي أعقاب سقوط الأسد، قد تواجه إدارة ترامب عدة تحديات، منها: وجود هيئة تحرير الشام، وكذلك القرار المتعلق باستمرار 900 جندي أمريكي في شرق سوريا والذين يلعبون دوراً فعالاً للغاية في مواجهة داعش والنفوذ الإيراني في المنطقة. ولا شك أن المخاوف ذات الصلة بعودة داعش مرة أخرى على الساحة قد تجعله يحجم عن اتخاذ أي قرار بالانسحاب الكامل، لا سيما أنه تحت ضغط مستشاريه قرر التراجع عن الانسحاب التام من سوريا بعدما أعلن عن ذلك من قبل أثناء توضيح سياساته الجديدة في المنطقة.

ثانيًا- البحر الأحمر والولاية الثانية

إن تأمين وحماية منطقة البحر الأحمر يعتمد بصورة أساسية على الحد من هجمات الحوثيين وتهديداتهم للملاحة في البحر الأحمر كطريق ملاحي تجاري بالغ الأهمية عالميًا، تحت مزاعم تدفع بأن هجماتهم كانت محاولة للنيل من مصالح الدول الغربية التي تدعم إسرائيل. وبعد فوز ترامب بولاية رئاسية ثانية، انتقد عبد الملك الحوثي زعيم الحوثيين إدارة ترامب الجديدة، مؤكدًا عدم قدرة ترامب على حل الصراعات أو إحلال السلام المزعوم في الشرق الأوسط. وقد أوضح ذلك قائلًا: "لقد فشل ترامب في مشروع صفقة القرن رغم كل عطرسته وغروره وتهوره وطغيانه، وسيفشل هذه المرة أيضًا بالتأكيد".

مع تأكيد الحوثيين عدم توقف هجماتهم على البحر الأحمر والتي تستهدف السفن التجارية المختلفة، سيؤثر هذا في تشكيل رد فعل ترامب تجاه الإصرار الحوثي، وبخاصة أنه واجه ضغطًا كبيرًا من معاونيه لتبني سياسة صارمة للغاية تجاه الحوثيين على عكس إيران، وقد يلجأ إلى فرض عقوبات صارمة وحصار اقتصادي بدلًا من محاولات المواجهات المباشرة عسكريًا أمام الحوثيين، لأن الولايات المتحدة وبريطانيا سبق لهما في ولاية بايدن أن استخدموا الضربات الجوية العنيفة لتدمير عدد كبير من الأهداف الحوثية بالأراضي اليمنية، ويتوقع عدم اللجوء إلى التصعيد أو الدخول في صراع بري مباشر، وإنما اتباع سياسة احتواء صارمة، نظرًا لأن ترامب لا يؤيد الحرب، ولكنه قد يوجه ضربات متنوعة لأشخاص رئيسيين رفيعي المستوى أو قواعد عسكرية أو قيادات حوثية باليمن لإضعاف قدرات الحوثيين، وبالتالي تقويض قدرتهم على استقبال المساعدات من إيران، علمًا بأن موقف ترامب المؤكد من احتواء إيران ومحاولة التوجه إلى المفاوضات معها بصورة أكيدة لا يشترط فيه بالضرورة أن يؤثر بصورة كبيرة في سياسته تجاه الحوثيين.

وضمن عدم التسرع بتوجيه هجوم بري أو جوي مباشر للتهديدات المتنوعة بالشرق الأوسط، خاصة أن ترامب يركز على الداخل الأمريكي، لذلك فهو لا يريد الدخول في صراعات لا طائل منها واستنزاف قدرات الولايات المتحدة اقتصاديًا وعسكريًا. وبدلاً من ذلك، سيعمل على تعميق التعاون مع دول الخليج لتحقيق ذلك بصورة غير مباشرة دون اللجوء لاستخدام مواجهات عسكرية مباشرة والاكتفاء فقط بالاعتماد على دعم الخليج وإسرائيل في هذا الشأن.

وبالتالي، فإن سياسة ترامب المتوقعة تجاه إيران، وإن لم يكن لها تأثير مباشر على الحوثيين، فإنه يعكس سياسة ترامب التي سيعمل على تطبيقها في ولايته الثانية تجاه الشرق الأوسط والحرب داخل قطاع غزة، إذ إنه يزعم قدرته على حل جميع الصراعات في المنطقة سلميًا دون اللجوء إلى تصعيد الموقف عسكريًا أو اللجوء إلى حروب استنزاف لن تفيد أي طرف من الأطراف، وقد بدا ذلك بصورة واضحة في إعلان تقليل الوجود العسكري في سوريا والانسحاب تمامًا من العراق. ومع ذلك، لا يمكن التنبؤ بصورة مطلقة واضحة بما إن كان ذلك سيكون له أثر مرغوب يُفضي إلى تراجع الحوثيين عن تهديد منطقة البحر الأحمر بصورة نهائية، أو حتى تقليل التهديد الناجم عنهم من عدمه، لأن التغييرات ما زالت واردة في ساحة الأحداث.

ووفقًا للباحث "توماس جونو" (الباحث بمركز صنعاء)، فإن ترامب وإدارته قد يعمقان التعاون والدعم الأمني لمجلس التعاون الخليجي لتعميق الإطارين الأمني والدفاعي، بالأخص في المملكة العربية السعودية والإمارات، بما يُمكن الدولتين من تعزيز قوتيهما وقدراتهما الدفاعية والجوية ضد الحوثيين إذا لزم الأمر، وهو ما يمثل أهمية كبرى لدول الخليج في أحداث الصراع الحالي تحسبًا لأي هجوم مفاجئ قد يشنه حزب الله أو إيران أو حتى الحوثيون، نظرًا لأن الصراع بين السعودية والحوثيين لم ينته بعد.

كما أوضحت الباحثة "ندوى الدوسري" (الباحثة الميدانية بمعهد الشرق الأوسط) أن ترامب في الغالب سيعمل على تقوية وتعزيز علاقته مع الشركاء الإقليميين بالخليج والمنطقة العربية في ظل تراجع التدخل الأمريكي المباشر برًا ضد الحوثيين. ومع ذلك، فإن هناك ما يمكن أن ينتج عن استمرار العناد والإصرار الحوثي أمام الولايات المتحدة، مع اتجاههم إلى تصعيد الموقف بالبحر الأحمر مستقبلاً، ما يسفر عن رد حازم من ترامب يختلف عن سياسته الحالية المعلنة.

ختامًا، إن إدارة ترامب الجديدة تحاول أن تتخذ منعطفًا مختلفًا عن بايدن في إدارة الشرق الأوسط وتأمين البحر الأحمر من الخطر الحوثي. وتدور سياساته حول تبني سياسة "الاحتواء"





انعكاسات عودة «ترامب» للرئاسة الأمريكية على إيران



تقف إيران والولايات المتحدة على طرفي نقيض منذ الثورة الإسلامية عام 1979 والإطاحة بسلالة شاه إيران "محمد رضا بهلوي" المدعومة من واشنطن، وعلى مدى الأربعة عقود السابقة لا تزال العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران متوترة للغاية، ومن بين النقاط الخلافية المستمرة حتى اليوم، هناك البرنامج النووي الإيراني المثير للجدل، وكذلك العداء بين إيران وإسرائيل (الحليف الأمريكي في الشرق الأوسط).

لواء أ.ح.د/ أسامة إبراهيم

مستشار بمركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة،

بأكاديمية ناصر العسكرية العليا

إن العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية قد تشهد توترًا كما كانت في عهد الولاية الأولى للرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، حين انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق النووي (JCPOA) في عام 2018، وفرضت عقوبات اقتصادية قاسية على طهران. ورغم تولي "مسعود بزشكيان" الرئاسة الإيرانية، والذي يرفع شعارات الحوار والإسلام، فإن موقف العلاقات بين طهران و"ترامب" يشير إلى أن هناك حقبة جديدة من التصعيد قد تبدأ في ظل التوترات الحالية في المنطقة. وارتباطًا بذلك، يتوقع أن يستمر "ترامب" في تقويض قدرات إيران العسكرية خاصة بعدما هاجمت إسرائيل أكثر من مرة في عملية (الوعد الصادق 2, 1) ردًا على ممارسات إسرائيل في الإقليم، مع الاستمرار في فرض المزيد من القيود الاقتصادية على طهران وكذا البرنامج النووي الإيراني.

أولاً: عودة "ترامب" إلى رئاسة الولايات المتحدة

تعد عودة "ترامب" لرئاسة الولايات المتحدة من القضايا التي تثير جدلاً واسعاً على الساحة الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط خاصة تجاه إيران. كما ستكون لها انعكاسات مباشرة على السياسة الإيرانية والعلاقات بين إيران والولايات المتحدة عمّا كانت عليه الأوضاع خلال ولاية "ترامب" الأولى (2017-2021). كما أن عودة "ترامب" للرئاسة تثير قلقاً وتربحاً في الداخل الإيراني، وتفتح النقاشات الإيرانية حول سبل التعامل مع الولايات المتحدة، وسط تباين المواقف بين الأوساط الإصلاحية والأصولية. فعلى الرغم من ادعاء بعض الأوساط أن "ترامب" غير مؤثر، ومن محاولات إيران للتظاهر بعدم التأثر برئاسته، فإن هناك مؤشرات تدل على تغيير في السياسات الإيرانية تجاه الولايات المتحدة من خلال دعوات التفاوض وتحسين العلاقات، في ظل وجود

مخاوف إيرانية من تصاعد الضغوط والعزلة الدولية، وربما تصعيد العمليات العسكرية غير المباشرة، مثل استهداف المنشآت النووية أو دعم حركات المعارضة داخل إيران خاصة مع وجود شخصيات صفوية في الإدارة الأمريكية المقبلة تتبنى مواقف متشددة تجاه إيران ومنهم "ماركو روبيو" (الذي تم اختياره لتولي منصب وزير الخارجية)، و"براين هوك" (المرشح ليكون المبعوث الأمريكي لشئون إيران). ارتباطاً بذلك، ستكون لرئاسة "ترامب" للولايات المتحدة انعكاسات مباشرة على السياسة الإيرانية والعلاقات بين إيران والولايات المتحدة من عدة أوجه وجوانب، أبرزها ما يلي:

1. العودة إلى سياسات "ترامب" القديمة:

وتعني استئناف السياسات التصيدية ضد إيران، فمن المعروف أن "ترامب" يفضل سياسة الضغط الأقصى كوسيلة لتحقيق أهدافه السياسية التي اتبعتها خلال فترة ولايته الأولى. فقد شهدت تلك الفترة انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني الذي تم التوصل إليه في عام 2015. وقد يؤدي ذلك إلى تصعيد التوترات بين إيران والغرب، خاصة إذا استمرت إيران في تطوير برنامجها النووي، مما قد يؤدي إلى زيادة التوترات في المنطقة. هذا التصعيد قد يشمل تعزيز التحالفات مع إسرائيل وبعض دول المنطقة المعادية لإيران، وربما حتى تصعيد العمليات العسكرية غير المباشرة، مثل استهداف المنشآت النووية أو دعم حركات المعارضة داخل إيران.

2. زيادة الضغوط الاقتصادية: يتوقع أن يُعيد

"ترامب" تفعيل وتوسيع العقوبات التي فرضها خلال فترة رئاسة الأولى والتي أدت إلى تراجع كبير في الاقتصاد الإيراني؛ مما

يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية داخل إيران، ويزيد من الضغط على النظام الحاكم، ويؤدي إلى مزيد من الاحتجاجات الشعبية.

3. تراجع فرص التفاوض النووي: إن عودة

"ترامب" للرئاسة قد تقضي على أي أمل في إحياء الاتفاق النووي في ظل نهج "ترامب" الحاد في التعامل، وقد تصبح فرص العودة إلى طاولة المفاوضات النووية ضئيلة. ورغم اتباع إدارة "جو بايدن" نهجاً مرناً لمحاولة إحياء الاتفاق النووي، فإن "ترامب" قد يسعى إلى فرض اتفاق نووي جديد بشروط صارمة، وهو ما يرفضه إيران بشدة؛ مما قد يؤدي إلى حالة من الجمود السياسي تزيد من عزلة إيران دولياً.

4. لتأثير في العلاقات الإقليمية والأمن

الإقليمي: إن عودة "ترامب" قد تؤدي إلى سياسات تغيير توازن القوى في المنطقة ومزيد من الاستقطاب خاصة دول الخليج التي رحبت بسياساته السابقة تجاه إيران، وقد تستغل هذه الفرصة لتعزيز موقعاها ضد طهران. وعلى جانب آخر، قد تشمل سياسة الضغط التي سيتبناها "ترامب" حلفاء إيران مثل: حزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، والفصائل المسلحة في العراق وسوريا؛ مما يضعف النفوذ الإيراني في المنطقة.

5. التأثير في الشعب الإيراني: على الصعيد

الداخلي، ستؤدي سياسات "ترامب" المتشددة إلى مزيد من الأعباء على الشعب الإيراني من خلال العقوبات وتفاقم الأزمات الاقتصادية التي تؤدي إلى تراجع قيمة العملة وارتفاع الأسعار، وزيادة معدلات البطالة. هذه الضغوط قد تشعل موجات جديدة من الاحتجاجات التي قد تهدد استقرار وأمن النظام الإيراني.

ثانياً: ردود فعل إيران

من المتوقع أن تتبنى إيران سياسة أكثر عدوانية في الرد على توجهات وضغوط وتهديدات "ترامب"، فقد تسعى إيران إلى تعزيز تحالفاتها الإقليمية في المقابل، بجانب توسيع نفوذها في العراق وسوريا واليمن ولبنان كوسيلة للتصدي للضغط الأمريكي. وهذا الوضع قد يؤدي إلى تفاقم الصراعات الإقليمية وزيادة معاناة شعوب المنطقة. كما قد تتجه إيران إلى الاستمرار في تعزيز علاقاتها مع قوى مثل روسيا والصين كوسيلة لتخفيف تأثير العقوبات الأمريكية وتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية والتعاون مع هذه الدول قد تساعد إيران في مواجهة الضغوط الغربية.

ومن ثم، فإن عودة "ترامب" للرئاسة قد تعني مرحلة جديدة من التوتر والصراع بين الولايات المتحدة وإيران، هذه المرحلة لن تكون مجرد تكرار لما حدث في فترته الأولى، بل قد تكون أكثر تعقيداً نظراً للتغيرات الإقليمية والدولية التي حدثت. كما يمكن القول إن الفترة القادمة ستكون حاسمة بالنسبة لإيران لترقب تشكيل الإدارة الجديدة، واستشراف مدى اختلاف توجهاتها عن توجهات الإدارة السابقة لها. ورغم وجود عدد من المؤشرات التي ترجح إمكانية التفاهم بين البلدين، ومنها وجود حكومة إصلاحية في إيران مُتطلعة لمحاولة الحفاظ على استقرارها الداخلي والإقليمي والانفتاح على واشنطن، فضلاً عن تأكيدات ترامب أنه لا ينوي مهاجمة إيران أو تغيير نظامها، بل يريد منعها من الوصول للسلح النووي وضبط سلوكها الإقليمي، قد تحدث صفقة تشمل هذه الملفات.

ختاماً، إن استمرار تصاعد حدة التوتر في المنطقة على وقع الصراع في غزة ولبنان وسوريا يجعل من الحديث عن تفاهم أمريكي-إيراني صعب المنال على الأقل في المدى المنظور. وقد لا يمنع ذلك من استعادة المباحثات غير المباشرة التي كانت تجري بين الطرفين خلال الفترة السابقة وتوقفت مؤخراً، ومن هنا يبقى المستقبل مفتوحاً على احتمالات متعددة، ولكن المؤكد أن عودة "ترامب" ستعيد تشكيل المشهد السياسي في المنطقة بطرق يصعب التنبؤ بها بدقة. ولا يزال مستقبل العلاقات بين إيران والولايات المتحدة رهناً بحسابات معقدة، مع احتمال وجود رغبة متبادلة في التوصل إلى اتفاق، لكن بشروط صارمة ومتبادلة من الجانبين، ل يبقى السؤال حول ما إذا كانت طهران مستعدة للعب دور الشريك المرن أم أنها ستظل على نهجها المتشدد مع واشنطن.





ملاحم سياسة «ترامب» المتوقعة تجاه الحرب الإسرائيلية على غزة



في ظل مواصلة الجهود الدولية لوقف الحرب الدائرة في قطاع غزة، أعلن الرئيس الأمريكي المنتخب "دونالد ترامب" عن رغبته في تحقيق اختراق دبلوماسي يمهد لاتفاق وقف إطلاق نار في قطاع غزة وإطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين لدى حماس. ويأتي ذلك وسط تحركات مكثفة في محاولة لإنجاز الصفقة قبل موعد تنصيب "ترامب" في 20 يناير 2025؛ حيث هدد "ترامب" بـ "جسيم" في الشرق الأوسط في حال لم يتم إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين في قطاع غزة قبل موعد تنصيبه.

هبة شكري

باحث أول بوحدة الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية،
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”ترامب“ تمامًا أنه لن يستطيع تحقيق المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط أو استكمال عملية تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية. دون تحقيق تقدم ملموس في هذا الصدد.

خلال الأسابيع الأخيرة، بدأ فريق ”ترامب“ العمل على صياغة اتفاق تهدئة يشمل إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين لدى حماس، ويشمل الاتفاق وقفًا لإطلاق النار لمدة شهرين وإفراج الجانبين عن الأسرى من الحالات الإنسانية من المسنين والنساء والجرحى والمرضى، وانسحاب الجيش

الإسرائيلي من أجزاء من قطاع غزة⁴. وبالتأكيد، فإن قيام ”ترامب“ بعقد صفقة مؤقتة لوقف إطلاق النار مقابل إطلاق الأسرى الإسرائيليين لن يوقف الحرب في غزة، إلا أنها تعد بمثابة خطوة في طريق وقف الحرب، وتظهر حدود التأثير الأمريكي في إسرائيل. وعلى الرغم من أنها خطوة إيجابية في ظاهرها، فإنه من غير المرجح أن تشهد فترة

تولي ”ترامب“ تراجُعًا للدعم الأمريكي لإسرائيل، كونه أكبر داعمها وفقًا لتصريحات ”نتنياهو“ والمسؤولين الإسرائيليين، كما أن مختلف المؤشرات ترجح أن فترة ولايته الثانية ستشهد مزيدًا من الدعم والتشجيع للسياسات الاستيطانية

الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، مع استبعاد قيام إدارة ”ترامب“ باتخاذ أي قرار لا يراعي مصالح إسرائيل في المقام الأول، إذ يمكن القول إن شعار ”إسرائيل أولاً“ هو الشعار الواقعي الذي يمكن وصف سياسة ”ترامب“ تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي والمنطقة بالكامل خلال رئاسته الثانية.

ثالثًا: ملامح سياسات ”ترامب“ تجاه الحرب في غزة

في العديد من المناسبات، اعتبر ”ترامب“ أن الهجوم الذي شنته حركة حماس على إسرائيل في السابع من أكتوبر 2023 ما كان ليحدث لو كان رئيسًا⁵، وأكد على أنه سيدعم حق إسرائيل في النصر خلال حربيها ضد الإرهاب، ولن يسمح بمحرقة أخرى ضد الشعب اليهودي. وفي مقابلة أجراها ”ترامب“ مع شبكة إن بي

3. توسيع اتفاقيات التطبيع: دعم ”ترامب“ اتفاقيات ”أبراهام“ التي أبرمت بين إسرائيل وعدة دول عربية لتطبيع العلاقات؛ مما أسهم في تعزيز نفوذ إسرائيل في المنطقة.

4. الاعتراف بسيطرة إسرائيل على الجولان: أصبحت الولايات المتحدة في عهد إدارة ”ترامب“ الأولى أول دولة في العالم تعترف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان المتنازع عليهما منذ فترة طويلة.

5. حظر تمويل ”الأونروا“: قطعت إدارة ”ترامب“ كل التمويل الأمريكي عن وكالة الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة لملايين اللاجئين الفلسطينيين، الأونروا، في عام 2018.

6. إغلاق مكتب منظمة السلطة الفلسطينية في واشنطن: أغلق ”ترامب“ مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن؛ مما وجّه ضربة رمزية وسياسية كبيرة للفلسطينيين.

ثانيًا: تحركات أمريكية مكثفة لوقف الحرب

شهدت الفترة الأخيرة، بعد الإعلان عن فوز ”ترامب“ في الانتخابات الأمريكية، تحركات مكثفة لفريق ”ترامب“ لعقد صفقة وقف إطلاق نار في غزة مقابل إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين، حيث يصر ”ترامب“ على الوصول إلى الاتفاق في أقرب وقت ممكن، ويفضل أن يكون ذلك قبل توليه منصبه في يناير المقبل. فمن جانب، يرغب ”ترامب“ في تحقيق إنجاز ينسب له بعد توليه رئاسة البلاد. حيث يعد ذلك نجاحًا لسياسته تجاه الحرب في غزة، ويظهر مدى تأثيره في إحداث تطور مهم في سبيل وقف الأزمة وإرساء السلام في المنطقة، وهو ما أخفقت فيه إدارة الرئيس الأمريكي ”جو بايدن“. ومن جانب آخر، يدرك

في السياق ذاته، فإن ”ترامب“ الذي أبدى دائمًا دعمًا قويًا لإسرائيل خلال فترة حكمه السابقة، يشدد على أنه سيعمل من أجل سلام دائم في الشرق الأوسط، مؤكدًا على أن فترته الرئاسية

الأولى شهدت هدوءًا نسبيًا في المنطقة³، وقد أكد على أنه يريد إنهاء الصراع في غزة في أسرع وقت ممكن، داعيًا إلى وقف إطلاق النار وإعادة السلام، معتبرًا أن الحرب تؤدي إلى تدمير الصورة العالمية لإسرائيل. لكن بالنظر إلى سياساته السابقة تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وتحليل ملامح سياسته المتوقعة حاليًا تجاه الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة، يثار التساؤل عن مصير الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة؛ فهل يستطيع تحقيق السلام كما يدعي؟ وهل هناك فرصة لوقف الحرب في غزة؟ أم أن فترة توليه قد تشهد مزيدًا من التعقيد فيما يتعلق بالحرب؟ أو مزيدًا من الدعم الأمريكي للحكومة الإسرائيلية المتطرفة بقيادة رئيس الوزراء الإسرائيلي ”بنيامين نتنياهو“؟

أولًا: ملامح الولاية الأولى والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

في سبيل فهم ما يمكن أن يفعله ”ترامب“ في ولايته الرئاسية الجديدة بشأن الحرب في قطاع غزة، تنبغي الإشارة إلى السياسات التي تبناها سابقًا في فترته الرئاسية الأولى، والتي تضمنت دعمًا غير مسبوق لإسرائيل، تمثل فيما يلي:

1. الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل: قام ”ترامب“ بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس؛ مما أثار استياء الفلسطينيين ودول عربية وإسلامية، واعتُبر انحيازًا واضحًا لإسرائيل.

2. صفقة القرن: طرح ”ترامب“ تلك الصفقة لتكون خطة للسلام، تضمنت إقامة دولة فلسطينية بشروط قاسية، واحتفاظ إسرائيل بمعظم المستوطنات في الضفة الغربية، وقد رفض الفلسطينيون هذه الخطة لانتقاصها من حقوقهم.



للسلام في المنطقة. وقال: "أنا أؤيد أي حل يمكننا القيام به لتحقيق السلام، وهناك أفكار أخرى غير حل الدولتين، لكنني أؤيد أي شيء، أي شيء ضروري لتحقيق السلام الدائم وليس السلام فقط، ولا يمكن أن يستمر الأمر حيث ينتهي بك الأمر كل 5 سنوات إلى مأساة، وهناك بدائل أخرى"¹¹.

رابعاً: سياسات "ترامب" المتوقعة تجاه حرب غزة

بالتالي، يمكن أن يسعى "ترامب" إلى اتباع جملة من السياسات تجاه الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة بشكل خاص، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل عام، تتمثل أبرز ملامحها فيما يلي:

1. الضغط الأمريكي لوقف الحرب بشروط إسرائيلية: قد يسعى "ترامب" إلى إبرام صفقة توقف إطلاق النار في قطاع غزة، إلا أنها ستكون وفق شروط ومصالح إسرائيل، وقد ظهر ذلك من خلال تصريحاته الأخيرة التي هدد فيها قائلاً: "إذا لم يتم إطلاق سراح الأسرى قبل 20 يناير 2025، وهو التاريخ الذي أتولى فيه بفخر منصب رئيس الولايات المتحدة، فسيكون هناك حжим يدفع ثمنه في الشرق الأوسط".

على الحاجة إلى إنهاء الحرب، لكنه لا يشير بوضوح إلى الضغط على إسرائيل لوقف عملياتها العسكرية. فقد صرح "ترامب" في أغسطس 2024 أن مساحة إسرائيل تبدو صغيرة على الخارطة، ولطالما فكّر في كيفية توسيعها⁸. وفي وقت سابق، قال إنه لم يشجع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على الموافقة على اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، وأضاف في مؤتمر صحفي، في منزله في بيدمينستر بولاية نيوجيرسي، إنه أخبر نتنياهو "أن يحقق

انتصاره وينهي هذا الأمر"⁹. وفي أثناء حملته الانتخابية، حاول "ترامب" كسب أصوات اليهود الأمريكيين من خلال استغلال الحرب في غزة، حيث قال في حديث أمام جمهور كبير من اليهود في نيويورك، إن إسرائيل "سوف تُمحي من على وجه الأرض إذا لم يفز في الانتخابات الرئاسية"¹⁰، كما هاجم خصومه الديمقراطيين، مشيراً بشكل خاص إلى مرشحة الحزب الديمقراطي "كامالا هاريس"، حيث دعاها إلى "التنصل من دعم كل المتعاطفين مع حماس والمعادين للسامية وكارهي إسرائيل في الجامعات وفي كل مكان آخر".

3. الدعوة إلى السلام من دون خطة واضحة: على الرغم من تأكيد "ترامب" في عدة مناسبات أنه يعتزم تسوية الحرب، فإنه لم يشر صراحةً إلى استراتيجية واضحة لخطوات إنائها. وفي مقابلة أجراها مؤخراً مع مجلة "تايمز" الأمريكية، رفض "ترامب" أن يقول ما إذا كان يدعم حل الدولتين لوقف الحرب بين إسرائيل وحركة حماس، وكذلك لم يقل ما إذا كان يدعم ضم إسرائيل للضفة الغربية، وقال إنه يدعم "أي حل يمكننا القيام به لتحقيق السلام"، مع الإشارة إلى وجود "بدائل أخرى" لحل الدولتين، لكنه لم يقدم تفاصيلاً محددة حول السبل البديلة

سي، قال إنه سيضغط على نتنياهو لإنهاء الحرب في غزة⁶، "لكن الحرب يجب أن تنتهي بالنصر". ولمزيد من التحليل لموقف "ترامب" المتوقع تجاه الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة، تجدر الإشارة إلى عدد من المواقف التي سبق وتبناها في هذا الصدد، وذلك على النحو التالي:

1. تعيين شخصيات داعمة للاستيطان: تظهر تعيينات "ترامب" لأعضاء فريق إدارته بعضاً من رؤيته فيما يتعلق بالشرق الأوسط والتي تركز على مزيد من الدعم لإسرائيل، حيث أعلن عن عزمه تعيين "مايك هاكابي" سفيراً للولايات المتحدة لدى إسرائيل، وهو الشخص الذي تم وصفه على أنه صهيوني مؤيد قوي لإسرائيل. ويتمتع "هاكابي" بعلاقات وثيقة مع "نتنياهو"، كما أعرب مراراً عن دعمه للمستوطنين اليهود، وأيد فكرة ضم إسرائيل لأجزاء من الضفة الغربية المحتلة أو كلها⁷، بالإضافة إلى وزير الخارجية "مارك روبيو" الداعم لإسرائيل. كما قام "ترامب" بترشيح النائبة الجمهورية في مجلس النواب الأمريكي "إليز ستيفانيك" لشغل منصب سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، والتي سبق أن وصفت الأمم المتحدة بأنها "وكر لمعاداة السامية"، وعبرت عن تضامنها الكامل مع إسرائيل رافضة أي دعوات لمقاطعتها أو حظر إرسال السلاح الأمريكي إليها، كما طالبت بمساندة غير مشروطة للجيش الإسرائيلي "بكل ما يحتاجه، متى يحتاجه، دون أي شروط تعوق إنجاز النصر الكامل". ذلك بالإضافة إلى تعيين "ترامب" رجل الأعمال "ستيفن ويتكوف" مبعوثاً خاصاً له إلى الشرق الأوسط، وهو مدافع قوي عن إسرائيل.

2. تكرار التصريحات الداعمة لإسرائيل: تفرض تصريحات "ترامب" تحديات عديدة؛ إذ يبقى دعم إسرائيل في قلب سياسته ويؤكد



ومن المرجح أن تعطي إدارة "ترامب" الثانية الأولوية لتأمين اتفاق مماثل بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل. وسوف ينظر إلى هذا باعتباره تنويجًا لاتفاقيات إبراهيم، بغض النظر عما إذا كانت تحتفظ بالمسمى نفسه أم لا، ويدرك "ترامب" تمامًا أن استكمال عملية التطبيع مرتبط ارتباطًا مباشرًا بتسوية الحرب في قطاع غزة، وتحقيق تقدم ملموس نحو التسوية السلمية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي¹³.

خامسًا: كيف تنظر إسرائيل إلى فوز "ترامب"؟

يرى "نتنياهو" وحكومته في فوز "ترامب" فرصة نادرة لإسرائيل؛ حيث يتعهد "نتنياهو" بتشجيع أعضاء حكومته من اليمين المتطرف بمضاعفة جهوده في سعيه إلى النصر الكامل مهما طال الوقت الذي قد يستغرقه ذلك، كما يطمح بعض أعضاء الائتلاف الحاكم الذي يرأسه إلى دفن احتمالات حل الدولتين إلى الأبد. وفي الوقت نفسه، يعتقد "نتنياهو" أن المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى ستوافق -في نهاية المطاف- على التطبيع مع إسرائيل. ومع عودة "ترامب" إلى البيت الأبيض، فإن رئيس الوزراء واثق من أن الولايات المتحدة ستقدم دعمًا غير محدود لإسرائيل¹⁴.

في الضفة الغربية، بل قد تضمن التوسع في مشاريع التوطين في إطار ما يمكن تسميته بـ"صفقة القرن 2".

4. تقديم حلول تخلو من حل الدولتين: قد تدعم إدارة "ترامب" القادمة الطموحات الإسرائيلية المتطرفة التي تجعل حل الدولتين المتفاوض عليه بعيدًا عن المنال بشكل، حيث تكررت تصريحاته غير المؤيدة لحل الدولتين كحل لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ففي مقابلة أجراها مع مجلة تايم الأمريكية في أبريل 2024، شكك "ترامب" في إمكانية نجاح تطبيق حل الدولتين، معتبرًا أن ذلك سيكون صعبًا للغاية في ظل الظروف الحالية، وفي حوارته الأخير المشار إليه سابقًا في التقرير مع المجلة ذاتها، في ديسمبر 2024، رفض "ترامب" التصريح عما إذا كان يدعم حل الدولتين لوقف حرب غزة، وأشار إلى أن "هناك أفكارًا أخرى يمكن القيام بها".

5. استكمال اتفاقات التطبيع: يعد استكمال اتفاقات إبراهيم أحد أبرز الاهتمامات التي تحتل أولويات أجندة "ترامب" تجاه الشرق الأوسط، حيث تعد بمثابة الإنجاز الأبرز في السياسة الخارجية والإرث الذي خلفته إدارة "ترامب" الأولى.

2. طرح صفقة اقتصادية مقابل وقف الحرب: يُعرف "ترامب" بميوله لإنجاز الصفقات بشكل كبير، ويؤمن بفكرة السلام الاقتصادي، فقد يعمل على وقف إطلاق النار في غزة عبر فرض شروط قاسية على حماس والفلسطينيين، مقابل وعود بتحسين الوضع الاقتصادي أو تخفيف الحصار، ولكن من دون حل جذري للصراع، أي أنها ستكون تسوية قصيرة الأجل وليست حلًا دائمًا، فربما ينتج عن تلك التسوية المؤقتة فرض هدنة دون معالجة قضايا الحرب الأساسية، وقد تميل الصفقة إلى شروط تل أبيب، لا سيما أن التوصل إلى صفقة سريعة يعد نصرًا لإدارة ترامب.

3. دعم غير مباشر للاستيطان: إن عودة "ترامب" تزيد من التوقعات بسيطرة إسرائيل على مزيد من الأراضي الفلسطينية أو ضمها المحتمل لجزء على الأقل من غزة والضفة الغربية، حيث لم يبدِ "ترامب" معارضته لضم الضفة واعترفت إدارته في السابق بالسيادة الإسرائيلية

على مرتفعات الجولان في عام 2019¹²، وبالنظر إلى أعضاء فريقه الداعمين للاستيطان، فيرجح أن تشهد فترته المقبلة تشجيعًا للسياسات الاستيطانية للحكومة اليمينية المتطرفة برئاسة "نتنياهو"، ولن تمارس ضغوطًا بشأن التوسع الاستيطاني

ورغم أن إدارة "بايدن" دعمت إسرائيل عسكريًا واقتصاديًا ودبلوماسيًا، فإنها أظهرت استياءً متكررًا من الطريقة التي تدير بها إسرائيل الحرب، وكان الرئيس "بايدن" في كثير من الأحيان على خلاف مباشر مع "نتنياهو". وكانت هناك صدامات مستمرة، بسبب تعطيل حكومة "نتنياهو" لاستمرار مفاوضات وقف إطلاق النار وإحجامها عن توسيع توزيع المساعدات الإنسانية في غزة.

ويرى "نتنياهو"، الذي أطلق على "ترامب" لقب "أعظم صديق لإسرائيل في البيت الأبيض"، أن حكومته المتطرفة تستطيع تنفيذ كل مخططاتها الاستيطانية دون قيد أو شرط، خاصة بعد ترشيح "ترامب" فريقه في السياسة الخارجية من المؤيدين الأوفياء لإسرائيل، مثل "روبيو" و"هاكابي" كما سبق القول.

وبالنظر إلى التحركات الميدانية الإسرائيلية، سواء في حربها في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، فإن هناك نية إسرائيلية واضحة للبقاء في حالة حرب، حتى إن ضغطت إدارة "ترامب" على "نتنياهو" لعقد هدنة. فمن غير المرجح أن يوافق "نتنياهو" واتلافه على وقف الحرب بالكامل خلال الفترة المقبلة، وقد توافق إسرائيل على صفقة مؤقتة تستمر خلالها في تنفيذ مخططاتها على الأرض، لكنها لن تقبل بإنهاء الحرب بعد تولي "ترامب"، بل ستستغل دعمه القوي لها إلى أقصى الحدود.

وعلى الرغم من أن "ترامب" صرح أنه سيعمل على وقف الحرب، فإن خلفيته السياسية المنحازة لإسرائيل تعطي إشارات بأن تحركاته ستكون غالبًا لمصلحة إسرائيل، الأمر الذي ينسجم مع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الملف الفلسطيني، بغض النظر عن شخصية رئيس البيت الأبيض، ولكن قد يستخدم "ترامب" أساليب مختلفة في إطار سياسته الخارجية، وقد يتبع سياسات هي أميل لتعزيز نفوذ إسرائيل، وتقليص الدعم للفلسطينيين؛ مما قد يسهم في تأجيج الصراع، ويزيد من تعقيد الحلول السلمية؛ مما يضع استقرار المنطقة على المحك¹⁵.

فعلى الرغم من تصريحات "ترامب" المتكررة حول نيته في إنهاء الحرب في غزة، فإن السياسات السابقة التي أظهر فيها انحيازه إلى إسرائيل لا تدعو للتفاؤل في الفترة المقبلة؛ إذ يتوقع أن ينتج عن تلك السياسات تعميق للأزمة وإضعاف لفرص التوصل إلى حلول سلمية للحرب الدائرة، وقد تؤدي إلى تصاعد التوترات في الشرق الأوسط. ومن خلال الدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل، يمكن أن تتراجع فرص المفاوضات المستقبلية مع الفلسطينيين، بل وقد تعرقل أي فرصة لتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

في السياق ذاته، وعلى الرغم من عدم وضوح رؤية "ترامب" فيما يتعلق بإنهاء الحرب في غزة وتحقيق السلام، يتعين على إدارته إدراك أن استمرار سياسات الدعم العسكري والسياسي الأمريكي لإسرائيل سوف يقود إلى استمرار الحرب على جبهاتها المختلفة وتعميق حالة الأزمة في الشرق الأوسط، حيث أن هناك ضرورة لإيجاد حلول سياسية حقيقية تضمن تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين وتوقف السياسات الاستيطانية والإبادة للشعب الفلسطيني.

هذا وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن المتغيرات الراهنة في الشرق الأوسط تفرض على إدارة "ترامب" ضرورة الدفع نحو إبرام تسوية لإنهاء الحرب بين إسرائيل وحزب الله، وذلك للحد من مخاطر تطور الصراع إلى حرب إقليمية قد تُجبر -في نهاية المطاف- الولايات المتحدة على التورط مرة أخرى في حروب الشرق الأوسط التي لا تنتهي، وتجنبًا لاستنزاف الاقتصاد الأميركي، والمزيد من الاستنزاف والإنهك العسكري والاقتصادي والبشري الإسرائيلي، وهو ما قد يشكل عاملاً يدفع إدارة "ترامب" إلى محاولة تحقيق التهدئة، ويشكل دافعًا لممارسة المزيد من الضغط على "نتنياهو" لوقف الحرب¹⁶.

على صعيد آخر، فإن المتغيرات التي تشهدها المنطقة بشكل عام، بما فيها الحرب الإسرائيلية في غزة ولبنان والتصعيد في

سوريا، تشكل تحديًا كبيرًا أمام "ترامب"، لكنّه -في المقابل- يخلق فرصًا كبيرة أمام الولايات المتحدة لإعادة تشكيل دورها في المنطقة وإظهار الدور الأمريكي القادر على التأثير في المنطقة للحفاظ على المصالح الأمريكية من جانب، ولمواجهة القوى الدولية المنافسة للولايات المتحدة من جانب آخر؛ خاصة وأن الفترة الماضية أثرت في صورة الولايات المتحدة سلبًا؛ فالدعم الأمريكي لإسرائيل في المحافل الدولية ووقوف إدارة "بايدن" في وجه أي قرار من شأنه معاقبة إسرائيل بسبب حربها في غزة قد تسبب في إثارة الرأي العام الدولي والأمريكي، وأسفر عن انعدام الثقة في الولايات المتحدة، وشكك في رغبتها في إرساء الاستقرار في المنطقة.

ختامًا، إن استمرار السياسات الإسرائيلية خلال حرب غزة من تهجير واستيطان وإبادة للشعب الفلسطيني قد تؤدي إلى توسعة رقعة الصراع في المنطقة، وبالتالي سيترك تداعيات كارثية على المصالح الأمريكية فيها، وهو ما يجب على الولايات المتحدة أن تدركه، وسيؤدي في نهاية المطاف إلى تزايد حدة الصراعات بصورة قد تدفع بانزلاق إدارة "ترامب" في تلك الصراعات. ومما لا شك فيه أن عدم معالجة جذور الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وتحقيق التسوية السلمية للصراع من خلال ضمان إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ومنح الفلسطينيين كل حقوقهم المشروعة، ووقف المخططات الاستيطانية الإسرائيلية ونزيف الدم الفلسطيني، لن يجعل الولايات المتحدة أو إسرائيل أو المنطقة تشهد استقرارًا، بل يمكن القول إن ذلك سيفضي يقينًا إلى نتائج مدمرة لا يمكن تفاديها، وستلقي بتداعياتها على كل الأطراف.

المصادر

1. جهود مكثفة قبيل تنصيب ترامب.. هل تنجح خطة التهدئة في غزة؟، سكاى نيوز العربية، 6 ديسمبر 2024، متاح على: <https://shorturl.at/ou8Ec>
2. Trump warns 'hell to pay' if Gaza hostages not freed before his inauguration, France24, 2 December 2024, Available at: <https://www.france24.com/en/live-news/20241202-trump-warns-hell-to-pay-if-gaza-hostages-not-freed-before-his-inauguration>
3. السلام الموعود.. كيف يرى ترامب حل الحروب في غزة ولبنان بعد عودته لـ«البيت الأبيض»؟، بوابة الأهرام، 15 نوفمبر 2024، متاح على: <https://shorturl.at/EGNeW>
4. اتفاق غزة.. تفاصيل اقتراح جديد تبخته إسرائيل و«حماس»، صحيفة العين، 5 ديسمبر 2024، متاح على: <https://al-ain.com/article/gaza-agreement-details-new-israeli-proposal-hamas>
5. ترامب: هجوم 7 أكتوبر ما كان ليحدث لو كنت رئيسا، سكاى نيوز العربية، 8 أكتوبر 2024، متاح على: <https://shorturl.at/7qUSw>
6. ترامب: سأضغط على نتنياهو لإنهاء الحرب لكن يجب أن تنتهي بالنصر، وكالة معا الإخبارية، 8 ديسمبر 2024، متاح على: <https://www.maannews.net/news/2130292.html>
7. معارض لحل الدولتين.. من هو مايك هاكايب سفير ترامب الجديد في إسرائيل؟، القاهرة الإخبارية، 12 نوفمبر 2024، متاح على: <https://shorturl.at/7AGjc>
8. ترامب: إسرائيل مساحتها صغيرة على الخريطة.. هل هناك طريقة لتوسعتها؟، وكالة معا الإخبارية، 16 أغسطس 2024، متاح على: <https://www.maannews.net/news/2123409.html>
9. ترامب يكشف ما قاله لنتنياهو بشأن اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، سي ان ان العربية، 16 أغسطس 2024، متاح على: <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2024/08/16/trump-says-he-did-not-encourage-netanyahu-to-agree-to-ceasefire-during-their-meeting>
10. ترامب يغازل يهود أميركا.. ما حجم تأثيرهم بانتخابات الرئاسة؟، سكاى نيوز العربية، 20 سبتمبر 2024، متاح على: <https://shorturl.at/3wDcr>
11. 'I support whatever gets us to peace': Trump avoids backing his 2020 two-state solution offer, The Times of Israel, Available at: https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/i-support-whatever-gets-us-to-peace-trump-refrains-from-backing-two-state-solution/
12. Trump officially recognized Israel's annexation of the occupied Golan Heights. Here's what it means, CNBC, 27 March 2019, Available at: [Trump officially recognized Israel's annexation of Golan Heights](https://www.cnbc.com/2019/03/27/trump-officially-recognized-israels-annexation-of-golan-heights.html)
13. What would Trump's Israel-Gaza policy be if he were re-elected?, The Guardian, 25 April 2024, Available at: <https://www.theguardian.com/us-news/2024/apr/25/trump-presidency-israel-gaza-middle-east-crisis>
14. Israel's Trump Delusion, Foreign Affairs, 25 November 2023, Available at: <https://www.foreignaffairs.com/israel/israels-trump-delusion>
15. Liam Stack, Trump Has History of Strong Support for Israel, The New York Times, Nov. 6, 2024, Available at: <http://url.li/mofptc>
16. على الدين هلال، هل يستطيع "ترامب" وقف الحروب في أوكرانيا والشرق الأوسط؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، 12 نوفمبر 2024، متاح على: <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9809>



التحولات الأمنية والاستراتيجية في منطقة القرن الأفريقي في عهد «ترامب»



مع اقتراب تسلم الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" الإدارة الأمريكية في 20 يناير 2025، وانتهاء فترة حكم الديمقراطيين بقيادة الرئيس "جو بايدن"، فإن الاستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الأفريقية ستتحكمها العديد من العوامل في ظل عدم وجود سياسات واضحة وثابتة من الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بجانب التنافس الدولي على القارة، الذي يؤثر في تراجع دور الولايات المتحدة في القارة الأفريقية بشكل عام، ومنطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا بشكل خاص، وذلك على المستويين الأمني والسياسي. ومن المتوقع أن تظهر سياسة ترامب "أمريكا أولاً" تحولات محتملة في ظل المقارنة بين الفترة السابقة، ودوافع التحول في السياسات المستقبلية.

رحمة حسن

باحث أول بالمرصد المصري،

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أولاً: الاستراتيجيات الأمريكية تجاه المنطقة

يمكن مقارنة الاستراتيجيات الأمريكية المتعاقبة تجاه أفريقيا والقرن الأفريقي على وجه الخصوص من خلال "سياسة" القوات الأمريكية في أفريقيا (Africom)، والتي تربط بين الأمن والتنمية والدبلوماسية. ومع تراجع أحد هذه الأدوار أو سيطرة دور على آخر، فإنها تمثل المحاور الرئيسية التي تربط علاقة الولايات المتحدة بأفريقيا بشكل عام، والقرن الأفريقي بصفة خاصة، والتي تختلف فيه الإدارات الديمقراطية في الاهتمام بالمناطق الجغرافية الأفريقية. فقد تركز الاستراتيجية الأمريكية الديمقراطية على دول غرب وجنوب الصحراء الأفريقية والدول المطلة على ساحل غينيا، فيما استمر التعاون في القرن الأفريقي بشكل متفاوت وفقاً لتغير الظروف والسياسات المؤثرة في المصالح الأمريكية؛ فاتخذ الاهتمام الأمريكي عدة أشكال تمثلت فيما يلي:

1. الاستراتيجية الأمريكية "ازدهار أفريقيا":

دعمت إدارة "ترامب" في ولايته الأولى تطوير استراتيجية "ازدهار أفريقيا" في عام 2018، والتي عملت على تحقيق المصالح الأمريكية التجارية ودعم سبل الاستجابة الإنسانية، مع إعادة تقديم المساعدات، بجانب تعزيز أسواق استقبال السلع الأمريكية، وتوسيع الصادرات والتبادل التجاري، واستخدام قانون النمو والفرص في أفريقيا، لتعزيز التبادل التجاري والتجارة العادلة مع الدول الأفريقية الواقعة في جنوب الصحراء الكبرى¹.

ولطالما كانت دول جنوب الصحراء الأفريقية محل اهتمام الإدارة الأمريكية، فقامت إدارة "بايدن" بإطلاق القمة الأمريكية الأفريقية عقب إعلان "الاستراتيجية الأمريكية للوجود في الصحاري الأفريقية" في أغسطس

2020 لاستعادة الدبلوماسية المتنوعة والعلاقات الدولية مع أفريقيا، عقب تدهور العلاقات نتيجة تصريحات "ترامب" ضد القادة الأفارقة، واستراتيجيته في التعامل الثنائي، فهدفت استراتيجية "بايدن" إلى إجراء إصلاح شامل للسياسات الأمريكية تجاه القارة وخاصةً دول أفريقيا جنوب الصحراء، من خلال الانفتاح على المجتمعات، وتعظيم المكاسب الديمقراطية والأمنية، والتعافي من جائحة كورونا، وتعزيز الفرص الاقتصادية، ومواجهة التغيرات المناخية، وتعزيز التكيف والانتقال العادل للطاقة².

2. المساعدات الإنسانية والتنمية: تنصب

سياسات الولايات المتحدة تجاه دول القرن الأفريقي على إثيوبيا والصومال وكينيا³ وإن امتد مفهوم القرن الأفريقي العالمي ليشمل دول الصومال وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا بجانب دول "كينيا والسودان وجنوب السودان وأوغندا. هذا وتقدم الولايات المتحدة في عام 2024 أكثر من مليار دولار إضافية لنحو 31 دولة أفريقية، فيما تُعد الولايات المتحدة من أكبر المانحين للمساعدات التنموية في دول القرن الأفريقي بنحو 1,4 مليار دولار في موازنة عام 2023، كمساعدات إنسانية ومواجهة حالات الطوارئ للدول الثلاث، وأعلنت حزمة إضافية بنحو ما يقرب من 524 مليون دولار كمساعدات إنسانية حاسمة لأزمة القرن الأفريقي بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية الأمريكية؛ مما يسهم في إغاثة نحو 23 مليون شخص في إثيوبيا وكينيا والصومال الذين يواجهون جوعاً شديداً⁴، نتيجة موجات الجفاف التي عانت منها المنطقة والتي تعد الأسوأ منذ عام 2020، بجانب الصراعات الإثيوبية الداخلية التي فاقمت من أزمة النزوح منذ عام 2018، والصراع في الصومال نتيجة حركة الشباب بجانب تزايد عمليات العنف⁵.

3. **التعاون العسكري:** يظهر مفهوم القرن الأفريقي بمعناه الواسع في عمليات الولايات المتحدة العسكرية والأمنية، فأنشأت الولايات المتحدة القوات الأمريكية (أفريكوم) في عام 2007 بعد استيعاب الأهمية الاستراتيجية المتنامية لأفريقيا، والعمل على تنفيذ السياسات الأمريكية من خلال الحفاظ على استقرار وتنمية القارة، وتولت القيادة الأمريكية في أفريقيا مسئولية الأنشطة العسكرية الأمريكية في المناطق التي كانت تشكل في السابق جزءاً من ثلاث قيادات جغرافية، والتي تشمل الآن كل أفريقيا باستثناء مصر، وتضم وفقاً لتداخل العلاقة بين الأمن والتنمية والدبلوماسية أعضاء من وزارة الخارجية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارة الخزانة، وغير ذلك من وكالات حكومية أمريكية معنية بأفريقيا.

وانتقلت قوة المهام المشتركة المشتركة في القرن الأفريقي، التي تأسست في عام 2002، وأسهمت في مواجهة عمليات القرصنة في القرن الأفريقي إلى القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا، واستمرت في مهمتها لتعزيز القدرات التشغيلية والمؤسسية لجيوش الدول الشريكة في شرق أفريقيا من موقع العمليات في قاعدة جيبوتي، وانعكس حجم التعاون من خلال العلاقات الدبلوماسية لقيادة قوات "أفريكوم" مع المسئولين الأفارقة؛ ليزداد عدد مكاتب التعاون الأمني من 9 إلى 40 بحلول عام 2015؛ مما انعكس على برامج التعاون الأمني في أفريقيا بشكل أفضل.

تركزت استراتيجيات التعاون العسكري في عهد الرئيس السابق "باراك أوباما" في عام 2014 في إنشاء "مندوق شراكات مكافحة الإرهاب، وشراكة الاستجابة السريعة من خلال قوات حفظ السلام ومنظمات الحرس الوطني

الساحلية ودعمها بأصول أمريكية بحرية ونشر قواطع بحرية مؤقتة، وهو ما يمكن إرجاعه لعملية "حارس الزدهار" لمقاومة هجمات الحوثيين، ومواجهة ما أسمته الولايات المتحدة بالصيد الجائر غير القانوني وغير المنظم المرتبط بالصين قبالة الساحل الغربي لأفريقيا.⁹

4. استراتيجية مكافحة الإرهاب: منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتبني السياسة الأمريكية مبدأ الحرب على الإرهاب، أدت الاستراتيجية الأمريكية في ولاية "ترامب" الأولى، عقب سحب القوات الأمريكية وتقليص أعدادها في الخارج، إلى تفاقم حجم الإرهاب، وهو ما ظهر في الصومال وكذلك في أفغانستان، إلا أن التحدي الصيني الروسي وتوغل كلتا الدولتين في القارة، أثر في بداية فترة "ترامب" من خلال إطلاق "استراتيجية الدفاع الوطني" لعام 2018 التي ضمت استراتيجية 4+1 (روسيا والصين وإيران وكوريا الشمالية + الإرهاب) لمنح الأولوية للتهديدات الدولية وتعزيز القدرات العسكرية ومكافحة الإرهاب كاستراتيجية أمريكية لمجابهة النفوذ الصيني والروسي في القارة. وقد استكمل "بايدن" الاستراتيجية من خلال إصدار "الدليل الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي الأمريكي"، والذي ضم قضايا النزاعات من الفاعلين من غير الدول والمتطرفين بجانب مجابهة مخاطر التغير المناخي والأوبئة، دون تحديد سبل تخصيص الموارد على محاور الاستراتيجية، إلا أن التدخل الأمريكي الفعلي في مجال مكافحة الإرهاب لا يتم إلا في الحالات التي تهدد فيها الجماعات الإرهابية أرضها أو مصالحها في الخارج.¹⁰ فعملت الولايات المتحدة على مواجهة التهديدات من خلال التعاون مع المنظمات الأفريقية لتحقيق الأهداف الأمريكية، وتبني

واعتمدت استراتيجية قيادة القوات الأمريكية في أفريقيا في ولاية "ترامب" الأولى على مفهوم الشراكة من أجل تحقيق الأهداف الأمريكية وبناء الشركاء، والتي لم تختلف مهامها عما سلفها في الإدارات المتعاقبة؛ ففي عام 2021 اهتمت الولايات المتحدة بالزيارات الدبلوماسية لنحو 20 دولة، مع اختلاف نطاق التركيز مع دول جنوب القارة ووسطها، وحظي القرن الأفريقي بعمليات تدريب مشتركة مع الشركاء من دولتي جيبوتي وفرنسا، بجانب زيادة التعاون في المجال البحري بمشاركة قوات من 15 دولة من شرق أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وغرب المحيط الهندي في سلسلة مناورات (Cutlass Express) السنوية لحماية التجارة الحرة في المياه الأفريقية، بجانب تنفيذ 9 غارات جوية بالتنسيق مع الحكومة الفيدرالية الصومالية، لمجابهة حركة الشباب⁷ رغم قرار سحب القوات الأمريكية في ديسمبر 2020. ولقد اعتمدت استراتيجية "ترامب" كذلك على عمليات التدريب على الأسلحة في قاعدة جيبوتي عام 2019، واجتماع ما يقرب من 120 مندوبًا من القوات الجوية من الولايات المتحدة وكينيا وبوروندي وتنزانيا وأوغندا لاستعادة الشراكة الأفريقية للطيران في كينيا.⁸

ومع عودة إدارة "بايدن"، ومع تغير الأوضاع في الشرق الأوسط، اهتمت الولايات المتحدة بالقرن الأفريقي بجانب الساحل الغربي الأفريقي، فجاء قرار "بايدن" عام 2022 بنشر أقل من 500 عسكري أمريكي لمساعدة السلطات الصومالية في مكافحة تهديدات حركة الشباب الإرهابية، فإن النفوذ الروسي وغياب الاهتمام بدول الساحل، انعكس على فرض سحب القاعدة الأمريكية من النيجر بعد تغير شكل الحكم في دول الساحل الأفريقي، وفي تقرير قيادة أفريكوم لعام 2023، تجلت حاجة دول خليج غينيا والقرن الأفريقي إلى بنية تحتية قوية للأمن البحري لحماية حدودهم ومواردهم البحرية. فقامت القوات الأمريكية بالتعاون وتدريب القوات

الأمريكية بالدول الأفريقية لحفظ السلام في أفريقيا ومكافحة الأوبئة، ومبادرة حوكمة الأمن عام 2014، بجانب تقديم المعدات والخدمات الدفاعية والتعليم والتدريب العسكري، وركزت مهامها على غرب أفريقيا وحوض بحيرة تشاد، بجانب عمل القوات البحرية الأمريكية منذ عام 2009 لتحسين السلامة والأمن البحري في أفريقيا، وخاصة في خليج غينيا.

فيما كان قبل هذا التاريخ التركيز الاستراتيجي في شرق أفريقيا ممثلًا في حماية المصالح الأمريكية، فكان الارتكاز في دولتي جيبوتي والصومال، باعتبارهما دولًا مطلة على البحر الأحمر، بجانب انتشار الإرهاب وعمليات القرصنة التي هددت المصالح الأمريكية في البحر الأحمر وخليج عدن وشرق وشمال أفريقيا وخاصة في ليبيا، فقامت في عام 2011 بنشر أفراد من الجيش الأمريكي وسط أفريقيا. وبعد الهجوم على البعثة الدبلوماسية الأمريكية في ليبيا في عام 2012، قامت بزيادة العسكريين في أوروبا وجيبوتي لدعم الاستجابة السريعة لتدريب قوة الاستجابة لشرق أفريقيا وقوة المهام البحرية الجوية والبرية الخاصة. وفي عام 2013، اعترفت الولايات المتحدة بالحكومة الفيدرالية الصومالية، ودعمت القوات الأفريقية في الصومال والحكومة الفيدرالية لمواجهة حركة الشباب الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة وعمليات الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وكانت الأدوات الأساسية لتنفيذ هذه الاستراتيجية هي المشاركات العسكرية، وبرامج التعاون الأمني، والتدريبات، ودعم عمليات حفظ السلام. ومن خلال التدريبات التي ترعاها القيادة الأمريكية في أفريقيا، عملت القوات العسكرية الأمريكية على تحسين التوافق بين القوات الأفريقية والأوروبية الشريكة. وبحلول عام 2016، ضمت المشاركات 41 دولة أفريقية، و22 دولة غير أفريقية، و8 منظمات دولية وإقليمية.⁶

الوزراء الإثيوبي آبي أحمد) من جهة أخرى، مما زاد من الحروب الداخلية بين السلطات الفيدرالية وقوات أمهرة، بجانب الصراعات الطائفية التي تفتت الدولة الإثيوبية، وتغير من شكل التحالفات الثنائية الأمريكية ودول القرن الأفريقي، بجانب قضية السد الإثيوبي الذي أعلن "ترامب" سابقاً موقفه الواضح من هذا الملف إلى الحد الذي أوضح فيه أحقية مصر بضرر السد، وعدم التوصل لاتفاق ملزم مع دولتي المصب مصر والسودان، بجانب اتفاقية عنتيبي.

السودان: لا يزال الوضع في السودان مضطرباً منذ هجمات أبريل 2023 بين قوات الجيش وقوات الدعم السريع. وقد أدت الانقسامات الداخلية إلى استمرار الأوضاع في ظل وجود حكومة في بورتسودان مقابل السيطرة الميدانية للدعم السريع على بعض المناطق السودانية. ومع تغير شكل الصراع، بادرت الدول الكبرى بدعم أحد الأطراف في صور دعم متعددة. ففي أعقاب الدعم الروسي من خلال قوات "فاجنر" لقوات الدعم السريع، استخدمت روسيا حق الفيتو ضد القرار البريطاني-السيراليوني في نوفمبر 2024. فيما اتجهت الولايات المتحدة من خلال مبعوثها في السودان "توم بيريللو" إلى اقتراح حل يقضي بوجود قوات من دول شرق أفريقيا، ودعم مفاوضات جدة واجتماعات جنيف، وهي المحاولات التي لم يُكتب لها النجاح. وقد تغير سبل الدعم لطرفي النزاع بعد اتهام الطرفين بأنهم أطراف حرب متساوية بعد أن تحول الصراع إلى حرب أهلية.

الصومال: تنخرط القوات الأمريكية في الصومال من أجل مكافحة حركة الشباب الإرهابية. ويتمثل الوضع السياسي الأكثر خطورة في مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وإقليم أرض الصومال من أجل إيجاد منفذ

ازدادت أهمية المنطقة في ظل تراجع النفوذ الأمريكي في منطقة الساحل الأفريقي بإخراج القوات الأمريكية من القاعدة العسكرية الوحيدة لها من النيجر لصالح الوجود الروسي.

2. التنافس الدولي: تثير الأهمية الجيوسياسية الشهية الدولية للوجود في دول القرن الأفريقي، من خلال إنشاء أول قاعدة عسكرية صينية في جيبوتي، ومحاوله روسيا إنشاء قاعدة عسكرية في بورتسودان وإن أوقفتها الاضطرابات المتتالية، بجانب انضمام إثيوبيا لمجموعة "بريكس" (القوى الاقتصادية المناوئة للنفوذ الأمريكي)، وهو الأمر الذي يعيره "ترامب" أهمية كبرى للحيلولة دون استبدال الدولار الأمريكي في المعاملات التجارية، بجانب انضمام إريتريا لمبادرة الحزام والطريق مع بكين عام 2021، وهو الأمر الذي قد يدفع الرئيس الأمريكي لاتخاذ خطوات إيجابية تجاه القرن الأفريقي بعد التيقن من أن سياسة فرض العقوبات لم تؤتِ بثمارها.

3. تغير شكل الصراعات: لطالما كان الإرهاب في منطقة القرن الأفريقي، وخاصة في الصومال، وعمليات القرصنة هي الشغل الشاغل للإدارة الأمريكية، ولكن ظهرت تحديات عدة تؤثر في موقف الأهداف الأمريكية، منها:

• إثيوبيا: شهدت ولاية "ترامب" الأولى اتفاق سلام بين إثيوبيا وإريتريا، أعقبه صراع داخلي مع جبهة التجري، وقد انحازت الإدارة الأمريكية لوقف الصراع بفرض العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية، ومع توقيع حكومة إثيوبيا وجبهة التجري اتفاق "بريتوريا" عبر الوساطة الأمريكية، انعكس التوتر على العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا من جهة، وإقليم أمهرة (الحليف السابق لرئيس

مبادرات لتحجيم النفوذ الصيني والروسي، وخاصة في مجال الطائرات المسيّرة التي تعدد المجالات الجوية للحلفاء في الشرق الأوسط وأفريقيا¹¹، بجانب توسيع التعاون الدفاعي مع الدول الأفريقية عبر "قطاع الدفاع الخاص الأمريكي للقوات المسلحة" في مجالات التكنولوجيا والطاقة لمنافسة شركة "فاجنر" الروسية.

يضعنا الطرح السابق أمام حقيقة مفادها أن التعاون الأمريكي-الأفريقي يخدم في المقام الأول المصالح الأمريكية. ومع تغير أماكن العمليات نتيجة التنافس الدولي أو تخفيض الميزانية العسكرية -كما الحال في إدارة "ترامب"- تتحول تلك الاستراتيجيات وفقاً للتحولات في المنطقة، وتوضع أدوات بديلة تتوافق مع الأهداف الأمريكية.

ثانياً: الدوافع الأمريكية

هناك عدة دوافع ستؤثر في السياسات الأمريكية خلال إدارة "ترامب" الثانية تجاه منطقة القرن الأفريقي، وما يتصل بذلك من سياسات مواقف محتملة على المستويين الأمني والاستراتيجي، وهي الدوافع التي يمكن الوقوف على أبرزها من خلال النقاط التالية:

1. الأهمية الجيوسياسية: تمثل دول القرن الأفريقي وشرق أفريقيا الدول المتاخمة للبحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن، وبالتالي فإن لها أهمية قصوى في حفظ الأمن في أهم ممر تجاري عالمي، والذي تأثر بشدة نتيجة التوترات في الشرق الأوسط، سواء الحرب في غزة أو هجمات الحوثيين، فتم إنشاء عملية "حارس الازدهار" لحماية السفن التجارية برعاية أمريكية، بجانب محاولة إيران إيجاد بدائل لها في القرن الأفريقي عبر توصيل الأسلحة إلى الحوثيين في اليمن. كما

وهو ما يوضح زيادة الإنفاق العسكري الدولي في عهد "ترامب" مقارنة بولاية "بايدن"، والتي توزعت في مجالات: برامج التمويل العسكري الأجنبي (التي تحصد أغلبية الميزانية)، وبرامج التدريب والتعليم العسكري الدولي، وبرامج قروض التمويل العسكري الدولي¹⁵. وبالتالي، فبالرغم من عدم تناول موازنة الدفاع للعام المالي 2025 للعمليات في أفريقيا، فإن معدلات إنفاق "ترامب" على برامج التمويل العسكري الدولي السابقة جاءت أكبر من سنوات حكم "بايدن"، بالرغم من زيادة المخصصات في الموازنات التالية لولاية "ترامب"، وهو ما يشير إلى استخدام "ترامب" للمساعدات والتمويل العسكري في تنفيذ السياسات الأمريكية في الخارج، وهو ما سينعكس على القرن الأفريقي في ظل الظروف المحيطة السابق عرضها.

كما أن "ترامب" سيواجه معضلة إيجاد مقر جديد لقاعدة الجيش الأمريكي من النيجر لإدارة العمليات في الغرب ووسط أفريقيا بجانب قاعدة جيبوتي مع توتر الأوضاع في البحر الأحمر وباب المندوب وخليج عدن، وحتى مع احتمالية سحب القوات الأمريكية من الصومال كما حدث في السابق. إن أسلوب إدارة "ترامب" يعتمد على قوات "أفريكوم" في تنفيذ هجمات فعلية من خلال استراتيجية (4+1) التي أطلقها عام 2018، كما أن أسلوب "العصا والجزرة" الذي تستخدمه

عام 2029. ويتوقع مكتب الميزانية في الكونجرس أن تكاليف خطة وزارة الدفاع قد تكون أقل من تقديراتها في خطة التنمية المالية لعام 2025¹³؛ حيث يتوقع زيادة الطلب في مجالات التعويضات واقتناء الأسلحة، وبالتالي ستكون أعلى بنحو 4% من عام 2025 إلى عام 2029. وعليه، ستحتاج وزارة الدفاع إلى تقليص خطتها من خلال تخفيض العمليات أو طلب ميزانيات أكبر من المتوقع في خطة المالية لعام 2025. ولا تشمل هذه الخطة أعباء إضافية على القوات المسلحة الأمريكية، مثل: مسئوليات الإغاثة في حالات الكوارث، والتدريبات المشتركة مع الحلفاء في مختلف أنحاء العالم، والأنشطة في أفريقيا¹⁴.

وقدرت الالتزامات المالية للعمليات الأمنية والعسكرية الدولية في عام 2018 بنحو 9,09 مليارات دولار من إجمالي 9,43 مليارات دولار، وقد انخفضت المخصصات المالية بشكل متذبذب على مدار الأعوام التي تلتها؛ في عام 2022 بنحو 4,18 مليارات دولار من إجمالي 13,91 مليار دولار، وفي عام 2023 بنحو 5,87 مليارات من 9,9 مليارات دولار، وفي عام 2024 بنحو 3,18 مليارات دولار من 16,54 مليار دولار.

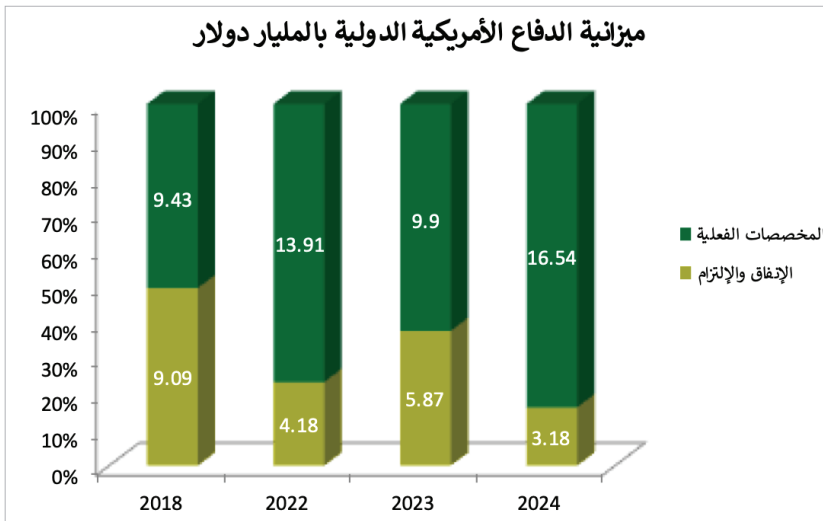
بحري لإثيوبيا على البحر الأحمر مقابل الاعتراف بأرض الصومال، مما زاد من حدة التوتر بين البلدين للحد الذي توقع البعض أن تقوم حرب إقليمية، حيث تعتبر الصومال هذا الاقتراح انتهاكاً لسيادة الدولة، وطالبت بسحب القوات الإثيوبية من أراضيها. كما أن وثيقة "مشروع 2025" (التي تم صياغتها باعتبارها أهداف استرشادية للرئيس "ترامب" خلال أول 100 يوم) اقترحت اعتراف واشنطن بأرض الصومال كتدبير احتياطي للحلولة دون فقد نفوذها في جيبوتي مقابل الوجود الصيني¹²، مقابل استمرار الدعم الأمريكي للصومال بتوقيع اتفاقية أمنية عسكرية بين البلدين في فبراير 2024، فيما نفت حملة "ترامب" علاقتها بهذا.

ثالثاً: السياسات المحتملة

يستخلص من التحليل السابق أن شعار "أمريكا أولاً" الذي يتبناه "ترامب" (من خلال التركيز على تحقيق المصالح والأهداف الأمريكية أولاً) لم يتغير رغم تعاقب سياسات الإدارات الديمقراطية والجمهورية تجاه أفريقيا، رغم اختلاف الأدوات والمصطلحات وأساليب التعاون. ومن المتوقع أن تتأسس استراتيجيات "ترامب" المحتملة تجاه المنطقة على تحجيم النفوذ الروسي الصيني مقابل دعم المصالح والنفوذ الأمريكي، وهو ما سينعكس بالضرورة على منطقة القرن الأفريقي، دون الاهتمام بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومع الاعتماد على العلاقات الثنائية مقابل التكتل، وهو ما يمكن الوقوف على أبرز ملامحه من خلال ما يلي:

1. المساعدات العسكرية والتنمية: تبلغ الميزانية المقترحة لعام 2025 في برنامج الدفاع الأمريكي في خطته الخمسية نحو 850 مليار دولار، مع ارتفاعها تدريجياً إلى نحو 866 مليار دولار بحلول

ميزانية الدفاع الأمريكية الدولية بالمليار دولار





ورغم الحديث عن احتمالية الاعتراف بأرض الصومال، فإنها ستظل ورقة ضغط سياسي في يد الإدارة الجديدة في حال التوافق مع إثيوبيا، وإن شهدت العلاقات الأمريكية-الإثيوبية إبان فترة "ترامب" الأولى فترات خلافية في عدد من القضايا أهمها الحرب في التجراي.

كما أن خلاف إثيوبيا مع العديد من دول المنطقة ومنها إريتريا وتعاون الأخيرة مع الجانب الروسي سيدفع الجانب الأمريكي لإعادة تمركز نفوذه في منطقة القرن الأفريقي، خاصة أن الصومال وجيبوتي وإريتريا دول مشاطئة للبحر الأحمر، وفي ظل تزايد أعداد الهجرة عبر هذه المنطقة إلى دول التحالف الإقليمي مع الولايات المتحدة ممثلة في دول الخليج وما شهده الممر البحر الدولي من اضطرابات نتيجة الصراع في الشرق الأوسط، بجانب موقف الرئيس الأمريكي من عملية الهجرة، سيدعم فكرة استمرار الدور الأمريكي في المنطقة.

ختاماً، بالرغم من عدم وضوح رؤية الرئيس "ترامب" تجاه منطقة القرن الأفريقي، فإن الاضطرابات الحالية والتنافس الصيني-الروسي، وفقدان النفوذ الأمريكي في دول الساحل نتيجة التدخلات الإقليمية، بجانب تصاعد الدور الإيراني في القارة، ستدفع "ترامب" للعمل مع الدول الأفريقية كورقة ضغط على القوى الكبرى، سواء بأسلوب التعاون الثنائي أو في شكل التكتلات الإقليمية.

التعامل الحذر سيكون المسيطر على الوضع، فبالرغم من اهتمام إدارة بايدن بالقضية السودانية وتعيين مبعوث أمريكي في السودان، فإن الجهود الأمريكية لم تسهم في الحل، باستثناء حشد جهود المساعدات الإنسانية، ودخلت روسيا على خط المنافسة من خلال استخدام حق الفيتو في قرارات مجلس الأمن، بجانب وجود محاولات لعمل حكومة سودانية موازية وفقاً لاجتماع تنسيقية تقدم في مدينة عنيتيبي الأوغندية ورفض عدد من القوى المدنية لها، وبالتالي فإن استمرار الحرب الميدانية وغياب الحل السياسي سيمثل معضلة لن تتخلى عنها إدارة ترامب كذلك.

كما يتوقع تزايد دور مبعوث "القرن الأفريقي" ضمن خطة تقليص الأعداد الدبلوماسية نتيجة ضعف الموارد الأفريقية وقلة الخدمات المقدمة للدبلوماسيين، وكذلك تقليص الضغط على القوات الأمريكية ضمن خطة الأمن القومي الأمريكي في حماية بعثاتها في الخارج. ومن المتوقع أيضاً أن تعيد الولايات المتحدة موازنة العلاقات مع الصومال لعدم خسارة الاتفاق العسكري الموقع بالفعل أو تراجع السياسة الأمريكية في الحرب على الإرهاب حتى في حال تقليص الأعداد العسكرية والاعتماد على خطط التدخل والخطط التدريبية والعسكرية.

إدارة "ترامب" لتنفيذ السياسات والأهداف الأمريكية المتغيرة ستعمل على استخدام المساعدات العسكرية كسلاح استراتيجي. أما عن المساعدات الإنسانية، فإن رفض "ترامب" لاتفاقية برلين لمواجهة التغيرات المناخية، سيغير شكل تلك المساعدات من مواجهة التغير المناخي إلى إعادة الإعمار وتوصيل المساعدات الإنسانية في مناطق الصراع، وتوصيل التكنولوجيا والتدريب والتعليم باعتباره نقطة القوة للنفوذ الأمريكي مقابل تزايد التعاون الصيني الروسي على المستوى العسكري والشراكة في أعمال البنية التحتية، ومواجهة تراكم الديون التي تنتقد الصين في استخدامها.

ومع اقتراب انتهاء سريان قانون "أجوا" 2025، والذي يتيح للدول الوصول إلى السوق الأمريكية معفاة من الجمارك، وإدخال ما يزيد على 1800 منتج أفريقي إلى الولايات المتحدة معفاة من الضرائب الجمركية، فإن سياسة "ترامب" قد تدور حول فرض العقوبات الاقتصادية كوسيلة للضغط أو توظيفها كفرصة يمكن استغلالها في ظل التحالف أو التعاون مع السياسات الأمريكية. كما من المتوقع أن يستمر "ترامب" في دعم القانون؛ نظراً إلى الحاجة الأمريكية للمواد الخام المصدرة من أفريقيا، وفي ظل اهتمامه بالملف الاقتصادي واحتمالية تصاعد الحرب التجارية الصينية-الأمريكية مرة أخرى. وبالتالي ستسعى إدارة "ترامب" إلى الاستمرار في النهج التكاملي وتبادل المصالح، وفي حال عدم الاستمرار في تطبيق القانون، ستستمر إدارة "ترامب" في عقد الاتفاقيات الثنائية التجارية مع توسع الدول الأفريقية في فرض الضرائب على بعض السلع القادمة من الولايات المتحدة، أو إعادة صياغة القانون ليشتمل على تكنولوجيا ورقمية.

2. المواقف السياسية: مع تغير الهندسة الإقليمية في دول القرن الأفريقي، واتباع نهج العلاقات الثنائية، والأهمية الأمنية الجيوسياسية المركبة للمنطقة، فإن

المصادر

1. استراتيجية ترامب لتعزيز الازدهار في أفريقيا، موقع الخارجية الأمريكية، متاح على: <https://mr.usembassy.gov/ar>
2. "الاستراتيجية الأمريكية للتواجد في الصحاري الأفريقية 2020، البيت الأبيض، متاح على: <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/08/U.S.-Strategy-Toward-Sub-Saharan-Africa-FINAL.pdf>
3. دول القرن الأفريقي في المساعدات الأمريكية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، متاح على: https://www.usaid.gov/sites/default/files/2024-01/2023-09-30_USG_Horn_of_Africa_Complex_Emergency_Program_Map.pdf
4. الولايات المتحدة تقدم 524 مليون دولار إضافية للأزمة الإنسانية في منطقة القرن الأفريقي، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، متاح على: <https://www.usaid.gov/news-information/press-releases/may-24-2023-united-states-provides-additional-524-million-humanitarian-crisis-horn-africa>
5. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، متاح على: <https://www.usaid.gov/humanitarian-assistance/horn-of-africa>
6. قيادة القوات الأمريكية في أفريقيا، متاح على: <https://www.africom.mil/about-the-command/history-of-us-africa-command>
7. تقرير القيادة الأمريكية في أفريقيا 2021، متاح على: <https://www.africom.mil/article/34251/us-africa-command-in-2021-driving-shared-goals-through-engagement>
8. تقرير القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا 2019، متاح على: <https://www.africom.mil/article/32477/africom-in-2019-strengthening-partnerships-wh>
9. تقرير قائد القيادة الأمريكية في أفريقيا 2024، متاح على: <https://www.africom.mil/document/35173/africom-cleared-fy24-sasc-posture-hearing-16-mar-2023.pdf>
10. إعادة التصور الأمريكي لمكافحة الإرهاب، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط، متاح على: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aadt-altswr-alamryky-lmkaf-ht-alarhab-tatabu-jhwd-adart-baydn-laslah-tryqt-taml>
11. استراتيجية الدفاع الوطني الأمريكي 2022، وزارة الدفاع الأمريكية، متاح على: <https://media.defense.gov/2022/Oct/27/2003103845/-1/-1/1/2022-NATIONAL-DEFENSE-STRATEGY-NPR-MDR.pdf>
12. وثيقة مشروع الانتقال الرئاسي الأمريكي 2025، متاح على: https://static.project2025.org/2025_MandateForLeadership_CHAPTER-06.pdf
13. مكتب الميزانية بالكونجرس، متاح على: <https://www.cbo.gov/publication/61017>
14. ماذا يتضمن اقتراح بايدن لميزانية الدفاع البالغة 850 مليار دولار؟، مركز بروكينج، متاح على: <https://www.brookings.edu/articles/whats-in-bidens-850-billion-defense-budget-proposal/>
15. معدلات الإنفاق العسكري الأمريكي، مخصصات وزارة الدفاع، متاح على: <https://www.usaspending.gov/agency/department-of-defense?fy=2018>

دراسات

يدور قسم "دراسات" حول تداعيات اتفاق الهدنة في لبنان على مستقبل حزب الله، والذي تم التوصل إليه في 26 نوفمبر 2024، برعاية الولايات المتحدة وفرنسا، بهدف التهدئة في الجبهة اللبنانية على خلفية الصراع الممتد بين حزب الله وإسرائيل منذ 8 أكتوبر 2023. وإلى جانب ذلك، يناقش هذا القسم "الحديث النووي" بوصفه أحد أهم ملامح الخطاب السياسي والاستراتيجي العالمي، إذ إنه يعكس طبيعة التفاعلات القائمة بين الدول الحائزة وغير الحائزة للسلح النووي. كما يسلط هذا القسم الضوء على تحولات الصراعات العربية في أعقاب الحرب الإسرائيلية على غزة، ومن بعدها الحرب الإسرائيلية على جنوب لبنان، ثم سقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد في سوريا على أيدي فصائل مسلحة سورية يقودها زعيم هيئة تحرير الشام "أبو محمد الجولاني"، وهي الأحداث التي خطفت الأنظار عما تشهده مناطق الصراع العربية التقليدية من تحولات على المستويين العسكري والميداني كالمندلعة في الساحة السودانية أو اليمنية أو الليبية.



سيناريوهات محتملة: تداعيات اتفاق الهدنة في لبنان على مستقبل حزب الله



تشهد الساحة اللبنانية خرقاً لاتفاق الهدنة مع إسرائيل، والذي تم التوصل إليه في 26 نوفمبر 2024، برعاية الولايات المتحدة وفرنسا، بهدف التهدئة في الجبهة اللبنانية على خلفية الصراع الممتد بين حزب الله وإسرائيل منذ 8 أكتوبر 2023؛ الأمر الذي يطرح تساؤلاً حول مدى نجاح اتفاق الهدنة في وقف الحرب ومدى استدامته، وحدود تأثيره في مستقبل حزب الله في الساحة اللبنانية والإقليمية. وعليه، تناقش الورقة المشهد الميداني منذ بدء التوتر على الحدود اللبنانية-الإسرائيلية في 8 أكتوبر 2023، وصولاً إلى اتفاق وقف إطلاق النار وتداعياته على مستقبل حزب الله.

رحاب الزياي

باحث أول بوحدة الدراسات العربية والإقليمية،
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أولاً: المشهد الميداني

اندلع التوتر في لبنان بين حزب الله وإسرائيل منذ 8 أكتوبر 2023 ارتباطاً بالحرب في غزة. وقد تدرج مستوى التصعيد بين الطرفين إلى حرب على الحدود الإسرائيلية-اللبنانية؛ مما أدى إلى نزوح اللبنانيين من الجنوب والإسرائيليين من الشمال. إذ أطلق حزب الله هجمات بطائرات بدون طيار وصواريخ وقذائف استهدفت البلدات والمواقع العسكرية في شمال إسرائيل، بما رتب عملية نزوح الإسرائيليين في الشمال.

لقد ربط حزب الله بين جبهتي لبنان وغزة بهدف إسناد حماس في حربها مع إسرائيل، ومحاولة الضغط بهدف وقف إطلاق النار في غزة، لكن لم تفلح هذه الاستراتيجية في ظل استمرار الحرب في غزة، ونجاح إسرائيل في إضعاف قدرات الحزب، وتفكيك مبدأ وحدة الساحات، بل وإضعاف محور المقاومة الإيرانية في المنطقة، والضغط على حزب الله حتى تم التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار في 26 نوفمبر 2024.

وفي ظل التصعيد المتبادل بين حزب الله وإسرائيل، تزايدت الضغوط الداخلية من الإسرائيليين النازحين من الشمال جرّاء كثافة عمليات تبادل إطلاق النار عبر الحدود، وبدأت إسرائيل تركيز هجماتها على صفوف حزب الله الذين كانوا يحملون أجهزة الاتصال اللاسلكية، وكثفت العمليات بقصف مساحات كبيرة من جنوب لبنان ووادي البقاع والضواحي الجنوبية لبيروت، وهي المناطق التي يحتفظ فيها حزب الله بالعديد من المقاتلين والمرافق والأسلحة، بما أسهم في تدمير أكثر من نصف ترسانة حزب الله، بالإضافة إلى تنفيذ غارات برية عبر الحدود إلى الحد الذي وصل إلى محاولات الدخول برياً إلى جنوب لبنان، بإرسال مدرعات إسرائيلية بهدف القضاء على أصول حزب الله في الجنوب، بما أثر في قدرات الحزب وقواته.

استهدفت إسرائيل قوات حزب الله على طول الحدود بقصف وغارات جوية على مواقع لوجستية تابعة له، فضلاً عن استهداف قياداته بنحو سبعة من كبار قياداته في سبتمبر 2024 على غرار: "فؤاد شكر" (المستشار العسكري لحسن نصر الله)، و"نبيل قاووق" (نائب رئيس المجلس المركزي لحزب الله)، و"إبراهيم عقيل" (عضو مجلس الجهاد بالحزب)، و"أحمد هبي" (أحد قيادات قوات الرضوان التابعة لحزب الله)، و"علي كركي" (قائد الجبهة الجنوبية لحزب الله)، و"محمد سرور" (رئيس وحدة الطائرات بدون طيار)، و"إبراهيم قبيسي" (رئيس وحدة الصواريخ التابعة لحزب الله)، بالإضافة إلى "هاشم صفي الدين" (رئيس المجلس التنفيذي لحزب الله)¹. كذلك تم استهداف الأمين العام للحزب "حسن نصر الله" في غارة جوية إسرائيلية على الضاحية الجنوبية في بيروت في 27 سبتمبر 2024، بالإضافة إلى اختراق أجهزة البيجر لدى حزب الله، مما قاد إلى تعطيل إمكانيات وقدرات الحزب، وهو ما استغلته القوات الإسرائيلية، ودمرت الأنفاق المخصصة للحزب لدعم هجماته على شمال إسرائيل². ومخابئ الأسلحة على طول الحدود، وتم تدمير أكثر من نصف ترسانة الصواريخ والقذائف والطائرات بدون طيار التي يمتلكها الحزب³، بنحو 80% من الصواريخ والقذائف التي يمتلكها حزب الله بحسب وزير الدفاع الإسرائيلي والتي تقدر بنحو 150 ألف صاروخ⁴. بعد استهداف عدد من قياداته، بدأ حزب الله بإطلاق الصواريخ على الشمال الإسرائيلي، وقد بلغ عددها نحو 3000 صاروخاً⁵. مستهدفاً العمق الإسرائيلي؛ مما أسفر عن قتل العشرات من الجنود الإسرائيليين (نحو 130 فرداً)⁶. وبحسب تقديرات أخرى، فإن حزب الله شن نحو خمسة آلاف عملية عسكرية ضد الأهداف الإسرائيلية على مدار التوتر على الحدود منذ 8 أكتوبر 2023.

تمخض عن الحرب على الحدود اللبنانية-الإسرائيلية نزوح أكثر من مليون و200 ألف فرد، بينما نزح نحو 60 ألف إسرائيلي من الشمال، وقُتل نحو 4047 ألف فرد في لبنان، وأصيب نحو 16638 جريحاً وفق وزارة الصحة اللبنانية، بالإضافة إلى قتل نحو 45 مدنياً إسرائيلياً و73 جندياً⁷. يضاف إلى ذلك، التأثيرات المختلفة للحرب في مختلف القطاعات في لبنان، إذ تضرر وهدم 50.210 وحدة سكنية في الفترة بين 8 أكتوبر 2023 حتى 18 سبتمبر 2024، وتركز حجم الدمار في نحو 93% في القرى والمدن اللبنانية مثل "مرجعيون" و"بنت جبيل وصور، بالإضافة إلى تدمير 121 هكتاراً من الأراضي الزراعية. كذلك ما رتبته الحرب من انعكاسات سلبية على قطاع التعليم، إذ تسببت في إغلاق 72 مدرسة في محافظتي جنوب لبنان والنبطية في أغسطس 2024، بما أثر في حوالي 23 ألف طالب، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد مقارنة بمستويات ما قبل الحرب قبل أكتوبر 2023 في محافظات النبطية وجنوب لبنان بنسب 97% و87% على التوالي⁸.

وجراء هذه التداعيات السلبية ونتيجة الضغوط الداخلية في لبنان وإسرائيل حول ضرورة وقف الحرب وعودة النازحين إلى منازلهم، وضمان عدم تمكن حزب الله من إقامة قواعد تضم مقاتليه وأسلحة له عبر الحدود، أيدت المؤسسة العسكرية في إسرائيل التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، بالإضافة إلى ما تردد حول تأييد "حسن نصر الله" قبل وفاته وقف إطلاق النار، وفصل جبهة لبنان عن جبهة غزة، لذلك أبدى بعض مسؤولي الحزب مرونة في القبول باتفاق وقف إطلاق النار، واعتباره أولوية بالنسبة للحزب، بالرغم من الربط في بداية الحرب بين جبهة غزة وجبهة لبنان، بعد نزوح المواطنين من الجنوب اللبناني، وتحميل القوى السياسية الداخلية في لبنان حزب الله مسئولية توسع الحرب في لبنان، بما قاد إلى قبول الحزب الوساطة الأمريكية والفرنسية في التوصل إلى التهدئة، وإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بين حزب الله وإسرائيل.

ثانيًا: اتفاق وقف إطلاق النار

توصل حزب الله وإسرائيل إلى اتفاق تهدئة لوقف إطلاق النار في 26 نوفمبر 2024 بعد عام من الهجمات المتبادلة، والتي تصاعدت إلى حرب على الحدود اللبنانية-الإسرائيلية. وقد تضمن الاتفاق إنشاء آلية مراقبة بالتنسيق بين الولايات المتحدة، وفرنسا لمتابعة ومراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار لمدة 60 يومًا، وانسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني، مع حق إسرائيل في التحرك ضد حزب الله في حال تهديده لها، وكذلك سحب حزب الله لمقاتليه وأسلحته من منطقة الحدود الواقعة جنوب نهر الليطاني إلى حوالي 20 ميلًا إلى الشمال من نهر الليطاني، وتفكيك البنية التحتية العسكرية التي تعد خارج سيطرة الدولة اللبنانية، مع انتشار الجيش اللبناني في المناطق الحدودية، وكذلك قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان "اليونيفيل"، فضلًا عن التفاوض على ملف ترسيم الحدود البرية بين لبنان وإسرائيل.

وبالرغم من ذلك، شهدت الساحة اللبنانية بعض الخروقات لاتفاق الهدنة، ما بين عمليات تفجير تقوم بها إسرائيل في جنوب لبنان، فضلًا عن القصف الإسرائيلي المستمر بعد الاتفاق على

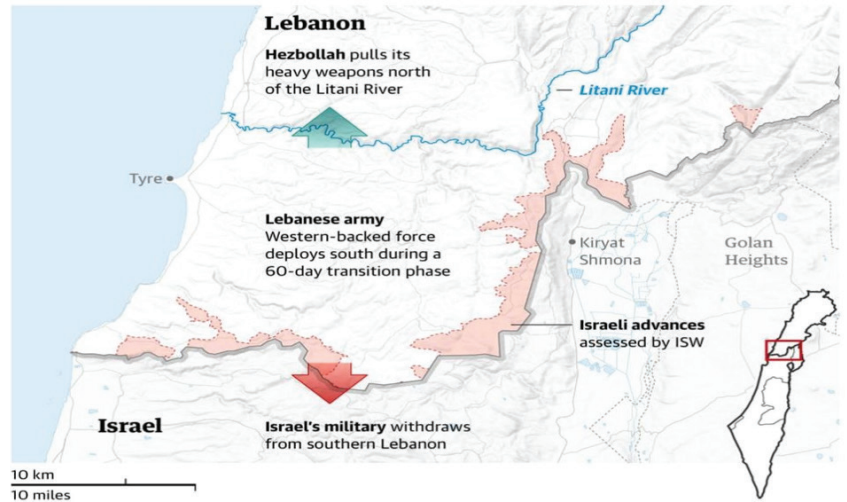
الشمال في ظل المخاوف الإسرائيلية من عدم قدرة الجيش اللبناني على فرض وقف إطلاق النار على الحدود، بالإضافة إلى التخوف من تركز الشيعة في القرى اللبنانية الجنوبية المطلة على إسرائيل والذين ينتمون إلى حزب الله، بما يمثل تهديدًا لأمن الإسرائيليين بشكل مستمر.

على الجانب الآخر، قد يرتب اتفاق وقف إطلاق النار تداعيات خطيرة على الداخل اللبناني، خاصة أن الاتفاق ينص على انسحاب حزب الله من المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني، بما يعني في حال التنفيذ الفعلي للاتفاق اتجاه حزب الله إلى مسار ممارسة العمل السياسي، والانخراط بشكل أكبر في المشهد السياسي، بما قد يرتب صراعًا في الداخل اللبناني بين القوى السياسية والطائفية المختلفة.

ومن ثمّ يظل هذا الاتفاق قيد الاختبار، سواء من حيث الالتزام به من كل الأطراف، وتداعياته على مستقبل حزب الله، ودوره كحركة مقاومة في ضوء المتغيرات الداخلية والإقليمية الجارية، ولا سيما أن عدم الالتزام به يعني العودة إلى مسار التصعيد مرة أخرى بين حزب الله وإسرائيل. يضاف إلى ذلك مدى قدرة الجيش اللبناني على مواجهة التحديات التي تتعلق بفرض الأمن على الحدود اللبنانية-الإسرائيلية وكذلك الحدود اللبنانية-السورية، ومراقبة نشاط حزب الله، وتفكيك بنيته العسكرية على الحدود، بالإضافة إلى مواجهة مسألة تهريب الأسلحة بطريقة غير قانونية على الحدود مع سوريا بطول 320 كيلومترًا، خاصة أن الجيش اللبناني يعاني من نقص في التمويل بسبب الأزمة الاقتصادية اللبنانية الممتدة منذ أكتوبر 2019. فبالرغم من عقد مؤتمر المساعدات اللبنانية في باريس في أكتوبر 2024 والذي قدر مساعدات بنحو 200 مليون دولار للقوات اللبنانية، فإن الجيش اللبناني لا يزال يعاني من نقص في عدد القوات، إذ يقدر عدد الجنود اللبنانيين في جنوب نهر الليطاني بنحو 4500 ألف جندي.

القرى القريبة من الحدود في جنوب لبنان في بلدة "مرجعيون"، وبلدة بيت ليف⁹، وقصف معبر "جوسية" في محيط القصير، واستهداف قوافل حزب الله العائدة من سوريا. وقد بلغ عدد الخروقات الإسرائيلية أكثر من 60 مرة بحسب التصريحات الرسمية لرئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان "نجيب ميقاتي"، وفي تقديرات أخرى وصل عدد الخروقات نحو 155 منذ بدء سريان الاتفاق. وقد تنوعت أساليب خرق الاتفاق ما بين إطلاق الصواريخ، واستخدام قذائف الهاون من قبل حزب الله، بقصف موقع "رويسات العلم" في تلال كفر شوبا في 2 ديسمبر 2024¹⁰.

رتب اتفاق الهدنة عودة اللبنانيين النازحين إلى منازلهم -التي لم تتعرض لقصف- خارج منطقة الحدود الجنوبية، إلا أن القوات الإسرائيلية فرضت منطقة محظورة على المدنيين اللبنانيين على طول الحدود، ونشرت خرائط للقرى التي لا يجب دخولها، بالإضافة إلى إطلاق النار على اللبنانيين اللذين حاولوا الدخول¹¹. ولم يعد الإسرائيليون النازحين من المدن في الشمال، وربما يُفسر ذلك نتيجة تضرر وتدمير بعض المنازل جراء القصف على الحدود، لذلك قد تكون عملية العودة طويلة الأمد، حيث واجه الاتفاق بعض الانتقادات من جانب رؤساء البلديات والقادة المحليين في



Source: The Guardian

المتغيرات الإقليمية والدولية، مع إعادة بناء قدراته مرة أخرى بتطوير قدراته العسكرية بإنتاج مزيد من الصواريخ والأسلحة المحلية، وربما استمرار الدعم الإيراني له في مواجهة إسرائيل، واستعادة دوره كإحدى أهم الأذرع الإيرانية.

• السيناريو الثالث-الانخراط في العملية

السياسية: ربما يتخلى حزب الله عن دوره العسكري في ضوء التهديدات الإقليمية المحيطة في مقابل الانخراط بشكل أكبر في العملية السياسية اللبنانية، مع التعاون مع القوى السياسية الداخلية بهدف الحفاظ على نفوذه الداخلي. من حيث مشاركته في الحياة السياسية، والتمهيد لعملية انتخاب رئيس الجمهورية التي تمت الدعوة لها في 9 يناير 2024، من قبل رئيس مجلس النواب "نبيه بري"، مع الحد من نشاطه العسكري المعلن، وربما الإسهام في الدور الأمني في داخل لبنان بالتعاون مع الجيش اللبناني. لكن هذا السيناريو مرهون بعدة عوامل؛ منها مدى الالتزام بتطبيق اتفاق التهدئة مع إسرائيل، والتمسك بالثبات مع إسرائيل، وبتسليم سلاحه وتفكيكه، حيث تتمسك القوى السياسية في لبنان على غرار "الحزب التقدمي الاشتراكي" و"التيار الوطني الحر" بحصر السلاح في يد الدولة، فيما يرى "حزب القوات اللبنانية" بقيادة "سمير جعجع" ضرورة نزع سلاح حزب الله، وتحميل بعض المسؤولين السابقين ومنهم رئيس الوزراء اللبناني "فؤاد السنيورة" الحزب مسؤولية اندلاع الحرب مع إسرائيل في الثامن من أكتوبر 2023.

ومدى استمرارية تقديم الدعم اللوجستي للحزب كما حدث في حرب 2006، بالإضافة إلى تطورات المشهد في سوريا، لكونها محطة رئيسية في خطوط إمداد حزب الله بالأسلحة، والموقفين الأمريكي والفرنسي تجاه الأزمة اللبنانية، ومدى نجاح آلية تنفيذ ومراقبة اتفاق وقف إطلاق النار، فضلاً عن الضغوط الدولية على حزب الله بفرص العقوبات ونزع سلاحه.

• وعليه يمكن طرح ثلاثة سيناريوهات بشأن مستقبل حزب الله بعد اتفاق الهدنة على النحو التالي:

• **السيناريو الأول- ضعف وتراجع نفوذ حزب الله:** ربما يشهد حزب الله خلال المرحلة القادمة -في ظل تغير توازنات القوى الإقليمية والدولية- حالة من الضعف والتراجع في إعادة بناء قدراته، في ظل الضغوط الإقليمية والدولية بما يؤثر في نفوذه ومستقبله، لا سيما في حال تخلي إيران عن دعمه، وقطع خطوط الإمداد عنه من سوريا، بما يعني قطع الوصول إلى الساحل وتهديد الممر اللوجستي في القصور، وهي نقطة عبور مهمة للأسلحة إلى لبنان، بجانب التهديد الإسرائيلي المستمر بقصف إمدادات الأسلحة المتجهة إلى لبنان بما يفرض صعوبة على إيران للاحتفاظ بهذا الطريق الاستراتيجي في ظل سقوط نظام "بشار الأسد" المتحالف معها، واحتمالية فرض عقوبات اقتصادية على حزب الله، فضلاً عن خسائره البشرية واللوجستية في الحرب مع إسرائيل.

• **السيناريو الثاني- استعادة النفوذ:** ربما يوظف حزب الله مدة اتفاق وقف إطلاق النار لاستعادة نفوذه في الداخل اللبناني، وإعادة صياغة استراتيجيته في ضوء

وقد تم نشر قوات اليونيفيل بعد حرب 2006 المكونة من أكثر من 10 آلاف جندي من 50 دولة، لكن حزب الله امتلك قوات تفوق عدد قوات اليونيفيل في جنوب نهر الليطاني إلى أسفل الخط الأزرق. وكانت الأنفاق ومواقع إطلاق الصواريخ الخاصة بالحزب تقع على بعد 200 - 300 متر من مواقع اليونيفيل، ولم تستطع هذه القوات ضبط تحركات حزب الله على طول الحدود خلال السنوات الماضية، لكن من المرجح التعاون بين اللجنة الفنية العسكرية للبنان بقيادة إيطاليا مع مراقبي تنفيذ وقف إطلاق النار من قبل الولايات المتحدة وفرنسا، لتعزيز عدد الجنود في الجنوب اللبناني بنحو 10 آلاف جندي¹³. وقد أعلنت الحكومة اللبنانية تجنيد 1500 جندي إضافي لقوات الجيش اللبناني في نوفمبر 2024¹⁴.

ثالثاً: سيناريوهات محتملة

ثمة عوامل داخلية وخارجية تؤثر في مستقبل حزب الله بعد اتفاق وقف إطلاق النار منها؛ موقف القوى السياسية في لبنان منه، والرأي العام في لبنان ومدى رضائه عن أدائه خلال فترة الحرب وما بعدها، بما قد يؤثر في شعبيته وثقله السياسي في لبنان، والحالة التي تعيشها لبنان اقتصادياً واجتماعياً، ومدى قدرة حزب الله على الإسهام في إعادة إعمار الدولة مرة أخرى بعد الحرب، والتضحيات التي قدمها حزب الله في الحرب مع إسرائيل، بما يؤثر في نشاط أعضائه في المستقبل، ومدى التزامه باتفاق الهدنة فيما يتعلق بنزع سلاحه.

أما العوامل الخارجية، فتتعلق بمدى استمرارية الدعم الإيراني للحزب خلال الفترة القادمة في ظل محاولات إسرائيلية لإضعاف القدرات الإيرانية في المنطقة، والقضاء على أذرعها، والصفقات المحتملة مع إيران، واحتمالية انخفاض الدعم الإيراني في ظل العقوبات المفروضة عليها،

المصادر

1. Kareem Chehayeb, Jack Jeffery, "Who were the 7 Hezbollah leaders killed over the past week?", PBS News, 30 September 2024, Available at: <https://2u.pw/AhGDAZAc>
2. Brian Carter, Israel's Victory in Lebanon, Institute for the study of war, 2 December 2024, Available at: <https://2u.pw/3nupvhta>
3. Matthew Levitt, Taking the War to Hezbollah: What It Might, and Might Not, Achieve, The Washington Institute, 27 October 2024, Available at: <https://2u.pw/tG8EUVDp>
4. Alissa J. Rubin, With Assad's Fall, Iran's 'Axis of Resistance' Unravels, The New York Times, 8 December 2024, Available at: <https://2u.pw/lAmNrpdf>
5. Heiko Wimmen et al, Israel Invades Lebanon: Precursors, Prospects and Pitfalls, crisis group, 8 October 2024. Available at: <https://2u.pw/vqSPzuKy>
6. Heiko Wimmen et al, Can the Hizbollah-Israel Ceasefire Hold? Crisis Group, 3 December 2024, Available at: <https://2u.pw/qdWQWTFk>
7. Hezbollah keeping 'hands on trigger' amid fragile ceasefire with Israel, The Guardian, 28 November 2024, Available at: <https://2u.pw/MMFIXOF7>
8. الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وأثارها المتعددة الأبعاد، منظمة الإسكوا، سبتمبر 2024. متاح على: <https://2u.pw/nPyquLdO>
9. Four Israeli troops killed in southern Lebanon, army says, Press TV, 9 December 2024, Available at: <https://2u.pw/kegBGXkB>
10. يوسف علي أوغلو، لبنان.. 14 خرقاً إسرائيلياً لوقف النار الجمعة ترفع الإجمالي إلى 155، وكالة الأناضول، 7 ديسمبر 2024، متاح على: <https://2u.pw/Ep7d3dH8>
11. Heiko Wimmen et al, Can the Hizbollah-Israel Ceasefire Hold? Op.cit.
12. Matthew Levitt, Taking the War to Hezbollah: What It Might, and Might Not, Achieve, The Washington Institute, 27 October 2024, Available at: <https://2u.pw/tG8EUVDp>
13. Heiko Wimmen et al, Can the Hizbollah-Israel Ceasefire Hold? Op.cit.
14. The Future of Hezbollah after the Ceasefire in Lebanon, International Institute for Iranian Studies, 3 December 2024, Available at: <https://2u.pw/jpomJ868>



ديناميات الخطاب النووي: بين الردع والتلميحات



يُعد الحديث النووي أحد أهم ملامح الخطاب السياسي والاستراتيجي العالمي، إذ إنه يعكس طبيعة التفاعلات القائمة بين الدول الحائزة وغير الحائزة للسلح النووي. ويمكن تقسيم هذا الحديث إلى نوعين رئيسيين هما؛ "الحديث الهادئ" و"الحديث الخشن". إن الحديث الهادئ هو حوار مستقر بين طرفين، يحوز أولهما السلح النووي، وهو الطرف الأقوى الذي يدرك تمامًا قدراته الرادعة، ولا يحوز ثانيهما هذا السلح، وهو الطرف الأضعف الذي يعي جيدًا مدى قوة الطرف الأول. يعكس هذا النوع من الحديث نظامًا مستقرًا إلى حد كبير في ظل تفاهم ضمني حول ميزان القوى القائم. أما الحديث الخشن، فهو أكثر ديناميكية وتوترًا، ويتم بين طرفين أحدهما "مرسل" للإشارة النووية والآخر "مستقبل" لها بصرف النظر عن كون أحدهما أو كلاهما حائزًا للسلح النووي. في هذا النوع، يظهر "التلويح النووي" الذي قد يكون على شكل "تلميحات نووية" (الإشارات الخفية أو الإشارات غير المباشرة)، وغالبًا ما تمارسها دول تتبنى سياسة "الغموض النووي" أو قد يكون التلويح على هيئة "إشارات نووية"، وهي إشارات واضحة تصدر عن دول تمتلك ترسانات نووية كبيرة، وتعتمد على استعراض قوتها بطرق تتفاوت في شدتها وحدتها وفق الظروف والمواقف.

د. سامح شعبان

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة،

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

لأقمار اصطناعية وغيرها، إلا أن أبرزها وأهمها على الإطلاق ما كشف عنه أحد العاملين الفنيين ببرنامج إسرائيل النووي السري "موردخاي فعنونو" في منتصف الثمانينيات وفقاً لتقرير المواد الانشطارية العالمي² 2010 .

ثانياً: الإشارات النووية

يُشار إلى الإشارات النووية أحياناً برفع حالة "التأهب النووي". وتمثل الإشارات النووية أداة استراتيجية تهدف إلى إظهار الاستعداد لاستخدام الأسلحة النووية ضد الخصوم. ويُنظر إلى هذا النوع من الإشارات على أنه يعكس "الأساس المنطقي الرئيسي لامتلاك الأسلحة النووية". ومن أبرز الأمثلة التاريخية على ذلك كانت أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، التي اعتُبرت أقرب نقطة وصل فيها العالم إلى شفا حرب نووية. وفي عام 1976، حدثت مواجهة بين الكوريتين الشمالية والجنوبية، عندما قامت كوريا الجنوبية بقطع شجرة في المنطقة الخاضعة للسيطرة المشتركة. أسفر ذلك عن هجوم كوري شمالي أدى إلى مقتل اثنين من ضباط الجيش الأمريكي. ورداً على هذا الحادث، رفعت الولايات المتحدة حالة التأهب إلى مستوى ديفكون 3، مهددة باستخدام الأسلحة النووية ضد كوريا الشمالية. وخلال فترة الحرب الباردة، سجّل 22 إنذاراً نووياً أطلقته الولايات المتحدة، حيث كانت الإشارات النووية أداة شائعة لكنها محفوفة بالمخاطر.

وتتنوع الإشارات النووية بين "الإشارات طويلة المدى"، و"النشاط التفاعلي قصير المدى"، و"إشارات الأزمات". ومن بين أشكالها الفرعية هناك ما يُعرف بـ "إشارات اليويو"، التي تتسم بالتأرجح المستمر بين "تصعيد التوتر وخفضه" وهذه التسمية قد توصلت إليها أطروحة ماجستير³ قدمتها باحثة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة وتم نشرها في 2023 تحت عنوان "تعلم الخداع النووي: الإشارات النووية في أوقات الأزمات". وتشير الأطروحة إلى أن القادة يستخدمون هذا التكتيك لزيادة الضغط على

من تصريحات عن رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" في يناير 2020، وما صدر من تصريحات عن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "ياثير لبيد" في أغسطس 2022، وما صدر من تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "يهود باراك" في أبريل 2023. ومؤخراً كان أبرز ما تم من تصريحات نووية لمسؤولين رسميين إسرائيليين: ما صدر عن النائبة في الكنيست عن حزب الليكود والمحامية "تالي جوتليف" على منصة "اكس" في أعقاب "طوفان الأقصى"، وما صدر عن عضو الكنيست السابق "موشيه فيجلين"، بالإضافة إلى ما صرح به وزير التراث الإسرائيلي "عميحاى إياهو" لأحد الإذاعات في 5 نوفمبر 2023.

على الجانب الآخر، فإن الأفعال الرمزية تتضمن اختبارات الصواريخ، أو التدريبات أو المناورات العسكرية، أو التغييرات في حالة تأهب القوات النووية. وغالباً ما تحدث هذه الأفعال خلال فترات الأزمات أو تصاعد التوترات فمثلاً في السنوات الأخيرة، أجرت روسيا تدريبات عسكرية وعرضت ترسانتها النووية لتعزيز موقفها الاستراتيجي وإرسال رسائل القوة، وخاصة في سياق الصراعات في أوروبا الشرقية، كذلك فإن الولايات المتحدة تستخدم ترقبات دورية في جاهزية القوة النووية، مثل مستويات "ديفكون" المرتفعة في أثناء الصراعات، للتأكيد على قدراتها على الردع، فضلاً عن المناورات النووية التي تجريها دول مثل روسيا والولايات المتحدة وكذلك حلف شمال الأطلسي "الناتو" بالإضافة إلى التحديثات في الثالوث النووي التي تقوم بها الدول.

بالنسبة للجزء الثاني من التلميحات النووية والمرتبطة بالأفعال الرمزية فإن بعض المدارس الاستراتيجية تقوم بإدراج بعض من تلك الأفعال ضمن الإشارات النووية المباشرة وليس التلميحات. وفي السياق ذاته، وفقاً لبعض الآراء فإن "التسريبات النووية" يمكن اعتبارها بمثابة تلميح نووي، وتتجلى هذه التسريبات في عدة ملامح منها معلومات أو تناولات إعلامية أو صور

إن هذا الحديث النووي بنوعيه يهدف في جوهره إلى تحقيق "الردع النووي"، وهو عنصر أساسي في استراتيجية الدول النووية لضمان عاملين أساسيين؛ هما الأمن والاستقرار. ومع ذلك، يحمل الردع النووي مفارقة تُعرف باسم "مفارقة الاستقرار وعدم الاستقرار"، إذ قد يؤدي التوازن النووي إلى استقرار نسبي على المستوى الاستراتيجي، لكنه قد يشعل صراعات محدودة على المستويات الأدنى. وتجدد الإشارة إلى أن الردع لا يعني دائماً التهديد؛ فقد يشمل أيضاً تقديم حوافز أو ضمانات لتحقيق أهدافه. وفي ضوء التطورات الحالية، مثل تصعيد الخطاب النووي العالمي وتغيير روسيا لعقيدتها النووية، تُعد دراسة الحديث النووي اليوم أمراً بالغ الأهمية لفهم الديناميات الاستراتيجية.

أولاً: التلميحات النووية

يعكس استخدام "التلميحات النووية" في العلاقات الدولية نهجاً استراتيجياً تتبناه الدول للتعبير عن نواياها النووية دون الإعلان عنها بشكل صريح. ويتضمن هذا التكتيك "إشارات خفية" إلى "القدرة النووية أو النية"، كشكل من أشكال الردع أو الضغط في المواجهات الجيوسياسية. وكثيراً ما تتجلى التلميحات النووية بطريقتين أساسيتين؛ "التصريحات الغامضة"، و"الأفعال الرمزية". وتصدر بعض الدول، وخاصة تلك التي تتبنى سياسة الغموض النووي، تصريحات غامضة ولكنها محسوبة للإشارة إلى قدراتها النووية أو استعدادها دون تقديم تأكيد صريح مثل كوريا الشمالية، إذ تصدر في بعض الحالات تهديدات مبطنة تلمح إلى ترسانتها النووية وخاصة خلال أوقات التوتر. وكذلك إسرائيل، التي تمارس سياسة التعتيم النووي، إذ تتجنب تأكيد أو نفي ترسانتها النووية بينما يدلي مسئولوها أحياناً بتصريحات توجي بأنها تمتلك قدرات نووية للردع.

ومن أهم التلميحات النووية¹ لها: ما صدر من تصريحات عن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "يهود أولمرت" في ديسمبر 2006، وما صدر

جدول (1): السمات المميزة لحالات التأهب النووي في فترات متباينة

| م | السمات المميزة لفترة الحرب الباردة | السمات المميزة لفترة ما بعد الحرب الباردة |
|---|---|--|
| 1 | تكاليف إشراك الجمهور المحلي يجب أخذها بعين الاعتبار. | الجمهور المحلي لا يهم. |
| 2 | اتباع استراتيجية الغموض والسرية لدرجة أن كبار المسؤولين العسكريين في بعض الأحيان لم يكونوا على علم. | استخدام الخطاب النووي المعزز والصور الديستوبية التي لا تترك مجالاً للخيال. |
| 3 | المحظورات النووية: لا تستخدم كلمة "نووي" أو تستخدم بحذر شديد. | النسيان النووي: تُستخدم كلمة "نووي" بكثرة في التهديدات. ويشار إلى أن التهديدات النووية هي القاعدة، وليست الشذوذ. |

جدول (2): أهم المناورات والتدريبات النووية في العالم.

| م | الدولة/ الحلف | المناورات والتدريبات النووية |
|---|------------------|---|
| 1 | روسيا | <ul style="list-style-type: none"> • "جروم" أو الرد باللغة الروسية. • "زاباد" أو الغرب. • "فوستوك" أو الشرق. • تدريبات ثلاثية المحاور. • مناورات الطوارئ النووية. |
| 2 | الولايات المتحدة | <ul style="list-style-type: none"> • جلوبال ثاندر أو "الرد الكوني". • ستيدفاست نون أو "الظهيرة الصامدة". • أيرون ثاندر أو "الرد الحديدي". • مناورات الردع الاستراتيجي الثنائية. • اختبارات الإطلاق الحية. |
| 3 | حلف شمال الأطلسي | <ul style="list-style-type: none"> • يشارك في جلوبال ثاندر أو "الرد الكوني" و ستيدفاست نون أو "الظهيرة الصامدة". • دراجون هامر أو "مطرقة التنين". • مناورات المحاكاة النووية التكتيكية. • تدريبات الردع النووي المتكامل. • تريبديت ستورم أو "عاصفة الرمح الثلاثي". • فضلاً عن مناورات وتدريبات تقوم بها الدول منفردة. |

الخصوم من خلال رفع حالة التأهب النووي، ثم تقليلها لإظهار تخفيف حدة الأزمة. وتُعتبر "إشارات البيوو" أداة تلاعب فاعلة تهدف إلى دفع الخصوم نحو تقديم تنازلات أو الاستجابة لمطالب محددة، خاصة خلال الأوقات الحرجة.

وهناك أربع حالات رئيسية حدث بها تأهب نووي هي كما يلي: أزمة التأهب النووي في الولايات المتحدة عام 1969، أزمة التأهب النووي في الشرق الأوسط عام 1973، أزمة التأهب النووي في كوريا الشمالية عام 2017، وأزمة التأهب النووي في روسيا في الفترة 2022 - 2024. وفقاً للأطروحة السابقة، يمكن تقسيم الحالات سالفة الذكر من حيث السمات المميزة لها إلى حالات تخص فترة الحرب الباردة، وحالات حدثت بعد الحرب الباردة.

ومن الجدير بالذكر أن الإشارات النووية ما بعد الحرب الباردة قد تميزت بسمات فريدة مثل إجراء مناورات وتجارب نووية رغم التوترات، بالإضافة إلى تناول الأمور النووية على محمل شخصي بين الزعماء، كما أنها تميزت بالاستفادة من انتشار وسائل التواصل الاجتماعي فضلاً على تعليق معاهدات الأسلحة النووية.

وقد لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً غير مسبوق في تصعيد الأزمة النووية بين الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" وزعيم كوريا الشمالية "كيم جونج أون"، إذ استخدم "ترامب" حسابه على منصة تويتر "إكس" بشكل مكثف للتعبير عن مشاعره، بما في ذلك تقديم إهانات لكيم، وهو ما لم يسبق أن حدث مع رؤساء سابقين مثل أوباما. هذه التغريدات زادت التوتر بين الطرفين، حيث رد كيم بإهانات مماثلة؛ مما أدى إلى تصعيد الأزمة بدلاً من تهدئتها. وقد استمرت هذه التوترات لفترة طويلة خلال عام 2017 بسبب هذا النوع من الخطاب العلني بين الزعيمين. وتحولت الأزمة إلى صراع شخصي بين ترامب وكيم بدلاً من مواجهة دبلوماسية بين دولتين. ويشير البعض إلى أن الإهانات المتبادلة

لقد أسهمت الإنذارات النووية بعضها بعضاً مع دراسة القادة للإنذارات السابقة في التعلم من نجاحاتها وإخفاقاتها، ومن ثم إضافة أدوات جديدة لإشاراتهم النووية. وفي الأطروحة المشار إليها سلفاً تم تقديم الفكرة السابقة باستخدام مصطلح جديد أطلقت عليه الباحثة اسم "تعلم الخداع النووي". وفي تحليل ذلك، يمكن التركيز على التمييز بين جانبين من جوانب الإشارات النووية: التنبيهات العسكرية النووية (التي تشير إلى الاستعداد العملي للحرب النووية)،

جعلت الأزمة تبدو كمسرحية هزلية بدلاً من مواجهة نووية خطيرة، مما أثار في جديتها في نظر العالم. كما أشار البعض إلى أن اختزال الموقف كما تم تصويره على أنه "مشاجرة" بين شخصين جعل من "قدسية المحرمات النووية" نكتة مضحكة. وبشكل أكثر وضوحاً، أشار كل من الزعيمين إلى "أزراهما النووية" باعتبارها متاحة لهما بسهولة في أي وقت يشعران فيه بالحاجة إلى الضغط عليها.

- والتهديدات النووية (التي تشير إلى الاستخدام الخطابي للتهديدات النووية). إن زيادة الاستعداد النووي للحرب يخدم الغرض العسكري المتمثل في الإشارة لأنه يقلل من التعرض للهجوم ويجهز الأسلحة النووية للاستخدام المحتمل. من ناحية أخرى، فإن الغرض السياسي هو تعزيز الردع النووي من خلال الإشارة إلى العزم وإظهار مدى جدية الحكومة في التعامل مع الصراع المحتمل.
- إذ يهدف الردع إلى تثبيط نوايا الخصم عن اتخاذ إجراءات عدائية من خلال إظهار التكلفة والمخاطر التي تفوق المكاسب المحتملة. ويتمثل في التهديد بعقوبات أو الوعد بمكافآت لتجنب السلوك المحظور. وبالنسبة للردع النووي، فإنه يعتمد على القدرة على النجاة من الضربة الأولى والرد بانتقام مدمر؛ مما يؤدي إلى التدمير المتبادل. ويتمثل هدفه الأساسي ليس فقط في منع الهجوم مباشرة، بل تثبيط حدوثه من الأساس. ويوفر الردع النووي الأمن والاستقرار عبر تقليل احتمالية اندلاع الحرب النووية، لأن الدول تدرك عواقب التدمير المتبادل. ويتطلب الحد الأدنى من الأسلحة النووية لتحقيق توازن الردع. وبينما يزيد الردع النووي من الاستقرار في تجنب الحرب الشاملة، فإنه يقلل فاعليته في مواجهة العنف المحدود أو الصراعات الصغيرة وهو ما يعرف باسم "مفارقة الاستقرار وعدم الاستقرار". ويمكن القول إن تحقيق التوازن النووي قد يشجع على أشكال عدوان أدنى؛ مما يؤدي إلى عدم استقرار نسبي. وعلى هذا فإن الردع يعمل كآلية لتجنب النزاعات الكبرى لكنه يخلق تحديات على مستوى النزاعات المحدودة.
- ثالثاً: الخطاب النووي الروسي**
- يشير الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" ووزير الخارجية "سيرجي لافروف" ونائب رئيس مجلس الأمن الروسي "ديمتري ميدفيديف" بشكل متكرر إلى الترسانة النووية الروسية في سياق أوكرانيا. ومن بين التصريحات والأفعال الأكثر بروزاً ما يلي:
- في 24 فبراير 2022، حذر "بوتين" من أي تدخل خارجي في أوكرانيا أو هجوم مباشر على روسيا، وقال إن روسيا سترد على الفور وستكون العواقب "مثلما لم ترى من قبل في التاريخ بالكامل" وفقاً لكلمة رئيس الاتحاد الروسي على الموقع الإلكتروني للكرملين.⁴
 - في 27 فبراير 2022، أمر "بوتين" القوات النووية الروسية بالانتقال إلى حالة تأهب قصوى، وأصدر هذا الأمر رداً على العقوبات الاقتصادية المتصاعدة و"التصريحات العدوانية" الصادرة عن الغرب في أعقاب غزو روسيا لأوكرانيا وفقاً لوكالة الأنباء الروسية (تاس).⁵
 - في 20 أبريل 2022، اختبرت روسيا صاروخها الباليستي العابر للقارات الجديد "سارمات"، على الرغم من إخطار الولايات المتحدة سابقاً بالاختبار بموجب شروط معاهدة ستارت الجديدة وفقاً لورقة مختصرة بمكتبة مجلس العموم البريطاني تحت عنوان "الأسلحة النووية في لحظة: روسيا".⁶
 - في 12 مايو 2022، قال "ميدفيديف" إن المساعدات العسكرية التي يقدمها حلف شمال الأطلسي لأوكرانيا تخاطر بصراع مع روسيا و"حرب نووية كاملة"، وفقاً لمقال بعنوان "ديمتري ميدفيديف يحذر من اندلاع حرب نووية بين روسيا وحلف شمال الأطلسي بسبب المساعدات الغربية"، والمنشور بصحيفة "التايمز".
 - في 21 سبتمبر 2022، قال "بوتين" في خطاب إلى الأمة إنه في حالة وجود تهديد لسلامة أراضي روسيا، "سنستخدم بالتأكيد جميع أنظمة الأسلحة المتاحة لنا. هذه ليست خدعة" وفقاً لخطابه على الموقع الإلكتروني للكرملين.⁷
 - في 30 سبتمبر 2022 و16 يونيو 2023، أشار "بوتين" إلى استخدام الأسلحة النووية في هيروشيما وناجازاكي، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة "خلقت سابقة" وفقاً للكرملين وعلى هامش الجلسة العامة لمنتدى سانت بطرسبرج الاقتصادي الدولي.⁸
 - في فبراير 2023، علقت روسيا مشاركتها في معاهدة ستارت الجديدة، وهددت باستئناف التجارب النووية ووضعت قدرات نووية جديدة في الخدمة القتالية، رغم أنها لم تحدد أي قدرات. وتنتهي معاهدة ستارت الجديدة، وهي المعاهدة الثنائية الوحيدة للحد من الأسلحة التي تحد من الترسانات النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة وروسيا، في عام 2026 وفقاً للخطاب الرئاسي الروسي أمام الجمعية الفيدرالية.⁹
 - في 25 مارس 2023، أعلنت روسيا أنها ستنتشر أسلحة نووية تكتيكية في بيلاروسيا. وتجدر الإشارة إلى أن بيلاروسيا دولة غير نووية بموجب معاهدة منع الانتشار النووي. وهذه هي المرة الأولى التي تنشر فيها روسيا أسلحة نووية خارج البلاد منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وفقاً للقاء مع رئيس بيلاروسيا "ألكسندر لوكاشينكو".¹⁰ وأكد الرئيس الروسي أن عشر طائرات بيلاروسية من طراز "سو-25" تم تحويلها إلى الدور النووي وأن نظام الصواريخ المزدوج "إسكندر-إم" تم نشره بالفعل في البلاد. وسيبدأ التدريب في أبريل وسيتم الانتهاء من منشأة تخزين الأسلحة النووية الجديدة في يوليو 2023.
 - في يونيو 2023، أكدت روسيا أن العودة إلى معاهدة ستارت الجديدة لن تكون ممكنة إلا إذا تخلت الولايات المتحدة عن "سياستها العدائية الأساسية تجاه الاتحاد الروسي" وفقاً لوكالة تاس الروسية للأخبار.¹¹
 - في 21 يونيو 2023، أكد "بوتين" أن صاروخ سارمات الباليستي العابر للقارات الجديد

أوكرانيا بتوجيه ضربات لمقاطعة كورسك وخاصة محطة الطاقة النووية بها. وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد محطتان نوويتان بكورسك الأولى وهي القديمة، وتضم أربعة مفاعلات من الطراز (RMBK-1000) بينما الثانية وتضم مفاعلين قيد الإنشاء من النوع (VVER-TOI).

رابعاً: استراتيجيات الردع النووي الغربي والأوكراني لمواجهة روسيا

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي في أواخر عام 1991 إلى ترك الأسلحة النووية السوفيتية متمركزة على أراضي أربع دول مستقلة حديثاً هي روسيا وكازاخستان وأوكرانيا وبيلاروسيا. وفيما بينها، ورثت كازاخستان وأوكرانيا وبيلاروسيا أكثر من 3000 سلاح نووي استراتيجي، بالإضافة إلى ما يقدر بنحو 3000 رأس نووي تكتيكي. وأصبحت أوكرانيا ثالث أكبر دولة نووية في العالم ويوضح الجدول التالي عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية والتكتيكية في الدول الثلاث بخلاف روسيا وفقاً لرابطة الحد من الأسلحة¹⁵.

وقد تخلت أوكرانيا عن الأسلحة النووية التي تمتلكها؛ حيث تم تفكيكها أو تخزينها في روسيا. وعليه، فإن أوكرانيا تمتلك منشآت نووية، لكنها لا تعتبر دولة حائزة للسلاح النووي.. فكيف لها أن تمارس ردعاً نووياً؟ للقيام بهذا الدور فمن المؤكد أنها ستحتاج لاستقبال هذه الأسلحة من الدول الغربية وهذا لم يحدث حتى الآن. لذا فإن الاستراتيجية الغربية للردع النووي استندت على قيام الغرب بتوجيه انتقادات لروسيا بخصوص نقل أسلحة نووية إلى بيلاروسيا، مما يعني عدم التزام روسيا بمعاهدة منع الانتشار النووي بموجب المادتين الأولى والثانية وفقاً لنص المعاهدة¹⁶.

جدول (3): حجم الترسانة النووية لبعض دول الاتحاد السوفيتي السابق.

| م | الدولة | الرؤوس الحربية الاستراتيجية | الرؤوس الحربية التكتيكية |
|---|-----------|-----------------------------|--------------------------|
| 1 | بيلاروسيا | 100 | 725 |
| 2 | كازاخستان | 1410 | غير محدد |
| 3 | أوكرانيا | 1900 | 2275 |

وفي حين رأى البعض أن تهديدات "بوتين" هي مجرد تصريحات خطابية، لاحظ محللون تأثيرها في إثارة مخاوف الجماهير الغربية من التصعيد النووي. كما أثّرت مخاوف بشأن احتمال لجوء روسيا إلى استخدام الأسلحة النووية التكتيكية لتحقيق أهدافها العسكرية. وقامت دول مجموعة السبع، بما فيها فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بإدانة الموقف الروسي ووصفته بأنه "غير مسئول" و"غير مقبول"، بينما انتقد الأمين العام لحلف الناتو خطاب روسيا "المتهور" بشأن النووي. من جهته، أكد الرئيس الصيني "شي جين بينج" على ضرورة السعي لحل سلمي للأزمة، داعياً الأطراف إلى ضبط النفس والامتناع عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها، لمنع أزمة نووية في أوراسيا. وحذرت الهند روسيا من استخدام الأسلحة النووية في أوكرانيا، واعتبرت ذلك مخالفاً للمبادئ الإنسانية. من جهة أخرى، صرحت مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية "أفرييل هاينز" خلال جلسة بالكونجرس في مايو 2023، أن احتمال لجوء روسيا للأسلحة النووية لا يزال غير مرجح.

وفي سياق آخر، تفاقمت المخاطر النووية في أزمة أوكرانيا بسبب محطة "زابورجيا" النووية، وهي الأكبر في أوروبا. فقد توقفت المحطة عن العمل في نوفمبر 2022 بسبب أضرار ناجمة عن القصف مع تبادل الاتهامات بين الطرفين، كما قامت أوكرانيا باتهام روسيا باستخدام "الربيع النووي" والسعي لتكرار كارثة تشيرنوبيل، بينما زعمت روسيا أن أوكرانيا تقصف المحطة عمداً لإحداث تسرب إشعاعي. ليست التهم في محطة زابورجيا فقط وإنما أيضاً اتهم الرئيس الروسي

(ساتان 2) سيوضع في الخدمة القتالية "في المستقبل القريب"، وفقاً للكرملين وفي لقاء مع خريجي المدارس العسكرية العليا المتفوقين¹².

• في أبريل 2024، كشف "بوتين" عن تحديث جيد للعقيدة النووية الروسية بعنوان "أساسيات سياسة الدولة في مجال الردع النووي"، الذي يعكس رؤية روسيا الاستراتيجية في مجال الردع النووي. وقد جاء هذا التحديث كرسالة تحذيرية للغرب، مؤكداً التزام روسيا بالحفاظ على قدراتها النووية وتعزيزها.

• في 19 نوفمبر 2024، حدث الرئيس الروسي "العقيدة النووية" الروسية، وذلك بعد يومين من موافقة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" على منح أوكرانيا الإذن باستخدام أسلحة أمريكية لضرب أهداف داخل روسيا. وفقاً للعقيدة المحدثة، التي أعلنت، ستتعامل موسكو مع أي عدوان من دولة غير نووية بمشاركة دولة نووية كأنه هجوم مشترك يستهدف روسيا وفقاً لسي إن إن عربية¹³.

• في أعقاب الحرب الروسية على أوكرانيا في فبراير 2022، استخدم "بوتين" التهديد بالترسانة النووية الروسية كوسيلة للضغط على الغرب بسبب دعمه العسكري والدبلوماسي لأوكرانيا. هذا التصعيد النووي مثل تهديداً غير مسبوق لأوروبا منذ نهاية الحرب الباردة، باستثناء حادثة تشيرنوبيل عام 1986 التي كانت ذات طابع مدني وغير عسكري. وفقاً لدراسة نُشرت في 2023 بمجلة كلية السياسة والاقتصاد بجامعة بني سويف بعنوان "تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي"¹⁴، فإن هذه الحرب أحدثت تغييرات كبيرة في مفهوم وقضايا الأمن الأوروبي.

لكن استمر «بوتين» في التأكيد على أن اتفاقية تقاسم الأسلحة النووية لا تنطوي على نقل الأسلحة النووية إلى بيلاروسيا لأن استخدام هذه الأسلحة سيظل تحت السيطرة الروسية. وقال إنه يعكس ممارسة الولايات المتحدة في اتفاقيات تقاسم الأسلحة النووية، وأن روسيا بذلك لا تنتهك التزاماتها الدولية بشأن منع انتشار الأسلحة النووية. كما أكد أن قراره جاء ردًا على قيام المملكة المتحدة بتزويد أوكرانيا بقذائف «اليورانيوم المنضب»، والتي أكد أنها «مرتبطة بطريقة ما بالتكنولوجيا النووية». وفي تصريحات سابقة، شبه «بوتين» توفير قذائف اليورانيوم المنضب باستخدام أسلحة «بمكون نووي».

على الجانب الآخر، استندت الاستراتيجية الأوكرانية للردع النووي على إثارة المخاوف الدولية من خلال محطة زابورجيا والمخاطر المحدقة بها إذا ما لاقت المصير نفسه الذي لاقته محطة تشيرنوبل، وهو نوع جديد من الردع النووي تمارسه دولة غير نووية من خلال إنعاش ذاكرة العالم فيما يخص كارثة نووية سابقة. وبالإضافة إلى هذا النوع من الردع النووي، فقد قام مسئولون وجنود أوكرانيون بزيارة مختبر أيداهو الوطني (INL) لتلقي تدريب على جمع الأدلة النووية وتحليلها، بهدف تعزيز قدرة أوكرانيا على تحديد مصدر المواد النووية في حال وقوع هجوم نووي. وقد ركز التدريب على كيفية التعامل مع الحطام النووي بطريقة

آمنة وتقنيات التحليل المتقدمة. وهو ما أشار له موقع «ديفنس وان»³⁷ في تقرير بتاريخ 20 نوفمبر 2024، تحت عنوان «لماذا جاء الجنود الأوكرانيون إلى أيداهو لدراسة التحليل النووي الجنائي؟» وقد أشار التقرير إلى أن هذا يأتي في إطار جهود الردع ومكافحة الإرهاب النووي التي تتبناها الولايات المتحدة وحلفاؤها، رغم أن احتمالية استخدام روسيا لأسلحة نووية في أوكرانيا تعتبر منخفضة. وقد عكس البرنامج التعاون بين البلدين كما عكس التزامًا طويل الأمد بدعم أمن أوكرانيا وقدراتها النووية.

مؤخرًا، وفي سياق الردع النووي، ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» أن هناك تكهنات بأن الرئيس الأمريكي «جو بايدن» قد يزود أوكرانيا بأسلحة نووية، رغم المخاوف من تداعيات خطيرة. وفي تعليق على ذلك، صرّح «ميدفيديف» عبر منصة تليجرام، بأن مثل هذه الخطوة قد تُعتبر استعدادًا لحرب نووية ضد روسيا، وفقًا للعقيدة النووية الروسية. وأشار إلى أن التهديد بنقل أسلحة نووية يُعدّ خطوة تصعيدية، بينما يُعدّ التنفيذ الفعلي بمثابة هجوم على روسيا³⁸.

في الختام، يظل «الحديث النووي» بمختلف أبعاده أحد أبرز القضايا المؤثرة في النظام العالمي الراهن، سواء فيما يخص العلاقات بين القوى النووية وغير النووية، أو في دوره كأداة للتأثير والردع. يبرز هذا النقاش أهمية السلاح

النووي في تشكيل الديناميكيات الاستراتيجية والسياسية بطرق تتجاوز كونه مجرد وسيلة عسكرية. ورغم ما يفرضه الردع النووي من توازن نسبي على المستوى الاستراتيجي، فإنه يطرح في الوقت ذاته تحديات جديدة تتمثل في تصاعد الصراعات المحدودة وارتفاع مخاطر التصعيد؛ مما يهدد الأمن والاستقرار العالميين. وفي ظل استمرار التصعيد النووي من جانب القوى الكبرى، كما يظهر في الحرب الروسية- الأوكرانية، تزداد أهمية دراسة الإشارات والرسائل النووية لفهم التحولات الجيوسياسية والتعمق في تعقيد تفاعل المصالح بين الدول. من هذا المنطلق، يصبح تعزيز الحوار وتقليل التوتر بين الأطراف المتنازعة ضرورة ملحة لضمان الأمن العالمي وتجنب الكوارث النووية التي لا تزال تهدد المستقبل. وفي هذا السياق، يجب التأكيد على أن إشارات الدول أو تلميحاتها باستخدام الأسلحة النووية قد تترتب عليها عواقب خطيرة تمتد إلى الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية. ورغم أن هذه الإشارات تُستخدم كأداة ضغط استراتيجية، فإنها تنطوي على مخاطر كبيرة يمكن أن تؤدي إلى تصاعد التوترات الدولية أو حتى اندلاع نزاعات مسلحة كارثية بسبب خطأ الحسابات أو التفسيرات أو التقديرات.

المصادر

1. Hindustan times, Israel's 'Secret' Nuclear Weapons: How Many, How Powerful, Where They're Kept, October 12, 2023, Available at: <https://goto.now/NITNG>
2. Global fissile material report, Fifth annual report of the International Panel on Fissile Materials, 2010, Available at: <https://goto.now/7Hwk4>
3. Dina Tawfik, Nuclear bluff learning: Nuclear Signaling in Times of Crisis, June 7, 2023, Available at: <https://goto.now/j7zL8>
4. The Kremlin, Address by the President of the Russian Federation, February 24, 2022, Available at: <https://goto.now/XGUJB>
5. Tass, Putin orders "special service regime" in Russia's deterrence force, 27 Feb 2022, Available at: <https://goto.now/Y8pXL>
6. House of Commons Library, Nuclear weapons at a glance: Russia, March 29, 2022, Available at: <https://goto.now/wM86T>
7. President of Russia, Address by the President of the Russian Federation, September 21, 2022, Available at: <https://goto.now/yrCcd>
8. President of Russia, Plenary session of the St Petersburg International Economic Forum, June 16, 2023, Available at: <https://goto.now/AzFaD>
9. President of Russia, Presidential address to federal assembly, February 21, 2023, Available at: <https://goto.now/nmYq>
10. President of Russia, Meeting with President of Belarus Alexander Lukashenko, June 25, 2022, Available at: <https://goto.now/iRFEB>
11. Tass, Russia, US recently held direct consultations on New START – senior diplomat, June 15, 2023, Available at: <https://goto.now/Yergj>
12. President of Russia, Meeting with top graduates of higher military schools, June 21, 2023, Available at: <https://goto.now/ZBWhF>
13. CNN Arabic, In response to Biden's decision, Putin updates Russia's "nuclear doctrine" and the Kremlin threatens, November 19, 2024, Available at: <https://goto.now/Z6lFF>
14. Osama Farouk, The Impact of the Russian-Ukrainian War on European Security: A Study of the Changes in the Concept and Issues of Security after the Cold War, January, 2023, Available at: <https://goto.now/YfcRP>
15. Kingston Reif, The Lisbon Protocol at a Glance, December, 2020, Available at: <https://goto.now/xSjGf>
16. Office for disarmament affairs, Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear weapons, March 5, 1970, Available at: <https://goto.now/QgK2i>
17. Paul Menser and Corinne Dionisio, Why Ukrainian soldiers came to Idaho to study nuclear forensics, November 20, 2024, Available at: <https://goto.now/7BnAw>
18. RT, Putin: Having enough Oreshnik missiles eliminates the need to use nuclear weapons, December 10, 2024, Available at: <https://shorturl.at/qufrZ>



تحولات الصراعات الإقليمية العربية في أعقاب الحرب الإسرائيلية على غزة



مع إطلاق عملية طوفان الأقصى في أكتوبر 2023، ثم شن إسرائيل حربها على قطاع غزة التي لا تزال مستمرة منذ أكثر من عام، بالتوازي مع ما تشهده الضفة الغربية من تصعيد لم تشهد له مثيلاً على مدار عقود، دخلت منطقة الشرق الأوسط في بؤرة اشتعال غير مسبوقة، إثر إعلان محور المقاومة في المنطقة الموالي لإيران فتح جبهة إسناد لغزة في كل من لبنان والعراق واليمن، كسبيل للضغط على إسرائيل لوقف حربها على القطاع، إلى أن اتسعت دائرة الحرب الإسرائيلية لتبتلع إلى جانب قطاع غزة جنوب لبنان، عقب إطلاق تل أبيب عملية عسكرية برية في سبتمبر 2024 بهدف محاربة حزب الله وتقويض نفوذ طهران في المنطقة. وعلى الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار في جنوب لبنان، فلا تزال تنفذ تل أبيب عملياتها في جنوب لبنان، مع استمرار الضربات الجوية في جنوبها وفي سوريا أيضاً، لكن ما فاقم من خطورة الوضع الإقليمي هو إطلاق الفصائل المسلحة السورية عملية "ردع العدوان" في 27 نوفمبر 2024،

بسمة سعد

باحث أول ببرنامج الأمن والدفاع،

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ناهيك بتعزيز قدراتها العسكرية في ظل ما تقدمه إيران من دعم عسكري واستخباراتي ومالي غير مسبوق من حيث الحجم والطبيعة والنطاق، ناهيك بإخضاع عناصر الحوثي لتدريبات عسكرية في طهران وعلى أيدي عناصر المقاومة الإسلامية في العراق، وحزب الله في لبنان، مع تشكيل مركز عمليات مشتركة في العراق ولبنان تضم تمثيلاً حوثياً بهدف تنسيق العمليات العسكرية المشتركة التي يقوم بها محور المقاومة⁴، هذا إلى جانب ما اكتسبته جماعة الحوثي من خبرة قتالية واسعة إثر تصعيدها في البحر الأحمر، وما تواجهه من ضربات/هجمات أمريكية وبريطانية، تمكنت خلالها الجماعة من تغيير المنظور الإقليمي والدولي لها من جماعة محلية مسلحة، إلى فاعل إقليمي مسلح على غرار حزب الله اللبناني، بل وصل الأمر إلى رؤية البعض بأن الحوثي ينافس ويتفوق على "حزب الله" اللبناني فيما يتمتع به من ثقل عسكري ودور مؤثر في المشهد المحلي والإقليمي قبل ما يواجهه من ضربات قوضت من قدراته.

ووضع خريطة طريق يُمكن من خلالها التوصل لتسوية سياسية بين الأطراف اليمنية، تنتهي بموجبها الأزمة اليمنية².

يُضاف إلى ذلك، عودة الاشتباكات في أجزاء مختلفة من البلاد، رغم سريان الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة في عام 2022، كما تصاعدت التوترات بين البنوك المركزية المتنافسة لأشهر؛ مما هدد بحر الأطراف اليمنية نحو سيناريو التصعيد مرة أخرى، إلى أن توصلت الأطراف اليمنية بدعم من القوى الإقليمية الفاعلة في الساحة اليمنية إلى اتفاق لخفض التصعيد فيما يتعلق بالقطاع المصرفي والخطوط الجوية اليمنية وفي قطاعات رئيسية أخرى مثل النقل³.

ومنذ اندلاع الحرب على غزة وانضمام جماعة الحوثي لمحور المقاومة، عملت تلك الجماعة جاهدة على حصد مزيد من المكاسب الميدانية على طول مناطق الاشتباك مع القوات اليمنية، كسبيل لدعم موقفها في أي مباحثات محتملة بين الأطراف اليمنية للتوصل إلى تسوية سياسية،

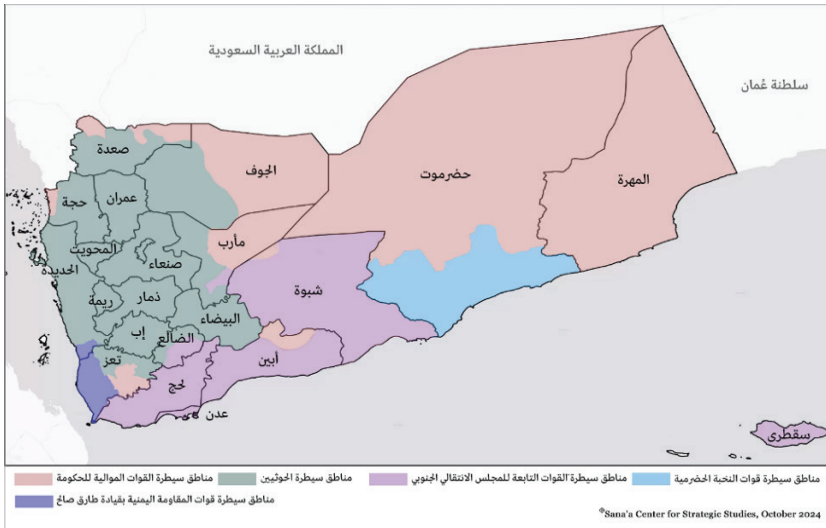
وتمكنها من إسقاط نظام "بشار الأسد"؛ مما أتاح لتل أبيب فرصة ذهبية لتوسيع رقعتها الجغرافية عبر اقتطاع جزء من الأراضي السورية بسيطرتها على المنطقة منزوعة السلاح الواقعة بين هضبة الجولان المحتلة وسوريا.

وفي ضوء كل هذه التطورات الإقليمية الملتبحة، ثار تساؤل رئيسي مفاده؛ أين مناطق الصراع العربية التقليدية من دائرة التصعيد في الشرق الأوسط في أعقاب حرب غزة وتبعاتها؟ والذي تهدف الدراسة للإجابة عنه عبر مناقشة التطورات الداخلية للآزمات في كل من اليمن والسودان وليبيا، والتي حملت كل منها طبيعة فريدة وخاصة تتعلق بحدود التأثير بالحرب على غزة مثلما هو الحال في اليمن، ومدى انشغال الأطراف الداخلية في حصد مزيد من المكاسب الميدانية كما هو الحال في السودان أو حدود الاستماتة في الحفاظ على حالة الجمود السياسي كما هو الحال في ليبيا.

أولاً: الأزمة اليمنية ومخطط الحوثي لتوظيف حرب غزة

نتيجة لما تنفذه جماعة الحوثي من ضربات/هجمات ضد السفن التجارية المارة في البحر الأحمر، بلغت خلال الفترة (نوفمبر 2023 - 3 ديسمبر 2024) نحو 211 سفينة؛ مما أسفر عن غرق سفينتين وقرصنة سفينة ثالثة، ومقتل 3 بحارة وإصابة آخرين في هجوم ضد سفينة ليبيرية، ردت عليها الولايات المتحدة وبريطانيا بتنفيذ أكثر من 800 ضربة عسكرية استهدفت مواقع عسكرية للحوثي كسبيل لتقويض قدرتها على شن هجمات بحرية⁵، تجمدت المباحثات الخاصة بخريطة الطريق اليمنية التي جاءت برعاية أممية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية بين الأطراف اليمنية، وذلك بعدما أعلنت الأمم المتحدة في ديسمبر 2023، عن توصل الأطراف اليمنية إلى تفاهات للالتزام بمجموعة من التدابير؛ أبرزها تنفيذ وقف إطلاق نار في أنحاء اليمن كافة، ودفع جميع رواتب القطاع العام، واستئناف صادرات النفط، وفتح الطرق بمحافظة (تعز) وأجزاء أخرى من اليمن،

خريطة (1): مناطق سيطرة أطراف النزاع في اليمن خلال الفترة (1 يوليو - 30 سبتمبر) 2024



المصدر: التطورات العسكرية، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2024.
<https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/july-sept-2024/23755>

تحت اسم "طوفان الأقصى"، والتي تُدار من قبل هيئة الإشراف على التعبئة العامة والتجنيد؛ حيث أفاد "التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان" بأن جماعة الحوثي اعتمدت على استراتيجية شاملة غلب عليها الطابع الناعم فيما اعتمدته من أدوات تجنيد تحت دعوى دعم القضية الفلسطينية، شملت خطايا دينياً موجهاً وحوافز مالية ومساعدات غذائية لأسر تُعاني من الفقر الشديد لدفعهم على القبول بمشاركة أبنائهم في مراكز التجنيد، تمكنت خلالها الجماعة من توظيف المدارس والمساجد والمراكز الصيفية في استراتيجية التجنيد، وهي استراتيجية سجلت نجاحاً كبيراً، مقارنة بدعوات التجنيد السابقة.

فلقد أفاد التقرير الأممي السالف الإشارة إليه بأن الحوثي نفذ مشروع تجنيد واسع النطاق، نتج عنه قوة يبلغ عددها 350 ألفاً حتى منتصف عام 2024، مقارنة بـ 220 ألفاً في عام 2022، بما في ذلك الأطفال، وهو رقم من المرجح أن يتجاوز بكثير ما تم رصده في ظل صعوبة التوصل لتقديرات لأعداد المجندين حديثاً. بل وأفاد التقرير بأن معدلات تجنيد الأطفال ارتفع في النصف الأول من عام 2024، وهو ما أكدته الحكومة اليمنية التي أشارت إلى تلقيها 3298 تقريراً عن تجنيد الأطفال خلال الفترة نفسها، واستخدامهم كدروع بشرية وجواسيس وفي ساحات القتال، وكذلك في زرع الألغام الأرضية والمتفجرات والاستطلاع وكطهارة⁶. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أفاد التقرير باستغلال جماعة الحوثي للمهاجرين الإثيوبيين وإجبارهم على الانضمام إلى القتال ضد الحكومة والانخراط في الاتجار بالمخدرات⁷، نظير مرتبات تتراوح ما بين 80-100 دولار، مثلما أفاد تقرير اللجنة الأممية الصادر في أكتوبر 2024⁸.

وفي ضوء كل هذا، تتفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن يوماً بعد يوم، خاصة بعدما تسببت ضربات الحوثي للسفن في البحر الأحمر في إعاقة عمليات وصول المساعدات الإنسانية وارتفاع أسعار السلع، ناهيك بأن احتجاج الحوثي لنحو 17 موظفاً على الأقل من الأمم المتحدة خلال الأشهر الماضية يقوض استمرار الدعم الدولي الإنساني

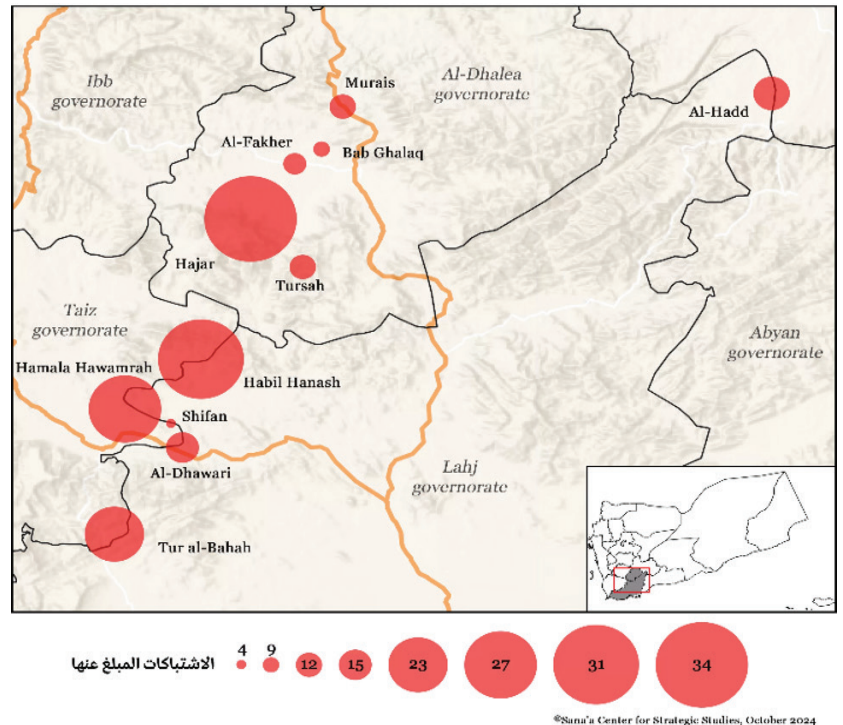
بناء طرق جديدة على طول الخطوط الأمامية في مأرب وشبوة والبيضاء وتعز وميكراس ويافاع وكرش وتعز؛ تمهيداً لتنفيذ هجمات ضد القوات الحكومية اليمنية على الخطوط الأمامية، ولا سيما في مناطق تعز ومأرب وكرش، وفق ما تلقتة الحكومة اليمنية من معلومات في يونيو 2024، اتخذت على إثرها احتياطاتها اللازمة⁵.

علاوة على ذلك، عملت جماعة الحوثي على توظيف الحرب على غزة وما تنفذه من تصعيد في البحر الأحمر لتجنيد مزيد من العناصر، بما في ذلك الأطفال تحت دعوى نصره القضية الفلسطينية ودعم قطاع غزة، بما في ذلك جمع الأموال/التبرعات التي يُعاد توجيهها إلى خزنة الحوثي، بينما تُزج العناصر المُجندة حديثاً للقتال في صفوفها ضد قوات الحكومة اليمنية عقب إخضاعها لتدريبات واسعة في مراكز التجنيد المنتشرة في كل المدن الخاضعة لسيطرة الحوثي

ولقد أفاد آخر تقرير صادر عن لجنة الخبراء الأممين المعنيين بالملف اليمني الصادر في أكتوبر 2024 لرصد التطورات اليمنية خلال الفترة (1 سبتمبر 2023 - 31 يوليو 2024)، بأن جماعة الحوثي كثفت من عملياتها العسكرية ضد القوات الحكومية في محاولة لإحراز تقدم ميداني في جبهات متعددة، مثل حجة وشبوة والضالع ومأرب وكرش وتعز وصعدة والجوف والحديدة، مستخدمة في ذلك عدة أدوات تسليح مثل الدرونز والألغام والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والقناصة، والتي أسفرت في مجملها عن مقتل 329 جندياً من القوات اليمنية وإصابة أكثر من 883 جندياً خلال الربع الأول من عام 2024.

كما أفاد التقرير باستخدام الحوثي الطرق المفتوحة حديثاً من أجل نقل التعزيزات العسكرية وتحسين مواقعها، إلى جانب تشييد الحوثي أنفاقاً على طول طريق الحوبان-تعز، وكذلك

خريطة(2): الاشتباكات في لحج - الضالع خلال الفترة (1 يوليو- 30 سبتمبر) 2024



المصدر: التطورات العسكرية، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2024.
<https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/july-sept-2024/23755>

أما في دارفور، فتجري معركة أخرى في الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور والمعقل الوحيد للجيش السوداني في الإقليم، بين قوات الدعم السريع والمليشيات العربية المتحالفة معها التي تحاصر الفاشر من جهة، وقوات الجيش السوداني وبعض قوات دارفور المشتركة التي تخلت عن حيادها في مارس 2024 وقررت القتال إلى جانب صفوف الجيش من جهة أخرى، بينما تمسك البعض الآخر بموقفه المحايد³³؛ حيث تمكنت قوات دارفور المشتركة في أكتوبر من تحقيق انتصارات مهمة في المحور الغربي في جبل أووم وكُلبس وسربا بولاية غرب دارفور، إلى جانب السيطرة على قاعدة "بئر مزّة" الاستراتيجية، والتي بموجبها تمكنت هذه القوات من فرض سيطرتها الكاملة على الحدود الثلاثية الرابطة بين السودان وليبيا وتشاد، وقطع طرق الإمداد اللوجستي والعسكري الخارجي عن قوات الدعم³⁴. وفي ديسمبر، اندلعت مواجهات مسلحة في المحورين الشرقي والجنوبي الشرقي في دارفور، قام خلالها الدعم السريع بشن هجمات على مخيم زمزم للنازحين الواقع على بعد 12 كيلو من الفاشر للمرة الخامسة، تزامناً مع تكثيف قوات الدعم السريع الضغط على ولايتي الشمالية ونهر النيل³⁵.

أما بالنسبة لثاني تطورات الحرب خلال عام 2024، فيتمثل في معاناة قوات الدعم السريع من نزاعات داخلية بين صفوفها تُرجمت في عدد من الاشتباكات خلال شهري أغسطس وسبتمبر، تبعها انشقاق قائد قوات "درع السودان" في ولاية الجزيرة "أبو عاقلة كيكل" عن قوات الدعم السريع في أكتوبر 2024، ليلحق به عدد من مستشاري الدعم السريع³⁶. كما كثفت قوات الدعم السريع من استخدام الطائرات غير المأهولة، ليس فقط في الخطوط الأمامية للقتال، وإنما أيضًا إلى ما هو أبعد من ذلك، كاستهداف عرض عسكري في ولاية البحر الأحمر حضره قائد القوات المسلحة السودانية الفريق الأول "عبد الفتاح البرهان" في 31 يوليو، وهو ما يأتي بالتوازي مع حفاظ قوات الجيش السوداني على تفوقها الجوي سواء عبر الطيران الحربي أو الطائرات غير المأهولة، وذلك في تطور ثالث للحرب خلال هذا العام³⁷. وتُشير جميع هذه التطورات الميدانية

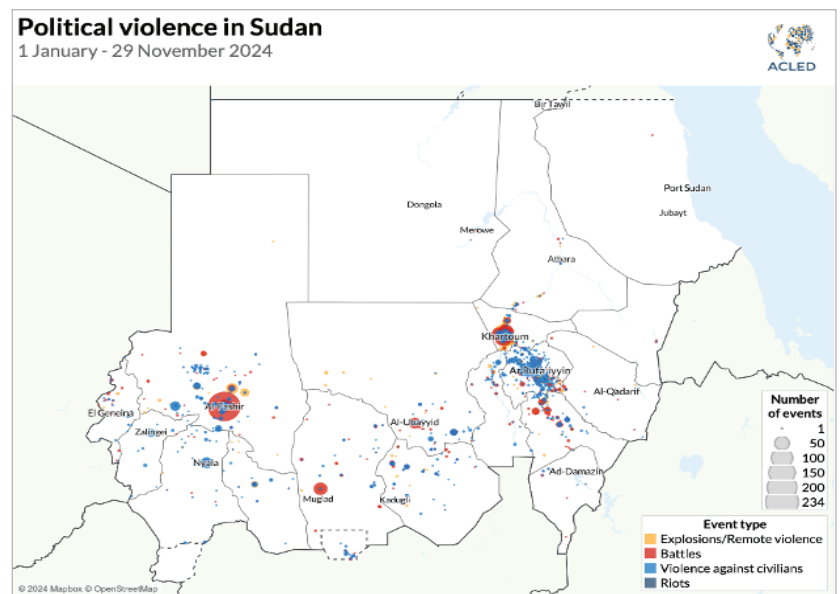
في عام 2024، سجلت الحرب السودانية عدة تطورات لافتة؛ يتمثل أولها: فيما تُشكله ولاية الجزيرة ذات الأهمية الاستراتيجية لطرقتها الرئيسية التي تربط بين العديد من الولايات السودانية ومنطقة دارفور- القاعدة التقليدية لقوات الدعم السريع (والتي سبق أن أعلنت قوات الدعم السريع سيطرتها على عاصمتها "ود مدني" في ديسمبر 2023) من أهمية بالغة في مسار الحرب، دفعت الجيش السوداني لإطلاق عملية عسكرية في 26 سبتمبر من العام نفسه بهدف استعادتها إلى جانب ولايتي الخرطوم بدمنها الثلاثة وسنار، ثم امتدت لتشمل مناطق وولايات أخرى³⁰، تمكنت خلالها قوات الجيش السوداني من استرداد عدة مواقع في ولاية الخرطوم وولاية سنار الوسطية بما في ذلك عاصمتها "سنجة" في نوفمبر 2024، كما تمكن الجيش من استرداد مدينة ود الحداد التابعة لمحافظة جنوب الجزيرة الواقعة على بعد 50 كيلومترًا فقط من مدينة مدني، إلى جانب صد هجوم للدعم السريع على بلدة بإقليم النيل الأزرق في 9 ديسمبر 2024³¹، بالإضافة إلى تمكين قوات الجيش من رفع حصار طويل الأمد على قاعدتين عسكريتين في بحري بالخرطوم³².

المتواضع بالأساس لليمن، وهو ما يُستدل عليه بقرار الحكومة السودانية الصادر في 26 نوفمبر بإنهاء التدريجي لمساعداتها الإنمائية لليمن، والذي سيُسفر عنه ارتفاع أعداد اليمنيين الذين في حاجة لمساعدات إنسانية وإجراءات حماية، والبالغ عددهم حتى ديسمبر 2024 نحو 24.1 مليون يمني، بما يُعادل 80% من إجمالي سُكان اليمن وفق تقديرات الأمم المتحدة⁹.

ثانيًا: الحرب السودانية وتمسك طرفي الحرب بخيار الحسم العسكري

عقب مرور أكثر من عام على اندلاع الحرب السودانية، أخفقت كل المحاولات الدبلوماسية للقوى الإقليمية والدولية لدفع أطراف الحرب (قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع) للجلوس على طاولة المفاوضات والتوصل لتسوية سياسية سلمية تُنهي حالة الحرب الدامية، وما نجم عنها من تدمير اقتصادي وأزمة إنسانية حادة، في ظل تصميم كل طرف من أطراف الحرب على خيار الحسم العسكري للقتال لفرض شروطه على أي معادلة سياسية محتملة في المستقبل.

خريطة (3): المعارك في السودان خلال الفترة (يناير - 29 نوفمبر 2024)



Source: Foreign meddling and fragmentation fuel the war in Sudan, ArmedConflict Location & Event Data, 12 December 2024, <https://acleddata.com/conflict-watchlist-2025/sudan/>

حكومة الاستقرار "أسامة حماد" إغلاق حقول النفط والموانئ الرئيسية، وهو ما ترتب عليه انخفاض حاد في صادرات النفط، الذي يُعد العمود الفقري للاقتصاد الليبي²³؛ وذلك رداً على هذه الخطوة التي أثارَت المخاوف من انجراف الوضع نحو التصعيد العسكري وغلَق كل السبل أمام استئناف مباحثات لإتمام المسار الانتخابي الرئاسي والبرلماني، إلى أن جرت مشاورات بين مجلسي النواب والدولة برعاية أممية، انتهت بتعيين محافظ جديد ألا وهو "ناجي محمد عيسى" لمصرف ليبيا المركزي في أكتوبر 2024 بهدف توحيد المؤسسة المالية الليبية²⁴.

ليس هذا فحسب، بل إن الانقسام السياسي بين جناحي البلاد الشرقي والغربي حول مسار تشكيل حكومة مؤقتة جديدة قد ألقى بظلاله كذلك على المجلس الأعلى للدولة في ظل الخلاف الدائر حول رئاسته بين كل من "خالد المشري" الداعم لهذا المسار، و"محمد تكالة" بعدما تمكن الأخير من الفوز عقب إعادة الانتخابات على رئاسة المجلس في نوفمبر 2024، ليتعمق الانقسام داخل المجلس بين مؤيدي "المشري" ومؤيدي "تكالة"، بما يفاقم المخاوف من تجميد الدور السياسي للمجلس الاستشاري الذي يعدّه البعض بمثابة الغرفة الثانية للتشريع في البلاد²⁵.

ومن رحم هذا التخبُّط والانقسام، جاءت الجولة الأولى للانتخابات المحلية التي نظمتها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا في 16 نوفمبر 2024 في 58 بلدية، وذلك لأول مرة منذ عقد كامل، وبمشاركة تصويتية بلغت 74% في كل أنحاء ليبيا الشرقية والغربية، لتمنح بارقة أمل في قدرة البلاد على إجراء وتنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية وتجاوز العقبة الانتخابية وتحقيق الانتقال السلمي للسلطة وتوحيد المؤسسات السياسية والتشريعية والأمنية للبلاد، وهي الحالة التي عبر عنها رئيس المجلس الرئاسي الليبي "محمد المنفي" في دعوته يوم 14 ديسمبر 2024 لإجراء انتخابات وطنية في عام 2025 وفق قوانين لجنة القوانين الانتخابية "6+6" المُشكلة من مجلسي النواب والأعلى للدولة، عقب حسم المواد الخلافية والتي جاءت بالتوازي مع إطلاق القائمة بأعمال المبعوث

التي شككت في الصيغة النهائية لقوانين الانتخابات البرلمانية والرئاسية الصادرة عن لجنة 6+6، لتستمر حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في ليبيا رغم ما يُبذل من جهود لتحقيق التوافق السياسي بين طرفي الأزمة عبر دعوات المصالحة الوطنية.

وفي ظل تعثر المسار السياسي وغياب التوافق بين الجناحين الحاكمين للبلاد، سعى كل طرف لتعزيز نفوذه على حساب الطرف الآخر، وهو ما انعكس في عدد من التحركات الفردية على المستويين السياسي والأمني التي تم رصدها في الآونة الأخيرة في ظل صمود اتفاق وقف إطلاق النار الصادر في عام 2020، تمثل أبرزها في تحرك الجيش الوطني الليبي بشكل منفرد نحو الأجزاء الجنوبية الغربية للبلاد في 9 أغسطس 2024؛ مما دفع الجماعات المسلحة المتمركزة في الجناح الغربي إلى تعبئة قواتها في تطور خطير أُنذر باشتعال الصراع بين الطرفين، رغم تأكيد الجيش الوطني الليبي بأن تحرك القوات يأتي بهدف تأمين الحدود الجنوبية، وليس الهدف منها محاربة الجماعات المسلحة في غرب البلاد. ولم يقف الأمر على هذا الحد، وإنما سبق وأن حشدت حكومة الوحدة الوطنية قواتها في يوليو 2024؛ مما أدى إلى استنفار الجيش الوطني الليبي والجماعات المسلحة في هذه المنطقة²².

يُضاف إلى ذلك، وقوع اشتباكات من نوع آخر بين الجماعات المسلحة الواقعة في غرب ليبيا، كالتي وقعت في تاجوراء في شرق طرابلس في 9 أغسطس 2024، وأسفرت عن وقوع قتلى ومصابين وخسائر مادية. ولم تقف التطورات عند حد التحركات العسكرية، وإنما كان للصراع السياسي حظ الأسد من التطورات في الداخل الليبي؛ والتي كان أبرز ملامحها عزل المجلس الرئاسي في طرابلس لمحافظ البنك المركزي الليبي "الصادق الكبير" رغم رفض مجلس النواب الذي يرى أن تعيين محافظ البنك المركزي يُعد اختصاصاً أصيلاً لمجلس النواب بالتشاور مع مجلس الدولة وفق الاتفاق السياسي الليبي الموقع بمدينة الصخيرات المغربية عام 2015، وهو ما أدى إلى رفع فئات مسلحة من الطرفين جاهزيتها لمواجهة مسلحة. كما أعلن رئيس

إلى اتجاه الوضع الميداني إلى مزيد من التعقيد، ولا سيما في ظل تضارب أجندة مصالح القوى الإقليمية والدولية الداعمة لطرفي الحرب.

وفي ضوء هذه التطورات الميدانية للحرب السودانية المستمرة لأكثر من 20 شهراً، تصدرت الخرطوم للعام الثاني على التوالي قائمة الأزمات الإنسانية العالمية التي يجب مراقبتها في عام 2025 والصادرة عن لجنة الإنقاذ الدولية المعنية بالإغاثة في ديسمبر 2024، متفوقة في ذلك على غزة والضفة، وذلك بعدما رصدت اللجنة نحو 305.1 ملايين شخص حول العالم في حاجة إلى مساعدات إنسانية مقارنة بنحو 77.9 مليون شخص خلال عام 2015، مُضيفاً بأن الخرطوم تُمثل 10% من إجمالي المحتاجين للمساعدات الإنسانية، رغم أنها موطن لنحو 1% فقط من سكان العالم¹⁸، كما تسببت الحرب في نزوح أكثر من 30% من السكان، ليحتل الصراع في السودان المرتبة الرابعة بين أكثر الصراعات دموية في العالم، وفقاً لمؤشر الصراع الصادر عن بيانات موقع وأحداث النزاع المسلح (ACLED)¹⁹.

ثالثاً: الأزمة الليبية.. صراع الأجنحة من أجل البقاء

خلال عام 2024، لم تحافظ ليبيا على وضع خلال أزمته السياسية مثلما حافظت على حالة الجمود السياسي بين جناحيها الشرقي (حكومة الاستقرار برئاسة "أسامة حماد") والغربي (حكومة الوحدة الوطنية برئاسة "عبد الحميد ديبية")، بعدما أدى تضارب المصالح بين أطراف الأزمة في إخفاق كل جهود الوساطة بما في ذلك الأممية، عقب استقالة المبعوث الأممي لليبيا "عبد الله باثيلي" في إبريل 2024 من منصبه إثر ما وصفه بـ"المقاومة العنيدة والتوقعات غير المعقولة واللامبالاة بمصالح الشعب الليبي" من جانب أصحاب المصلحة²⁰، في التوصل لتوافق سياسي على خريطة طريق للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، نتيجة خلاف رئيسي بين طرفي الأزمة حول تشكيل حكومة مؤقتة موحدة لتنظيم الانتخابات مثلما تُفضل حكومة الاستقرار ومجلس النواب، وتعارضه حكومة الوحدة الوطنية برئاسة "ديبية" وبعض قطاعات المجلس الأعلى للدولة²¹

تقارير

يسلط قسم "تقارير" الضوء على الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل في أعقاب حرب غزة، والذي أخذ صورة إرسال سفن وطائرات حربية إلى المنطقة، وتوجيه مجموعة حاملة الطائرات "جيرالد فورد" ومجموعة معاونة من 12 قطعة بحرية عسكرية إلى شرق البحر المتوسط في إجماع نادر بين الديمقراطيين والجمهوريين. كما يسلط الضوء على تداعيات "طوفان الأقصى" على الجيش الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية في ظل الانقسامات الحادة بين الجانبين نتيجة اختلاف الرؤى والمنظورات حول أفضل السبل للتعامل مع الحرب على تعدد جبهاتها ومخاطرها المحتملة على الأمن القومي الإسرائيلي. كما يسلط هذا القسم الضوء على أمر الاعتقال الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية (ICC) في لاهاي لاعتقال رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" ووزير الدفاع السابق "يوآف جالانت" في 21 نوفمبر 2024، وذلك بتهمته ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والتي أقرت المحكمة بأنها تقع تحت اختصاصها. وأخيراً، يعنى هذا القسم بأوضاع الجيش الأمريكي في ظل الولاية الثانية للرئيس "ترامب".



الدعم الأمريكي لإسرائيل على خلفية الحرب الإسرائيلية على غزة



بعد ساعات من العدوان الإسرائيلي على غزة في 7 أكتوبر 2023، بدأت الولايات المتحدة في إرسال سفن وطائرات حربية إلى المنطقة، وأعلنت استعدادها منح إسرائيل كل ما تحتاجه، وأمر وزير الدفاع "لويد أوستن" بتوجيه مجموعة حاملة الطائرات "جيرالد فورد" ومجموعة معونة من 12 قطعة بحرية عسكرية إلى شرق البحر المتوسط، وصرحت إدارة الرئيس "جو بايدن" بأن إسرائيل ستحصل على "كل ما تحتاجه" لدعم هجومها على قطاع غزة الذي تحكمه حركة المقاومة الإسلامية حماس". كما كثفت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) من شحن مساعداتها العسكرية لإسرائيل فور بدء عملية "طوفان الأقصى" وما تبعها من عدوان مستمر على غزة حتى الآن؛ مما أدى إلى استشهاد أكثر من 42 ألف شخص، وإصابة قرابة 100 ألف آخرين.

لواء أ.ج. طيار / عماد عبد المحسن

مستشار بمركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة،

بأكاديمية ناصر العسكرية العليا

نتنياهو" ووزير دفاعه السابق "يوآف جالانت"، والتي ستعتبر تهديداً ليس فقط لسيادة إسرائيل، ولكن لسيادة الولايات المتحدة أيضاً. وقد هددوا بإنهاء كل الدعم الأمريكي للمحكمة الجنائية الدولية، ومعاقبة موظفيها ومنعهم وأسرهم من دخول الولايات المتحدة⁵. وبعد صدور أمر الاعتقال، قال متحدث باسم مجلس الأمن القومي: إن الولايات المتحدة "ترفض بشكل جوهري" قرار المحكمة الجنائية الدولية بإصدار أوامر الاعتقال في ظل اندفاع المدعي العام إلى إصدار أوامر الاعتقال على خلفية أخطاء عملياتية مثيرة للقلق. والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة سنت قانون "غزو لاهاي"⁶ أو ما يعرف بقانون "حماية أعضاء الخدمة الأمريكية"، الذي شرعه الكونجرس الأمريكي في عام 2002 بهدف حماية أعضاء الخدمة الأمريكية من التعرض للمحاكمة في المحكمة الجنائية الدولية.

ختاماً، إن السيطرة الكاملة للوبي اليهودي على الساسة الأمريكيين وأعضاء الكونجرس وصناعة الإعلام الأمريكي لا يدع مجالاً للشك في استمرار الانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل في جميع المواقف والمحافل الدولية، واستمرار مساعدتها تحت أي ظروف، وأن إسرائيل هي المكون الأساسي في الكيان الأمريكي، وهي القوة الأساسية لتنفيذ السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط.

ثالثاً: الغطاء الدبلوماسي الأمريكي لإسرائيل

استخدمت الولايات المتحدة حق النقض الفيتو مرات عديدة لمنع دولة فلسطين من الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وقد استخدمت على مدى عقود طويلة حق الفيتو (45 مرة) ضد المصالح الفلسطينية لصالح إسرائيل. وإلى جانب هذا، سبق أن أعلن 27 عضواً جمهورياً بمجلس الشيوخ الأمريكي بقيادة السيناتور "جيم ريش" (العضو البارز في لجنة العلاقات الخارجية) عن نيتهم تقديم مشروع قانون "الوقوف مع إسرائيل"، وذلك لمكافحة "اضطهاد إسرائيل" في الأمم المتحدة، وبحسب بيان أصدرته لجنة العلاقات الخارجية⁴، سيقطع هذا التشريع التمويل الأمريكي عن وكالات الأمم المتحدة التي تطرد أو تخفض أو تعلق أو تقيّد بأي طريقة تمثيل إسرائيل أو مشاركتها. وفي 20 نوفمبر 2024، استخدمت الولايات المتحدة حق "الفيتو" في مجلس الأمن ضد مشروع قرار نص على "وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار والإفراج الفوري وغير المشروط عن كل الرهائن".

فيما هدد 12 من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي المدعي العام للجنائية الدولية "كريم أحمد خان" في 6 مايو 2024 في حال استصدار مذكرات اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين

ويوجد ما يقدر بنحو 40 ألف جندي أمريكي في المنطقة، بما في ذلك الأفراد على متن السفن والطائرات والقواعد، (مقارنة بنحو 34 ألفاً قبل 7 أكتوبر 2023). وقد ارتفع هذا العدد إلى 50 ألفاً في أوائل أغسطس 2024 عندما أمر "أوستن" بإرسال مجموعة حاملة طائرات ثانية إلى المنطقة بعد أن اغتالت إسرائيل زعيم حركة حماس "إسماعيل هنية" في طهران. وفي ديسمبر 2023، أعلن "أوستن" رسمياً عن "عملية حارس الرخاء"، وهي عملية متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة للرد على الهجمات التي يقودها الحوثيون في المنطقة.

وقد نشرت الولايات المتحدة مجموعة حاملة الطائرات فورد والسفن القادرة على الدفاع الصاروخي الباليستي إلى شرق البحر الأبيض المتوسط، ثم أضافت الولايات المتحدة مجموعة باتان البرمائية³ إضافية ومجموعة حاملة الطائرات أيزنهاور الضاربة. وفي 26 يناير 2024، أوقفت إدارة "بايدن" مؤقتاً جميع التمويل الأمريكي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا"، استناداً إلى مزاعم إسرائيلية بمشاركة 12 موظفاً منها في عملية 7 أكتوبر 2023 التي تقودها حماس ضد إسرائيل.

المصادر

1. United States support for Israel in the Israel-Hamas war, https://www.wikiwand.com/en/articles/United_States_support_for_Israel_in_the_Israel%E2%80%93Hamas_war.
2. تصل يومياً.. قائمة بالأسلحة الأمريكية لإسرائيل منذ طوفان الأقصى، الجزيرة، 18 نوفمبر 2023، متاح على: <https://www.ajnet.me/politics/2023/11/18/%D8%AA%D8%B5%D9%84-%D9%8A%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A7-%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9>
3. هي سفينة هجومية برمائية، تعمل على دعم القوات البرية في أراضي العدو عن طريق حرب هجومية برمائية. وقد استخدمت كحاملات طائرات هليكوبتر.
4. Risch to Lead 27 Colleagues in Introducing Stand with Israel Act to Combat Israel's Persecution at UN, <https://www.publicnow.com/view/f7630442dc6351021ad67f2797b83fd09140733671729637213>.
5. Statement of ICC Prosecutor Karim A.A. Khan KC on the issuance of arrest warrants in the Situation in the State of Palestine, 21 November 2024, <https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-karim-aa-khan-kc-issuance-arrest-warrants-situation-state-palestine>
6. تسميته بـ"قانون غزو لاهاي" هي تسمية عرفية، بسبب مادة تنص على "السماح للرئيس باستخدام كافة الوسائل الضرورية لإطلاق سراح أي من أعضاء الخدمة الأمريكية سواء كان محتجزاً أو معتقلاً من قبل المحكمة الجنائية العليا أو بالنياحة عنها أو بأمر منها".



قرار المحكمة الجنائية الدولية باعتقال «نتنياهو» و«جالانت»: قراءة تحليلية



في خطوة طال انتظارها، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية (ICC) في لاهاي أمرًا باعتقال رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" ووزير الدفاع السابق "يوآف جالانت" في 21 نوفمبر 2024، وذلك بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والتي أقرت المحكمة بأنها تقع تحت اختصاصها. ويعد القرار "تاريخي" باعتباره المرة الأولى الذي يتم فيها إصدار أمر اعتقال ضد قادة إسرائيليين من المحكمة؛ مما أثار جدلاً واسعاً، فبينما رفضت الحكومة الإسرائيلية واللجنة اليهودية الأمريكية (AJC) القرار ووصفتها بأنه "معادٍ للسامية"، ودعتا إلى رفض دولي لمنع تطبيق القرار، دعمت دول أوروبية وأفريقية وعربية تنفيذه بشكل فوري؛ مما يثير تساؤلات حول فاعلية هذا القرار وتبعاته على الساحة الدولية والداخلية الإسرائيلية وأيضاً على الحرب في قطاع غزة. وفي ذلك الإطار، يحاول هذا التقرير الإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده: كيف يمكن قراءة بنود وتداعيات أمر اعتقال "نتنياهو" و"جالانت"؟

مريم صلاح

باحثة بوحدة المرصد المصري،

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وتجدر الإشارة إلى أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إسرائيل يعد من أبرز التحديات الحالية أمام تنفيذ القرار، حيث قام الكونجرس في يونيو 2024 -بعد رفع مدعي الجناية الدولية العام طلب الاعتقال إلى الدائرة التمهيدية- بالتصويت بالموافقة على فرض عقوبات على المحكمة لا سيما إذا حققت أو حakمت أشخاصاً محميين من واشنطن مثل قادة إسرائيل⁷. ورغم عدم تمرير مشروع القرار الذي وافق عليه الكونجرس إلى مجلس الشيوخ لإقرار القرار رسمياً، فإن هناك دعماً من بعض الأعضاء الذين يشيرون إلى أن أغلبية الدورة القادمة في المجلس ستدعم هذا الإجراء، فضلاً عن وجود توجه قديم للرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" ضد المحكمة⁸؛ ففي ولايته السابقة، استصدرت عقوبات على المدعية العامة السابقة "فاتو بنسودة" اعتراضاً على التحقيق المستمر في احتمال ضلوع جنود أمريكيين بجرائم حرب في أفغانستان، مما يزيد من العقبات المحتملة التي تحول دون تنفيذ القرار⁹.

ثالثاً: الإجراءات المحتملة

من الناحية الإجرائية، بعد إصدار أوامر الاعتقال وعقب اعتقال المشتبه وتسليمه إلى المحكمة، يتم عقد جلسة استماع لتأكيد التهم من جانب الدائرة التمهيدية¹⁰، ولكن تكمن الإشكالية الأساسية في ذلك الإطار في صعوبة تنفيذ قرار الاعتقال؛ حيث لا يجوز محاكمة الأشخاص غيابياً إلا في حالات محددة للغاية، والتي لا تنطبق على القادة الإسرائيليين. وبذلك، يمكن القول إنه لا يوجد موعد محدد لعقد جلسات الاستماع التي ستؤجل إلى مدى لا نهائي كما هو في الحالة الروسية، والتي مضى أكثر من 20 شهراً على إصدار مذكرات اعتقال بحق الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" دون أي تقدم في تلك القضية¹¹.

وعلى صعيد التحقيقات، من المرتقب أن يستمر المدعي العام في التحقيق وجمع الأدلة في الجرائم المزعومة في أوامر الاعتقال، وربما يقدم المدعي العام طلباً للحصول على أوامر اعتقال بتهمة إضافية ضد المشتبه بهم الذين تم تسميتهم بالفعل أو ضد المشتبه بهم الجدد، وهو ما تتخوف منه إسرائيل في الوقت الحالي. ولذلك، من المرجح بشكل قوي أن تقدم إسرائيل طعنًا عن طريق التذرع بمبدأ التكامل الوارد

السلطات الإسرائيلية ببدء تحقيق، لكن ورد في بيان المحكمة أن الدائرة أبلغت إسرائيل ببدء تحقيق سنة 2021، وبالتالي ليس مُشروطاً أن يُوجّه إخطار جديد إليها، وبذلك أثبت البيان بشكل قاطع أنه لا يوجد سبب لوقف النظر في الطلبين المقدمين لإصدار أمري الاعتقال واستكمال المحاكمة⁴.

ثانياً: آليات تنفيذ القرار والتحديات المحتملة

قبل التطرق إلى آليات التنفيذ، من المهم الإشارة إلى مدى إلزامية تطبيق القرار؛ فمن الناحية القانونية، الدول الأعضاء ملزمة بتسليم من صدر بحقهم أوامر اعتقال، وذلك وفقاً للمادة 86 من النظام الأساسي⁵، لكن المحكمة لا تمتلك أداة تنفيذية لقراراتها، فليس لديها قوة شرطة خاصة بها، ولذلك فهي تعتمد على الدول الأعضاء (124 دولة) في تنفيذ أوامر الاعتقال التي تصدرها وتسليمهم، أو على المشتبه بهم أن يقدموا أنفسهم إلى المحكمة طواعية، وهو احتمال غير وارد في الحالة الإسرائيلية إطلاقاً. وعلى الرغم من الإلزامية المفروضة على الدول الأعضاء لتنفيذ قرارات المحكمة، فإنه لا يوجد عقوبات مفروضة على تلك الدول في حال عدم تنفيذ القرارات. وتاريخياً، لا يزال 27 شخصاً صدرت بحقهم أوامر اعتقال من قبل الجناية الدولية أحرار، ويتنقلون بين الدول دون أن يتم القبض عليهم⁶.

وفي حالات استثنائية للغاية، يجوز الاستعانة بمجلس الأمن الدولي والذي يمتلك آلية تنفيذية لقراراته، لكن بالنظر إلى موقف مجلس الأمن منذ بداية الحرب الجارية على قطاع غزة، لم يستطع مجلس الأمن حتى اليوم أن يصدر قراراً بوقف إطلاق النار على القطاع أو وقف الإبادة الجماعية، بسبب استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض "الفيتو" ضد أي من مشروعات القرارات الرامية لذلك، وبالتالي لا يتوقع أن يساند مجلس الأمن تنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن محكمة لاهاي.

أولاً: مضمون قرارات المحكمة الجنائية الدولية

أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية في 21 نوفمبر 2024 قرارين محوريين بعد فحص مجموعة واسعة من الطلبات التي قدمها مكتب المدعي العام والإسهامات والمدخلات المقدمة من الخبراء والدول الأطراف بشأن الجرائم المرتكبة على الأراضي الفلسطينية؛ غزة، الضفة الغربية، القدس الشرقية. شمل القرار الأول أمر الاعتقال، بينما تضمن القرار الثاني رد المحكمة على الطعون الإسرائيلية المقدمة بشأن اختصاصها بالنظر في المسألة الفلسطينية وعدم إخطار إسرائيل سابقاً بالتحقيق¹.

وبشكل حاسم، أقرت المحكمة في بيانها الأول أن الممارسات المنسوبة لكل من "نتنياهو" و"جالانت" غير قانونية بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية المنصوص عليها في المادة 7 من نظام روما الأساسي، والتي تشكل اعتداءً منهجياً ومنظماً على حقوق الإنسان، مثل الهجمات التي تستهدف المدنيين وحرمانهم من الحقوق الأساسية كالغذاء والرعاية الصحية، وجرائم الحرب المنصوص عليها في المادة 8، والتي تتضمن انتهاكات للقوانين والأعراف المطبقة في أثناء النزاعات المسلحة، بالإضافة إلى التجويع كأسلوب من أساليب الحرب². كما حددت المحكمة في قرارها أن هذه الجرائم وقعت على "الأراضي الفلسطينية"، وبالتالي تقع ضمن اختصاص المحكمة. واستنتت الإشارة إلى كل من "إسماعيل هنية" و"يحيى السنوار"، بعد أن قدم مكتب المدعي العام أوامر لسحب طلبات الاعتقال بحقهم في أغسطس وأكتوبر 2024 بعد إقرار مقتلهم³.

كما رفضت الدائرة التمهيدية في قرارها الثاني الطعينين المقدمين من إسرائيل في سبتمبر 2024، منها الطعن في اختصاص المحكمة في المسألة الفلسطينية، وهي حجة تستخدمها إسرائيل منذ سنوات، وتستند فيها إلى المادة 19(2) من النظام الأساسي، وذلك على الرغم من أن فلسطين عضوة في المحكمة منذ 2015. كما حاولت تعطيل إجراءات المحكمة من خلال الاستناد إلى المادة 18(1) المتعلقة بإخطار

ورغم العديد من التداعيات الإيجابية لقرار الاعتقال الأخير، فإن ذلك لا يتوقع أن يكون له تأثير مباشر في أرض الميدان في غزة، فالحرب تسير وفقاً لما هو مخطط لها من قبل المؤسسات السياسية والأمنية والعسكرية الإسرائيلية، ولن تتوقف إلا بعد إقرار خطط اليوم التالي للحرب دون أي دور لحماس ودور محدود للسلطة الفلسطينية، ولذلك من غير المرجح أن يكون لقرار الجنائية الدولية أي تأثير رغم الضغط الدولي الذي يمثله هذا القرار.

خلاصة القول، يعد قرار المحكمة الجنائية الدولية باعتقال "نتنياهو" و"جالانت" خطوة تاريخية مهمة من الناحيتين القانونية والسياسية؛ حيث يعكس القرار تصعيداً في المساءلة الدولية للمسؤولين الإسرائيليين المتورطين في الجرائم المرتكبة في الأراضي الفلسطينية، رغم التحديات السياسية الكبيرة التي قد تواجه تنفيذ القرار، لا سيما من بعض الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة. من ناحية أخرى، يضيف القرار ضغطاً إضافياً على إسرائيل، ويزيد من عزلة الدولة العبرية، ويؤثر سلباً في سمعتها الدولية، كما قد يترتب عليه تداعيات قانونية على توريد الأسلحة إليها، وقد يفتح الباب لملاحقة مسؤولين آخرين. ومع ذلك، من غير المرجح أن يؤثر هذا القرار بشكل مباشر في مجريات الحرب في قطاع غزة، حيث ستستمر الحرب بما يتماشى مع أهدافها الاستراتيجية.

على السفر؛ إذ يحق لأي دولة عضو في المحكمة أن تعتقل "نتنياهو" و"جالانت"؛ مما يعزل إسرائيل دبلوماسياً أيضاً.

2. تقييد توريد الأسلحة لإسرائيل: في إطار اتهام "نتنياهو" و"جالانت" بارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين، فإن تزويد إسرائيل بالأسلحة قد يضع الدول المصدرة في موقف سياسي وقانوني حساس؛ حيث يمكن تفسير هذا الدعم العسكري على أنه إسهام في ارتكاب جرائم خطيرة؛ مما قد يؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية للدول التي تسهم في دعم العمليات العسكرية الإسرائيلية.

3. فتح الباب لملاحقة مسؤولين آخرين: مع إصدار مذكرات الاعتقال ضد "نتنياهو" و"جالانت"، تزداد فرص ملاحقة مسؤولين إسرائيليين آخرين، سواء على المستويين السياسي أو العسكري. فقد أشار المدعي العام للمحكمة إلى أنه في حال استوفى الآخرون الحد الأدنى من الأدلة التي يمكن أن تؤدي إلى إدانتهم، فإن المكتب لن يتردد في تقديم طلبات إضافية لإصدار مذكرات اعتقال بحقهم¹².

في المادة (17) من النظام الأساسي الذي يقوم على أن المحاكم الإسرائيلية لديها ولاية قضائية على أي قضية محتملة ضد "نتنياهو" و"جالانت"، وغالباً لن يقبل الطعن إلا إذا أظهرت المحاكم الإسرائيلية أنها تحقق بالفعل مع كليهما في تهم تتصل بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وهو ما يصعب تحقيقه في حالة رئيس الوزراء، نظراً للارتباطات القانونية والمحاكمات الأخرى ضده والمتعلقة بقضايا فساد ورشوة.

رابعاً: الآثار القانونية والسياسية المحتملة

رغم التحديات التي من المرجح أن تشكل مانعاً أمام تنفيذ أوامر الاعتقال، والتي هي بالأصل تحديات سياسية غير قانونية، فإن هناك مجموعة من التداعيات التي قد تؤثر في مكانة إسرائيل في المجتمع الدولي، والتي يمكن الإشارة إلى بعضها على النحو التالي:

1. عزلة إسرائيل الدولية: تسهم مذكرات الاعتقال الصادرة ضد القادة الإسرائيليين في تعزيز عزلة إسرائيل وتراجع مكانتها الدولية، وهو تحدٍ يواجهه الدولة العبرية بشكل تصاعدي منذ بداية الحرب على غزة، والذي قد يحد قدرة القادة الإسرائيليين

المصادر

1. Icc, Decision on Israel's challenge to the jurisdiction of the Court pursuant to article 19(2) of the Rome Statute, 21 November 2024, Available at: <https://www.icc-cpi.int/court-record/icc-01/18-374>
2. مكتب المفاوضات السامي لحقوق الإنسان، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، متاح على: <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/rome-statute-international-criminal-court>
3. ICC, Situation in the State of Palestine: ICC Pre-Trial Chamber I rejects the State of Israel's challenges to jurisdiction and issues warrants of arrest for Benjamin Netanyahu and Yoav Gallant, 21 November 2024, Available at: <https://www.icc-cpi.int/news/situation-state-palestine-icc-pre-trial-chamber-i-rejects-state-israels-challenges>
4. ICC, ICC Pre-Trial Chamber I issues warrant of arrest for Mohammed Diab Ibrahim Al-Masri (Deif), 21 November 2024, Available at: <https://www.icc-cpi.int/news/situation-state-palestine-icc-pre-trial-chamber-i-issues-warrant-arrest-mohammed-diab-ibrahim>
5. مكتب المفاوضات السامي لحقوق الإنسان، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مرجع سبق ذكره.
6. CNN عربية، ماذا سيحدث الآن بعد إصدار مذكرات اعتقال بحق نتنياهو وغالانت من "الجنائية الدولية"؟.. خبير يوضح لـ CNN، 22 نوفمبر 2024، متاح على: <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2024/11/22/whats-next-international-criminal-court-issues-arrest-warrant-for-israeli-prime-minister-netanyahu>
7. سكاى نيوز عربية، "النواب الأميركي" يصوت لصالح فرض عقوبات على الجنائية الدولية، سكاى نيوز، 5 يونيو 2024، متاح على: <https://shorturl.at/7Wc0F>
8. foreign relations committee, Senators Applaud House Effort to Sanction ICC After Actions Against Israel, June 05, 2024, Available at: <https://www.foreign.senate.gov/press/rep/release/senators-applaud-house-effort-to-sanction-icc-after-actions-against-israel>
9. الجزيرة، معايير مزدوجة.. ماذا وراء مطاردة الكونغرس للمحكمة الجنائية؟، الجزيرة، 6 يونيو 2024، <https://shorturl.at/7f826>
10. International Committee of the Red Cross, Article 61 - Confirmation of the charges before trial, Available at: <https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/icc-statute-1998/article-61>
11. Icc, Situation in Ukraine: ICC judges issue arrest warrants against Vladimir Vladimirovich Putin and Maria Alekseyevna Lvova-Belova, 17 March 2023, Available at: <https://www.icc-cpi.int/news/situation-ukraine-icc-judges-issue-arrest-warrants-against-vladimir-vladimirovich-putin-and>
12. Elise Baker, The ICC has issued arrest warrants in the Israel-Hamas war. Now what?, Atlantic Council, November 27, 2024, Available at: <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/the-icc-has-issued-arrest-warrants-in-the-israel-hamas-war-now-what/>



انعكاسات حرب غزة على القيادات العسكرية الإسرائيلية



كان لطوفان الأقصى آثار واسعة على الجيش الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية، سواء فيما يخص اتخاذ القرارات للتعامل مع حرب غزة، أو في مواجهة تهديدات حماس وحزب الله لها، أو محاولة تنظيم وحشد الجبهات والرأي العام الداخلي تجاه قرارات الحكومة، وهو ما عكس انعكاسات عديدة داخل الحكومة وبين القيادات العسكرية نتيجة اختلاف الرؤى والمنظورات حول أفضل السبل للتعامل مع الحرب على تعدد جبهاتها ومخاطرها المحتملة على الأمن القومي الإسرائيلي. ويمكن توضيح هذه الآثار على صعيدين؛ أولهما: يرتبط بعملية اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية والاختلافات الناتجة عنها بين الحكومة برئاسة "بنيامين نتنياهو" والقيادات الأمنية وقيادات الجيش. وثانيهما: يتصل بآثار الحرب على القيادات الرئيسية الأربعة المحركة للجيش الإسرائيلي وعلاقتها بصانعي القرار في الحكومة الإسرائيلية وتداعيات ذلك.

محمد عبد الفتاح

باحث ماجستير علوم سياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

أولاً- الخلافات السياسية-العسكرية

كان "طوفان الأقصى" مفاجأة غير مسبوقة للاستخبارات الإسرائيلية والعالم بشكل عام، لأنه أثبت فشل الدفاعات والاستعدادات العسكرية الإسرائيلية بما في ذلك أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، وهو ما وضع نتنياهو في أزمة كبرى، وإن استرجع بعض المناطق التي سيطرت عليها حركة حماس بعد ثلاثة أيام من تنفيذ الهجوم. بيد أن اختطاف حماس لرهائن من الإسرائيليين جعل الحكومة الإسرائيلية في موقف ضعف، وبخاصة مع اتهام نتنياهو بإضعاف صورة إسرائيل وإطالة أمد الحرب التي ساهمت في استنزاف الجيش الإسرائيلي يومياً للمؤن والأسلحة والمدركات والدبابات وغير ذلك.

يُضاف إلى ذلك معارضة فئة كبيرة من الجيش الإسرائيلي لنتنياهو حتى من قبل تنفيذ هجوم حماس أو الاجتياح البري لقطاع غزة من قبل الجيش الإسرائيلي رداً على الهجوم، منذ محاولته الحد من صلاحيات السلطة القضائية الإسرائيلية، وتقويض الاستقلال القضائي للحكومة، وهو ما ظهر خصوصاً بين الشباب من جنود الاحتياط الذين رفضوا الالتحاق بالجيش في النصف الأول من عام 2023، ما تسبب في انعدام جاهزية الجيش الإسرائيلي أمام الهجوم المباغت من حماس، لا سيما أن نتنياهو لطالما روج لنفسه لفترة طويلة بأنه أفضل من يحافظ على الأمن القومي الإسرائيلي، كما دأب على عرقلة إنشاء حكومة فلسطينية شرعية معتدلة للمساهمة في حل الدولتين، مع إغفال الأزمات الاقتصادية والإنسانية الشديدة التي عانى منها الشعب الفلسطيني لعقود دون النظر لعواقب ذلك في المستقبل، خاصة وأنه استند إلى الاتفاقيات الإبراهيمية مع دول الخليج كورقة رابحة تُثبت أن الأمر لا يتطلب تقديم تنازلات لفلسطين إن أرادت إسرائيل السلام مع العالم.¹

وقد تفاقم الأمر سوءاً مع دعم الحكومة الإسرائيلية لحركات التوسع والاستيطان

غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية في مخالفة واضحة للحدود المتفق عليها، مما أثار سخط الفلسطينيين بشدة، ودفعهم لدعم المقاومة المسلحة. وقد تسبب مقتل 509 من الفلسطينيين على يد قوات الاحتلال في عام 2023 -قبل تنفيذ هجوم حماس بفترة قصيرة- في إشعال فتيل المقاومة بضراوة مرة أخرى.

على ناحية أخرى، يُظهر فشل وعجز الجيش الإسرائيلي عند بدء الاجتياح البري بعد أن شن الجيش الإسرائيلي قصفاً جويًا متواصلًا لمدة ثلاثة أسابيع وصولاً لفرج على الحدود المصرية. وقد تمثلت أهداف الجيش الإسرائيلي من وراء الغزو البري في هدفين، أولهما: هو السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية والمستوطنات. وثانيهما: هو القضاء على حكم حركة حماس.

ورغم اغتيال الجيش الإسرائيلي لعدد من قيادات حماس، وبخاصة إسماعيل هنية ثم يحيى السنوار، اشتد الضغط الأوروبي على إسرائيل جزاء انتهاك قواعد القانون الدولي، يُضاف إلى ذلك القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا، وإلى جانب الضغط الأوروبي، لا تخفى تداعيات التظاهرات العارمة في تل أبيب، والتي طالبت باسترجاع الأسرى، والتي قابلها نتنياهو بالقمع العنيف سعياً لفضها. كما استخدم العنف المفرط ضد الفلسطينيين الذين تجاوز عدد قتلهم 45 ألف قتيل.

وبالتالي، فإن كل ما سبق هو نتاج فشل التنسيق وتضارب التخطيط الاستراتيجي بين السلطة السياسية والقيادات العسكرية الإسرائيلية؛ خاصة أن لكل منهما هدفاً ورؤية تختلف عن الآخر، بل وولاءات مختلفة داخل كل منهما، ناهيك عن تبادل الاتهامات بين كل طرف، مما أدى إلى فقدان الثقة تماماً في قرارات ووعود الحكومة الإسرائيلية من قبل الشعب الإسرائيلي، هذا بخلاف الاضطرابات النفسية الحادة التي عانى منها الجنود الإسرائيليون جراء ارتكابهم المذابح.

كما يتجلى الانشقاق بين السلطة السياسية والقيادات العسكرية في أعقاب اعتراف المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أفخيي أدري بأن تدمير حماس وجعلها تختفي ليس أكثر من ذر للرمال في عيون الجمهور، ونفى قدرة إسرائيل على القضاء على حماس، ما لاقى اعتراضات واسعة من نتنياهو.²

ثانياً- انعكاسات الحرب على قيادات الجيش الإسرائيلي

خلفت الحرب الإسرائيلية على غزة تداعيات واسعة طالت مختلف القيادات العسكرية الإسرائيلية سواء الحالية أو السابقة، وهو ما يمكن الوقوف على أبرز ملامحه من خلال النقاط التالية:

1. وزير الدفاع الإسرائيلي السابق يوآف جالانت:

أيد جالانت سحب القوات من المناطق الجنوبية لقطاع غزة كأحد الشروط المحتملة لصفقة تبادل أسرى مع حماس، وهو ما رفضه نتنياهو الذي استمر في معارضة المؤسسة الأمنية واتهامها بالتساهل مع حماس، بيد أن قرار جالانت كان هو "الأقرب للمنطق" في ظل الضغط الشعبي الهائل الذي تواجهه إسرائيل. وعلى الرغم من تمسك جالانت الشديد بمحاربة حماس إلا أنه دائماً ما قلل من شأن الهدف الذي يسعى نتنياهو إلى تحقيقه، والمتمثل في "تحقيق النصر الكامل"، لاستحالة تحقيقه بالنظر إلى الأوضاع الراهنة؛ حتى إنه وصف هدف نتنياهو "بالهراء".

والجدير بالذكر أن الانشقاق قد بدأ بالفعل قبل حرب إسرائيل على غزة، منذ حملة نتنياهو ورجبته في الحد من السلطات القضائية وتقليل صلاحيات المحكمة العليا، وهو ما انتقده جالانت، ما تسبب في انقسامات اجتماعية عميقة. وهو التهديد الذي واجهه نتنياهو بإقالة جالانت الذي طالب بالتحقيق مع نتنياهو باعتباره متسبباً في أكبر كارثة في تاريخ البلاد، وعدم تقبله مسئولية ذلك الأمر أو الاعتراف به.³

المتكررة التي يتعرض لها الجيش الإسرائيلي، حيث تكرر ظهوره كداعٍ للسلام مع العرب في الشرق الأوسط والعالم، وقد وصف كره إسرائيل بأنها فكرة قديمة للغاية، زعم أن إسرائيل دولة سامية وساعية للسلام الدائم ودعم شعوب المنطقة. وقد أُحسنَ استخدامه لإقناع المشاهدين بإرهاب حماس واعتداءها المتكرر على المواطنين الإسرائيليين الأبرياء وتهديد الأمن القومي الإسرائيلي، واستخدام البروباجاندا التي نجح في نشرها حول العالم للترويج لحركة حماس كتنظيم إرهابي ارتكب مذابح لا تُغتفر بحق النساء والأطفال الإسرائيليين، واتخذ النساء والأطفال الفلسطينيين دروعاً بشرية أمام المقاومة الإسرائيلية في سياق الحرب النفسية التي نجحت إسرائيل في شنّها ضد حماس وحزب الله. هذا وتُظهره منشوراته على وسائل التواصل الاجتماعي كرجل عسكري قلق للغاية يحاول إنقاذ أرواح الأبرياء والمدنيين من الشعب الإسرائيلي⁷.

ختامًا، مما سبق يتضح مدى التفكك والانقسامات الداخلية التي تعاني منها السلطات السياسية والعسكرية الإسرائيلية خلال حرب غزة. فعلى الرغم من تشابه أهدافهم العامة والتي تدور حول حماية دولتهم وشعبهم ومصالحهم القومية، فإن كلاً منهما بدأ في إلقاء اللوم على الآخر وتنصلا من مسؤولية ما حدث، وهو ما أدى إلى تضارب في القرارات، بل وعجز واضح عن اتخاذها لفترات طويلة من الحرب. كما يتضح أيضًا الفجوة الكبيرة التي يعاني منها الجيش الإسرائيلي، وهي عدم التنسيق الاستراتيجي الجيد الذي يضمن له الفوز بالحرب، وكذلك الاعتماد المبالغ فيه على حجة معاداة السامية من قبل الفلسطينيين تجاه إسرائيل أو من قبل أي دولة تعارض جرائم الحرب المرتكبة بواسطة الجيش الإسرائيلي، ما أضعف بشدة هياكل التنظيم الداخلية لدولة إسرائيل، وهو ما ظهر في المظاهرات العارمة التي اجتاحت تل أبيب من أجل استرجاع الأسرى، في ظل سقوط الصورة الديمقراطية المثالية التي عملت إسرائيل على بنائها منذ عقود منذ أن تم تأسيسها.

الجيش وقياداته مسؤولة الحرب برمتها، بل ومسؤولة "طوفان الأقصى"، رغم أن كلا الجانبين في الواقع يتحملان تلك المسؤولية معًا.

وكل ذلك لم يُبْط من عزيمة هرتسي الذي تمكن من السيطرة على تحركات الجيش بعد السيطرة على جباليا التي لا تزال تتعرض للقصف والمناورات الإسرائيلية حتى هذه اللحظة، حيث صرح قائلًا: "إن جباليا تسقط.. إنجاز آخر". وأضاف أن هناك احتمالًا للتوصل إلى نتيجة حاسمة، في أعقاب تفكيك التسلسل القيادي الرفيع لحزب الله، ما يعني عودة الجيش إلى دائرة الإنجازات مرة أخرى بعدما تعرض للوم طيلة عدة أشهر بسبب فشل مختلف عملياته الحربية وعدم تحقيق إنجاز فعلي داخل الحرب أو القضاء على حماس. إن تلك الإنجازات أتت على حساب أرواح ساكني المخيمات في شمال قطاع غزة، ذلك أن محاولته التعجيل بنهاية الحرب إنما تستهدف استعادة مكانة الجيش مره أخرى⁵.

3. المتحدث العسكري الإسرائيلي دانيال هاجاري: على عكس المتوقع، أدت تصريحات هاجاري إلى توترات حادة بعد أن انتقد قانونًا مُشَرَّعًا يسمح بنقل معلومات سرية من الجنود بالجيش الإسرائيلي إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير الدفاع، موضحًا أن خطورة ذلك تكمن في إمكانية تعرض هذه البيانات السرية للسرقة على نحو يهدد الأمن القومي الإسرائيلي. ونتيجة لذلك، لم يجد الدعم من الجيش وقياداته، وإنما تعرض لانتقادات لاذعة اتهم فيها السلطة التشريعية بسن قوانين من شأنها تهديد أمن إسرائيل وتقويض سرية المعلومات العسكرية. وعليه، يتضح مجددًا وجود انقسامات داخل الجيش نفسه، بجانب اختلافات حادة في وجهات النظر التي أدت إلى تصدع العلاقات بين الجيش والحكومة⁶.

4. رئيس قسم الإعلام العربي في وحدة الناطق باسم الجيش الإسرائيلي أفيخاي أدري: لقد أحسن الجيش الإسرائيلي استخدامه كستار للتغطية على الجرائم المرتكبة والهزائم



وبعد مرور أشهر من الخلافات السياسية والأمنية بين نتنياهو وجالانت، أعلن الأول في تصريح مسجل له "أن الثقة بيني وبين وزير الدفاع قد تصدعت". وأقال جالانت وعين يسرائيل كاتس وزيرًا للدفاع وعين بدلًا منه جلعون ساعر وزيرًا للخارجية الإسرائيلية، مع الأخذ في الاعتبار أن كليهما لا يتمتعان بخبرة عسكرية كافية، وهو ما يوضح أن نتنياهو يحاول تولي زمام الأمور بنفسه حتى لا يواجه انتقادات مرة أخرى من وزارة الدفاع، وكما يطبق رؤاه الخاصة دون معارضة جديدة⁴.

2. رئيس الأركان هرتسي هليفي:

تكرر المشهد مع هليفي ووزراء الحكومة بعد أن ألقى اللوم عليهم وعلى الجيش والمؤسسة العسكرية لفشل المناورات التي قام بها الجيش سواء المناورات في رفح أو في خان يونس وقطاع غزة بشكل عام، وانتقادهم إنجازات الجيش التي يرون أنها إنجازات زائفة لا تحقق النتائج المرجوة. وقد أوضح هليفي أنه رفض الفكرة منذ البداية، ولم يرد الدخول والقيام بالمناورات في رفح، ولكن حدث ذلك بسبب ضغوط المؤسسة العسكرية. وقد بدا واضحًا أن السلطة السياسية لا ترغب في الاعتراف بفشلها، وإنما تحمل

المصادر

1. Hugh Lovatt, The Gaza Conflict and Israel's Domestic Politics, European Institute of the Mediterranean, June 2024, Available at: <https://www.iemed.org/publication/the-gaza-conflict-and-israels-domestic-politics/>
2. Hicham Alaoui, The Gaza War in comparative perspective, OrientXXI, 5 September 2024, Available at: <https://orientxxi.info/magazine/the-gaza-war-in-comparative-perspective,7580>
3. The Soufan Center, The Firing of Defense Minister Yoav Gallant: Implications for Israel's Military Campaign, The Soufan Center, 8 November 2024, Available at: <https://thesoufancenter.org/intelbrief-2024-november-8/>
4. Tamar Michaelis, Tara John and Mick Krever, Netanyahu fires Israeli Defense Minister Yoav Gallant, after months of clashes over war and politics, CNN World, 6 November 2024, Available at: <https://edition.cnn.com/2024/11/05/middleeast/netanyahu-yoav-gallant-intl-latam/index.html>
5. مشادة كلامية حادة بين قائد الأركان الإسرائيلي ووزراء حول الحرب بغزة، الجزيرة نت، 3 مايو 2024، متاح على: <https://2u.pw/eKVIqEYV>
انظر أيضاً: CNN بالعربية، رئيس الأركان الإسرائيلي: نتيجة حاسمة محتملة للحرب في لبنان، سي إن إن عربية، 25 أكتوبر 2024، متاح على: <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2024/10/25/israeli-military-chief-of-staff-says-sharp-conclusion-possible-to-war-in-lebanon>
6. تصريحات هاغاري بشأن المعلومات السرية تثير عاصفة من الجدل بإسرائيل، الجزيرة نت، 12 مايو 2024، متاح على: <https://2u.pw/KRj7GJba>
7. Hiba Monzer, Sixty-Six Days of Avichay Adraae: The Killing Propaganda, Daraj, 10 December 2024, Available at: <https://daraj.media/en/139309/>



تحولات الجيش الأمريكي خلال ولاية «ترامب» الثانية: تغيرات كاشفة



كانت ولا زالت الولايات المتحدة حجر الزاوية للنظام العالمي، الذي توجهه عبر استراتيجيتها القائمة على التعددية والريادة الاقتصادية والهيمنة العسكرية. وكانت رئاسة "دونالد ترامب" (2017-2021) بمثابة تأكيد على هذا النهج، عندما قدم مبدأ "أمريكا أولاً". ولا شك أن إعادة انتخابه لولاية ثانية غير متتالية (2024 - 2028) ستسير حتمًا على هذا النهج في ظل تعقيد دور القيادة العالمية للولايات المتحدة بشكل كبير، خاصة فيما يتعلق بالهيمنة العسكرية ومدى قدرة وزارة الدفاع الأمريكية (البننتاجون) على تعزيز أو دعم السياسة الداخلية والخارجية للرئيس.

مروة عبد الحليم

باحث أول بوحدة المرصد المصري،

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الاحترام نفسه . وعلى هذا، يخضع المتقدمون لشغل مناصب عليا داخل البنتاجون ووكالات الاستخبارات لمجموعة من الأسئلة التي تظهر مدى ولائهم للرئيس «ترامب»، وتتناول المقابلات موضوعات مثل إعادة هيكلة البنتاجون، وتطوير تقنيات جديدة لوكالات الاستخبارات، ودور الجيش في تطبيق سياسة الهجرة. هذا إلى جانب أسئلة أخرى تتعلق بالولاء الشخصي للرئيس المنتخب؛ تشمل من دعمه في الانتخابات الثلاث الأخيرة؟ وماهية آرائهم حول أحداث 6 يناير 2021؟ وهل يعتقدون أن انتخابات 2020 قد سُرقَت؟

2. تفعيل «الجدول F»: وهو أمر تنفيذي وقّع

عليه «ترامب» في أكتوبر 2020 ليمنحه سلطة فصل موظفي الخدمة المدنية الفيدرالية الذين يتمتعون بحماية وظيفية لضمان استمرارية العمل الحكومي. وقد ألغى الرئيس الأمريكي السابق «جو بايدن» هذا التعديل بعد توليه منصبه. وتنتظر وزارة الدفاع إلى هذا الأمر بقلق بالغ بعد أن دعا مشروع 2025 لإعادة تطبيق «الجدول F» في ظل الحديث عن تنفيذ نتائج مراجعة مجلس المحاربين المعني بإصدار توصيات بإبعاد ضباط الجيش غير المؤهلين للقيادة، وتشير مسودة الأمر التنفيذي إلى أن الهدف من هذه الخطوة هو إنشاء مراجعة تركز على القدرة القيادية، والاستعداد الاستراتيجي، والالتزام بالتميز العسكري. وسيعمل المجلس الذي يضم جنرالات وضباط صف متقاعدين على رفع توصياتهم للرئيس، وسيتم بعد ذلك إحالة من تم اختيارهم للتقاعد خلال 30 يومًا من صدور التوصيات. وقد تعهد «ترامب» بتطهير الجيش من الجنرالات الفاشلين والمتورطين في الانسحاب الفوضوي من أفغانستان عام 2021. وسيطلب من جميع الجنرالات المشاركين في الانسحاب الاستقالة بحلول «ظهر يوم التنصيب».

3. بناء نظام القبة الحديدية الأمريكية: وعد

«ترامب» بتجديد جيش بلاده، وبناء نظام

أولاً: التحولات الداخلية المتوقعة

من المتوقع أن تشكل ولاية «ترامب» الثانية منعطفًا حاسمًا في السياسة الدفاعية الأمريكية والجيوسياسية العالمية، في وقت تشتعل فيه الحروب في أوروبا والشرق الأوسط. ويعمل الرئيس ومستشاروه على إجراء تغييرات جذرية في سياسات الجيش الأمريكي وموارده. وحتى الآن، لم يتضح بعد المدى الكامل للتغييرات المحتملة التي يسعى «ترامب» لفرضها على وزارة الدفاع، لكن هناك عدد من التحولات المنتظرة خلال ولايته الثانية، أبرزها ما يلي:

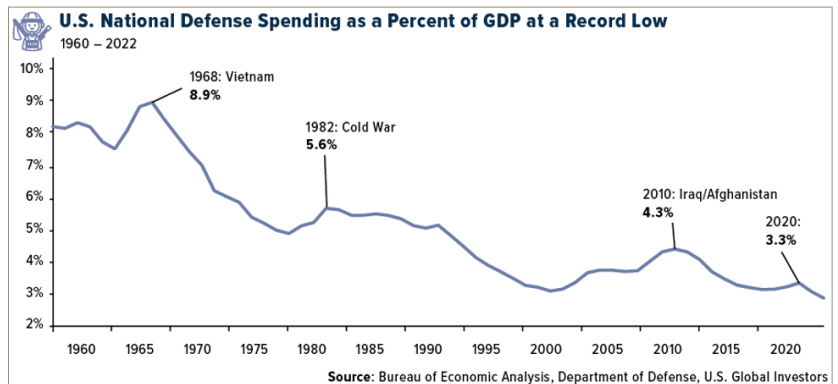
1. تسييس الجيش: إن سيطرة الجمهوريين

على مجلسي الشيوخ والنواب ستجعل التحديات التي تقف أمام تنفيذ أجندة «ترامب» محدودة للغاية. فقد سبق وأن صرح بأن لديه سلسلة من الأوامر التنفيذية المتعلقة بالجيش الأمريكي، وسيكون منفتحًا على استخدام قوات الجيش في إنفاذ القانون المحلي والترحيل الجماعي، وقمع الاحتجاجات العنيفة في المدن الكبرى. هذه الخطط تستدعي ما سبق أن قام به خلال فترة رئاسته الأولى، عندما حاول استخدام الجيش خلال احتجاجات 2020 التي اندلعت عقب مقتل «جورج فلويد».

يسعى «ترامب» إلى إعادة تشكيل المؤسسة غير الحزبية إلى مؤسسة موالية له، وقد تكررت إشارات جنرالات «أدولف هتلر» على ولائهم له، وتمنياته أن يظهر له أفراد الجيش الأمريكي

تتألف القوات المسلحة الأمريكية من حوالي 1.3 مليون جندي في الخدمة الفعلية و1.4 مليون جندي إضافي يخدمون في الحرس الوطني. ويبلغ حجم الإنفاق العسكري الأمريكي لعام 2023 حوالي 916 مليار دولار، وهو ما يمثل 40% من الإنفاق العسكري العالمي الذي وصل 2.4 تريليون دولار. وعلى الرغم من هذا الرقم، فإنه يعادل 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، والذي ظل يتراجع بشكل مطرد على مدى عقود، حتى وصل إلى أدنى مستوى تاريخي له، ووضع الولايات المتحدة في مرتبة أدنى في ترتيب الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالبين وروسيا وإسرائيل والسعودية والجزائر¹.

وقد شهدت ولاية «ترامب» الأولى تعزيز ميزانية البنتاجون وزيادة الإنفاق الدفاعي إلى مستويات تاريخية وصلت إلى 750 مليار دولار، إلى جانب الضغط على الحلفاء لزيادة إنفاقهم الدفاعي، وإعطاء الأولوية للمواجهة الجيوسياسية مع الصين، وترك بصمته على الجيش الأمريكي عندما أنشأ قوة الفضاء . ولكن طبيعة «ترامب» المناهضة للمؤسسات أثارت بعض التخبط عندما استخدم وسائل التواصل الاجتماعي لنشر تحركات القوات الأمريكية الكبرى في الخارج، مثل سحب جميع القوات الأمريكية من شمال سوريا والبالغ عددها ألف جندي، ما تسبب في حالة من الفوضى للقوات المشتركة هناك. كما أصدر أوامر بخفض عدد القوات في أفغانستان بينما كان يتفاوض المسؤولين الأمريكيين مع طالبان على الانسحاب .



جندي. وعلى الرغم من توصل إدارة «بايدن» في الرابع من نوفمبر وقبل يوم واحد من الانتخابات الأمريكية إلى اتفاق مبدئي مع كوريا الجنوبية يغطي تكاليف الوجود العسكري الأمريكي، ويحملها %8.3 من نفقات القوات الأمريكية، فإن هذا الاتفاق لا يمثل سوى جزء بسيط مما يتوقعه «ترامب»، وسيسعى إلى إعادة التفاوض على هذا الاتفاق .

2. تبني نهج «السلام من خلال القوة»: تظل استراتيجية «أمريكا أولاً» جزءاً لا يتجزأ من هذا النهج كونها تنطوي على أهداف رئيسية تشمل؛ أولاً: الحد من التدخل العسكري الأمريكي إلى الحد الأدنى في الصراعات الخارجية. ثانياً: التزام «ترامب» بتعزيز التفوق على خصوم أمريكا والدول القريبة منها ومواجهة الصين بصورة مباشرة باعتبارها خصماً. ثالثاً: زيادة ميزانية الدفاع بشكل كبير وبناء قوات مسلحة قوية. وسيكون الحفاظ على المزايا التنافسية في المجال العسكري من خلال قدرات القوة «الكاملة» و «الهيمنة» عبر المجالات البحرية والفضاء الإلكتروني والفضاء الجوي والبري أولوية رئيسية. وستمتد «أمريكا أولاً» أيضاً إلى الصناعات الدفاعية للولايات المتحدة؛ الأمر الذي من شأنه أن ينطوي على استثمار أكبر في القدرات المحلية. وإلى جانب تعزيز قدرات الصناعات الدفاعية الأمريكية، ستدفع إدارة «ترامب» الثانية نحو زيادة المبيعات العسكرية الأجنبية سعياً لتعزيز المجمع الصناعي العسكري الأمريكي من خلال رفع القيود المفروضة على مبيعات الأسلحة إلى دول مثل الهند.

3. الانتشار العسكري في أوروبا والشرق الأوسط: خلال ولايته الأولى سعى «ترامب» إلى نقل القوات الأمريكية حول أوروبا أو سحبها بالكامل، ودفع بنقل 12 ألف جندي من ألمانيا، وإعادة تمركز نصفهم تقريباً حول القارة وإعادة النصف الآخر إلى الولايات المتحدة، لكن الكونجرس رفض هذا الاقتراح.

ثانياً: التحولات الخارجية المحتملة

تظل الهيمنة العسكرية هي الركيزة الأكثر قدرة على ضمان تفوق الولايات المتحدة، بفضل موقعها الاستراتيجي وإنفاقها الدفاعي وتفوقها النوعي وقدرتها على معالجة التهديدات. ورئاسة «ترامب» الثانية من شأنها أن تُبشر ببعض التحولات الرئيسية في السياسة الدفاعية الأمريكية، أو بالأحرى استمرار السياسات الخارجية التي انتهجها خلال فترة ولايته الأولى، وأبرزها ما يلي:

1. مراجعة التحالفات العسكرية: سيراجع «ترامب» جميع التحالفات الخارجية، بما في ذلك اليابان وكوريا الجنوبية ودول حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ولن يحتفظ إلا بالتحالفات التي تُمول نفسها بنفسها، وتعود بالنفع المباشر على أمن الولايات المتحدة وازدهارها. فتوجهات «ترامب» الانعزالية قد تُحفز أوروبا على زيادة إنفاقها الدفاعي بعد أن نجحت ألمانيا في تلبية هدف الناتو المتمثل في تخصيص 2% من الناتج المحلي الإجمالي للدفاع لأول مرة منذ عقود، والآن يدعم الرأي العام رفع هذا الهدف إلى ما يتراوح بين 3% و3.5%. وتتصدر بولندا حالياً التحالف بإنفاقها الضخم الذي يبلغ 4.12% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 5% في العام المقبل .

ومن المرجح أن يتعرض أعضاء التحالف الأمريكي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لضغوط كبيرة خلال ولاية «ترامب» الثانية، مع مطالبة اليابان وكوريا الجنوبية بزيادة الإنفاق العسكري لبقاء القوات الأمريكية على أراضيها. وفي هذا، تعهدت اليابان بزيادة الإنفاق الدفاعي إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وتحمل 70% من تكاليف استضافة القوات الأمريكية. لكن من الممكن أن يرفع «ترامب» التوقعات إلى مستوى أعلى ليطالب باتفاق دفاعي يصل إلى 3%. وفي كوريا الجنوبية، قال «ترامب»: إنه سيجعلها تدفع (12.9 مليار دولار) سنوياً مقابل استضافة القوات الأمريكية التي يبلغ قوامها 28500

«القبعة الحديدية»؛ حيث تعهدت منصة الحزب الجمهوري لعام 2024 ببناء «درع دفاع صاروخي من القبعة الحديدية» للولايات المتحدة، وقد سبق وأن حصلت القوات المسلحة الأمريكية على نظامين من هذا النوع في 2019 وفي 2023 من إسرائيل، وتم تصميم نظام القبعة الحديدية للجيش الأمريكي (IDDS-A) للدفاع عن القوات المدعومة ضد مجموعة من التهديدات؛ تشمل صواريخ كروز، وأنظمة الطائرات بدون طيار، وصواريخ الهاون. ويتعرض هذا المشروع لانتقادات عديدة بسبب تكلفته العالية وفائدته المحدودة في اعتراض الصواريخ المتوسطة والطويلة المدى التي تطلقها روسيا أو كوريا الشمالية. حيث ستحتاج الولايات المتحدة إلى نشر أكثر من 24 ألف و700 بطارية من القبعة الحديدية للدفاع عن 10 ملايين كيلو مربع تقريباً (هي مساحة الولايات المتحدة). وتبلغ تكلفة كل بطارية نحو 100 مليون دولار؛ مما يعني أن تكلفة نشر منظومة حول الولايات المتحدة ستبلغ نحو 2.47 تريليون دولار لاعتراض الصواريخ وقذائف الهاون البدائية التي تقطع أقل من 44 ميلاً.

4. عكس سياسات إدارة «بايدن»: من المرجح أن يلغي البنتاجون في عهد «ترامب» سياسة «بايدن» التي تسمح للنساء العاملات في الجيش بالحصول على إجازة وتعويضهن عن تكلفة السفر لإجراء عمليات الإجهاض وغير ذلك من سياسات الرعاية الإنجابية. بالإضافة إلى إلغاء السياسات التي سمحت للمتحولين جنسياً بالخدمة في الجيش، وتشمل التوقعات أن يلغي «ترامب» المكاتب المعنية بالشمولية والمساواة في البنتاجون. ويلقى هذا التوجه دعماً واسعاً من التيار اليميني في الحزب الجمهوري الذي يرى أن سياسات «بايدن» أضعفت الجيش، وأثرت سلباً في قدرته القتالية. هذا إلى جانب إلغاء قرارات «بايدن» الخاصة بإعادة تسمية العديد من القواعد العسكرية التي كانت تحمل اسم قادة جيش الولايات الكونغفدرالية.

الأمن وتعزيز الدفاعات، وإحياء القاعدة الصناعية لضمان خلق فرص العمل وتعزيز الإنتاج الدفاعي. ومن المتوقع أن تواجه التغييرات التي سيجريها «ترامب» في الداخل تحديات وانتقادات واسعة من الديمقراطيين وربما بعض الجمهوريين، إذ للبناتجون حسابات معقدة تخص أمن الداخل وأمن الكثير من الحلفاء حول العالم. والخطط التي يروجها «ترامب» عن استخدام الجيش الأمريكي لمراقبة الحدود، وترحيل المهاجرين غير الشرعيين، وقمع الاحتجاجات قد تلحق ضرراً بالعلاقة بين الجيش الأمريكي والمواطنين، حيث يحظر الدستور استخدام القوات المسلحة الأمريكية محلياً إلا إذا تعرضت البلاد للغزو أو أعلن الرئيس عن وقوع تمرد. كما أن تسريح أفراد الخدمة المتحولين جنسياً قد يؤدي إلى تفاقم تحديات التجنيد، وتقويض الجاهزية العسكرية، وإزاحة الأفراد ذوي الخبرة من الخدمة العسكرية.

ختاماً، كجزء من التحول التاريخي، سوف يتخلى «ترامب» عن دور القيادة العالمية الذي تبناه «بايدن»، وسيعيد تقييم العلاقات العسكرية الأمريكية مع دول حلف الناتو وحلفاء رئيسيين آخرين، خاصة أوكرانيا التي ستضطر على الأرجح إلى التوقيع على اتفاق سلام موات لروسيا المواصلة تلقي المساعدات الأمريكية، وسيشجع تايوان على لعب دور أكثر نشاطاً في دفاعها. وسيتم تزويد إسرائيل بالأسلحة الأمريكية التي تحتاجها مع منح رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» حرية التصرف لتدمير ما تبقى من غزة وفرض السيادة على الضفة الغربية. ولضمان خضوع الخصوم المحتملين، مثل الصين وكوريا الشمالية وإيران، سوف يتم تعزيز الجيش الأمريكي بما يتجاوز قوته العائلة الحالية من خلال الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة، وبناء درع الدفاع الصاروخي على غرار القبة الحديدية، وزيادة ميزانية الدفاع كما فعل في إدارته السابقة. وسيعطى الرئيس المنتخب الأولوية لحماية البنية التحتية الحيوية من التهديدات السيبرانية من خلال رفع معايير

وإعادة طرحه خلال ولايته الثانية سيواجه بالرفض بسبب دعم الحزبين لزيادة الوجود الأمريكي في أوروبا الشرقية، حتى تستطيع القوات الأمريكية أن تجري تدريبات مشتركة مع الدول التي تشعر بقلق إزاء العدوان الروسي، خاصة أن بعض هذه الدول تنفق نسباً أكبر من نواتجها المحلية الإجمالية على الدفاع، وهو ما قد يشكل خياراً جذاباً للرئيس «ترامب». وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، يتبنى «ترامب» سياسة عامة تقضي بتقليص الوجود العسكري الأمريكي في المناطق التي تشهد صراعات مع تفضيل الوجود الكبير للقوات الأمريكية في دول مجلس التعاون الخليجي التي هي دفاعية بطبيعتها ولا تجر الولايات المتحدة إلى التصعيد أو المواجهة، وسيتمثل نهج «ترامب» في أن تتحمل الحكومات الإقليمية عبء توفير الأمن في المنطقة. وما لم تكن هناك فائدة مادية مباشرة، فلن تكون القوات الأمريكية جزءاً من ترتيبات المشهد الإقليمي.

1. Countries with the highest military spending worldwide in 2023, Statista, Available at: <https://www.statista.com/statistics/262742/countries-with-the-highest-military-spending/#:~:text=The%20United%20States%20led%20the,to%202.4%20trillion%20U.S.%20dollars.>
2. Quality over quantity: U.S. military strategy and spending in the Trump years, Brookings, Available at: <https://www.brookings.edu/articles/quality-over-quantity-u-s-military-strategy-and-spending-in-the-trump-years/>
3. 'I can't even look at the atrocities': U.S. troops say Trump's Syria withdrawal betrayed an ally, The Washington Post, Available at: https://www.washingtonpost.com/world/national-security/i-cant-even-look-at-the-atrocities-us-troops-say-trumps-syria-withdrawal-betrayed-an-ally/2019/10/15/4e79b600-eeca-11e9-b648-76bcf86eb67e_story.html
4. Pentagon anticipates major upheaval with Trump's return to White House, The Washington Post, Available at: <https://www.washingtonpost.com/national-security/2024/11/07/trump-military-pentagon/>
5. Want a Job in the Trump Administration? Be Prepared for the Loyalty Test, New York Times, Available at: <https://www.nytimes.com/2024/12/07/us/politics/trump-administration-loyalty-test.html>
6. Project 2025 and the fate of the federal workforce, Marketplace, Available at: <https://www.marketplace.org/shows/make-me-smart/project-2025-and-the-fate-of-the-federal-workforce/>
7. Trump's First Executive Order May Be a Military Purge, New Republic, Available at: <https://newrepublic.com/post/188338/trump-executive-order-military-board-purge>
8. 2024 GOP platform make America great again!, Presidency, Available at: <https://www.presidency.ucsb.edu/documents/2024-republican-party-platform>
9. Can Donald Trump really build an Iron Dome over America?, Defense One, Available at: <https://www.defenseone.com/ideas/2024/07/can-donald-trump-really-build-iron-dome-over-america/398394/>
10. German poll shows approval for more defense spending as NATO steels itself for Trump 2.0, Stripes, Available at: <https://www.stripes.com/theaters/europe/2024-11-12/germany-defense-spending-trump-15822029.html>
11. Poland to spend 5% of GDP on defence in 2025, says foreign minister, Reuters, Available at: <https://www.reuters.com/business/aerospace-defense/poland-spend-5-gdp-defence-2025-says-foreign-minister-2024-07-13/>
12. US allies Japan, S. Korea seek quick rapport with Trump amid security concerns, Straits Times, Available at: <https://www.straitstimes.com/asia/east-asia/us-allies-japan-s-korea-quickly-seek-to-build-rapport-with-trump-amid-security-jitters>

بروفایل

يسلط قسم "بروفایل" الضوء على شخصية الجنرال والرئيس الأسبق "دوايت أيزنهاور" أحد أشهر قادة الجيوش الأمريكية في معركة "نورماندي"، وهو من قام بإعلان إنذار السويس أثناء العدوان الثلاثي على مصر، وهو من استحدث في فترة حكمه مفهوم "لاهوت الاحتواء" الذي يتمثل في التعامل مع تيارات سياسية ذات مسحة دينية راديكالية. كما يسلط هذا القسم أيضًا الضوء على إحدى الشخصيات البارزة التي لعبت دورًا بارزًا في تحقيق النصر في حرب أكتوبر 1973، ألا وهو المشير "محمد عبد الغني الجمسي"، الذي شغل خلال مسيرته الطويلة المناصب الأرفع في السلك العسكري المصري، وعلى رأسها: منصب وزير الحربية، والقائد العام للقوات المسلحة، ورئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية، ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة.



«دوايت أيزنهاور» رئيس الولايات المتحدة الرابع والثلاثون



إن الجنرال والرئيس الأسبق "دوايت أيزنهاور" أحد أشهر قادة الجيوش الأمريكية في معركة "نورماندي"، ويُعرف أيضًا بأنه من أرسى مبادئ الشهير الذي عرف باسمه، وهو من قام بإعلان إنذار السويس في أثناء العدوان الثلاثي على مصر، وهو من استحدث في فترة حكمه مفهوم "لاهوت الاحتواء" الذي يتمثل في التعامل مع تيارات سياسية ذات مسحة دينية راديكالية، والذي كان بمثابة الباب الخلفي لظهور تيارات الإسلام السياسي الموجودة حتى يومنا هذا، والتي لها تداعيات كثيرة ومؤلمة في الوقت نفسه. إن أيزنهاور هو الرئيس الأمريكي رقم 34 للولايات المتحدة، وقد تزامنت بدايات فترته الرئاسية مع بدايات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

لواء أ.ج.م/ عز الدين عوف

مستشار مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة،

أكاديمية ناصر العسكرية العليا

ألقاها في 5 يناير 1957، ضمن "رسالة خاصة للكونجرس حول الوضع في الشرق الأوسط". وقد خص بالذكر في مبدأه التهديد السوفيتي، وإعلان التزام الولايات المتحدة بتأمين وحماية الاستقلال السياسي لمثل تلك الأمم التي تطلب تلك المساعدة ضد عدوان مسلح صريح من أي أمة تسيطر عليها الشيوعية الدولية.

جاء هذا المبدأ رداً على احتمال اندلاع حرب على خلفية محاولة الاتحاد السوفيتي استخدام العدوان الثلاثي كذريعة لدخول مصر، لذلك جاء ذلك الإنذار عام 1956 لإنجلترا وفرنسا وإسرائيل لردعهم عن غزو مصر بعد تأميم قناة السويس، خوفاً من أن يقوم الاتحاد السوفيتي بملء الفراغ الذي خلفته الإمبراطورية البريطانية في ذلك الوقت. فقد شعر أيزنهاور بأن هناك حاجة لموقف قوي يقضي بعدم ترك مساحة نفوذ للسوفييت مع تحسين صورة الولايات المتحدة في تلك المنطقة.

وقد ذكر سفير مصر السابق بواشنطن السفير "عبد الرؤف الريدي" بمذكراته أنه كانت هناك فرصة للتقارب بين مصر والولايات المتحدة في عهد أيزنهاور وجمال عبد الناصر، فالأول رفض تقديم إمدادات البترول بعد انقطاعه عن إنجلترا وفرنسا بسبب نسف أنابيب البترول وتعطيل مصر للملاحة في قناة السويس، ورفض أيضاً تقديم معونات اقتصادية لإنجلترا بعد أزمة هبوط الأسهم في البورصة وحدث أزمة اقتصادية كبيرة في المملكة المتحدة، كما تم دراسة إمكانية فرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل وإخضاع التبرعات التي تتلقاها للضرائب ما لم تنسحب من دون شرط، وظهر ذلك بوضوح في خطاب أيزنهاور في فبراير 1957 الذي أشار لتلك التهديدات والضغط المنتظر تفعلها.

ومع ذلك، لم تكتمل مسيرة التقارب بين مصر والولايات المتحدة، بسبب التباعد وعدم ثقة الولايات المتحدة في القيادة المصرية في ذلك الوقت، وتفضيل النموذج السوفيتي في بناء الدولة المصرية المعاصرة، وهو الأمر الذي ثبت بالفعل لاحقاً بعدما سحبت الدول الغربية تمويل

والمحور في شمال أفريقيا في 12 مايو 1942 في تونس، بالإضافة إلى نجاحه في الانتصارات التالية التي حققها الحلفاء في كل من صقلية في يوليو 1943 والساحل الإيطالي في سبتمبر 1943، والتي عززت من شهرته وصيته العسكري.

يعد أيزنهاور أفضل سياسي بين أقرانه بالمجال العسكري، لأنه يتميز بالقيادة بالفطرة والقدرة على إقناع الآخرين بالتعاون ومرافقته في أصعب المواقف. وقد وصف الكاتب والمؤرخ البريطاني "بيرس برندون" الرئيس الأسبق "أيزنهاور" في كتابه "آيك- حياته وأوقاته" بأنه "رجل عظيم ليس بفضل إنجازاته العسكرية فحسب، بل أيضاً لطبيعته المحبة والقريبة إلى القلب واللطيفة والصرحة، فهو ليس مجرد رجل عسكري خشن مثل سائر أفراد السلك العسكري".

ثانياً: طريقه إلى السباق الرئاسي وأبرز مواقفه

دخل أيزنهاور مضمار سباق الرئاسة في عام 1952 عن الحزب الجمهوري، وقد تمثلت أهدافه الرئيسية في هذا السباق في استمرار الضغط على الاتحاد السوفيتي مع تقليل العجز في ميزانية البلاد. وقد استفتح السنة الأولى من رئاسته بالتهديد باستخدام الأسلحة النووية لإنهاء الحرب الكورية، كما استحدث سياسة عرفت باسم "النظرة الجديدة" بشأن الردع النووي، ليعطي الأولوية للأسلحة النووية ذات التكلفة قليلة مع خفض تمويل القوات العسكرية التقليدية. وقد واجهت ولايته الأولى عقبة تمثلت في الهجوم الشرس الذي قاده السيناتور الجمهوري السابق "جوزيف مكارثي" ضد كل من يميل للفكر الشيوعي، ودخلت البلاد بسبب ذلك مرحلة من الخوف، لذلك غير أيزنهاور نظرتة إلى دوره كرئيس للبلاد بعد التدايعيات التي تولدت عن الحملات المكارثية، وأصدر تعليمات بمنع مكارثي من دخول البيت الأبيض وكل قاعات الاستقبال الحكومية.

اشتهر أيزنهاور بمبدأه الذي حمل اسمه (Ei-senhower Doctrine) والذي أعلنه ضمن خطبة

فبعد ثلاثة أشهر فقط من توليه منصبه وبتاريخ 16/4/1953، ألقى أيزنهاور خطاباً في واشنطن، تكلم فيه عن ضرورة تحقيق السلام والديمقراطية، وتجنب النزاعات عسكرية بشكل عام، بعدما انتهت الحرب العالمية الثانية وتبعاتها المكلفة من موت ودمار، وهي في الواقع كانت رؤيته لفترة رئاسته التي ركز فيها على اختيار الولايات المتحدة للدول الحليفة والصديقة في هذه الفترة للتعامل مع مجريات الأحداث سواء العالمية أو المجتمعية بشكل عام.

أولاً: التعريف به

ولد أيزنهاور في 14/10/ 1890 بقرية دانسون بولاية تكساس الأمريكية، من أسرة غير ميسورة الحال، حيث عمل والده في مهنة تنظيف المحركات، وله ستة إخوة. تخرج أيزنهاور في المدرسة الثانوية، وكان يعمل في أثناء الدراسة، وقد فاز في امتحانات تنافسية، وحصل على توصيات عالية المستوى للالتحاق بأكاديمية "وست بوينت" العسكرية عام 1911، وقد كان قائداً بالفطرة، يتمتع بذاكرة قوية وورث من والده طبعاً عصبياً. وفي عام 1915، عين "أيزنهاور" ملازماً ثانياً بالجيش الأمريكي. وفي عام 1916، تزوج ابنة رجل أعمال كان سبباً في عدم التحاقه بسلاح الجو الأمريكي، خوفاً عليه من الموت.

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، طلبت القيادة منه أن يدرب نحو 10000 جندي في سلاح المدرعات للدفع بهم إلى فرنسا لدخول الحرب ضمن القوات الأمريكية الموجودة بالبحر هناك. وعبر مسيرة ناهزت عقدين من الزمن، عاش فيها أيزنهاور خبرات عسكرية خلّاقة، داخل الولايات المتحدة وخارجها خاصة بالفلبين. وقد اكتسب شهرة وخبرة كانت سبباً في أن يقود فريقاً دولياً، وأن يغير الأوضاع، ويبدل الموقف العملياتي في الساحة الأوروبية. بعدها عُين رئيساً لأركان قوات الجو والبحر والأرض التابعة للحلفاء لتنفيذ "عملية المشعل" التي كانت مكلفة بمهمة قتالية مفادها اجتياح الحلفاء لشمال غربي أفريقيا في نوفمبر 1942. كما نجح في إحراز تفوق أفضى إلى استسلام سائر قوات ألمانيا

الأولى بإنهاء الحرب الكورية، وارتبط اسمه بالشرق الأوسط والعالم العربي من خلال المبدأ المعروف باسمه "مبدأ أيزنهاور" الذي أوضح الإطار العام للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في المرحلة التي أعقبت العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 مباشرة. وقد سعى إلى احتواء التمدد السوفيتي باتجاه دول المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، قام بتأليف العديد من المؤلفات خلال فترة اعتزاله الحياة السياسية كان أهمها "سنوات البيت الأبيض" و"إلغاء الانتداب"، كمحطات بارزة من تاريخ بلاده، وقد توفي في تكساس في 28 مارس 1969.

وقد اختلف المحللون في تقييم أداؤه السياسي بين مؤيد ومنتقد، فمنهم من نظر بعين الرضى لسنوات حكمه على أساس أنه وسع نظام الضمان الاجتماعي، وأطلق مشروعات بناء الطرق في بلاده، ودعم مشروعات غزو الفضاء. ومنهم من يرى أنه أدخل البلاد في متهاتات كانت في غنى عنها، وعلى رأسها الحرب الفيتنامية التي تعد أول هزيمة عسكرية للولايات المتحدة بحصيلة ثقيلة من الضحايا والمعوقين، علاوة على دخول الولايات المتحدة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي وتسابق الطرفين المحموم للحصول على الأسلحة النووية.

من سرعة انتشار وتيرة النداءات التي تطالب بنهضة الدول العرب وإنشاء منظمة دول عدم الانحياز.

كان أفضل اختيار توافق عليه الأخوان دالاس هو التحالف مع باكستان، التي كانت أحد أكبر حلفاء الولايات المتحدة، وهي أيضاً أكبر دولة إسلامية تحتل مكانة مرموقة، وتقف ضد الشيوعية، لذلك تم ترتيب دعوة لعدد من قادة الدول الإسلامية المؤثرين حول العالم للقاء أيزنهاور في مكتبه، ومن هنا كانت بداية تدشين مسيرة العلاقات الأمريكية مع تيارات الإسلام السياسي، والتي لم تتوقف عند الحرب الباردة مع المعسكر الشرقي، بل تجاوزتها إلى تغيير أنظمة عربية وشرق أوسطية، بل ووصلت إلى أبعد من ذلك إلى حد قيامها بتدمير وتقسيم بعض البلاد العربية، كما جرى في بدايات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

ختاماً، إن أيزنهاور هو أحد أعمدة قيادة الأركان الأمريكية في الحرب العالمية الثانية (1943 - 1945)، وقد تولى قيادة الأركان العامة (1945 - 1948)، ثم عين رئيساً لجامعة كولومبيا قبل أن يعود للمجال العسكري قائداً عاماً لحلف شمال الأطلسي (1950 - 1952)، وأصبح رئيساً للولايات المتحدة (1953 - 1961). وقد قام في أثناء ولايته

مشروع بناء السد العالي والذي كان بمثابة حلم للقيادة المصرية؛ الأمر الذي جعل مصر تدخل في شراكة ممتدة مع الاتحاد السوفيتي، والذي قام بمساعدة مصر لتحقيق حلم بنائه.

ثالثاً: "لاهوت الاحتواء"

هو فكر ومفهوم استحدث بالبيت الأبيض، وقف وراءه الأخوان دالاس (جون فوستر وزير الخارجية، وأخوه آلان فوستر مدير الاستخبارات الأمريكية في ذلك الوقت). فقد نشأ كلاهما في بيئة وجود ديني ذي ميول يمينية حسب التوجه البروتستانتي التقليدي. فقد وصف جون فوستر دالاس بأنه لاهوتي البيت الأبيض، وقد عمل آنذاك على نشر هذا المذهب وبقية التوجهات المسيحية الأخرى في حربه ضد الشيوعية والاتحاد السوفيتي، وهنا وُلد مفهوم "لاهوت الاحتواء". وقد بدأ جون فوستر دالاس في التقرب للدول الإسلامية القريبة من الاتحاد السوفيتي، واعتبر أن الدين الإسلامي أفضل سلاح يمكن أن تستخدمه الدول الغربية ضد السوفييت في الصراع بينهما. كما أعرب الأخوان عن قلقها من صعود القومية العربية التي كانت تنتشر بسرعة كبيرة بفعل زعامة "عبد الناصر" في ذلك الوقت، ولم تكن مخاوفهم من انتشار الشيوعية فقط، بل





المشير «محمد عبد الغني الجمسي»: علامة فارقة في تاريخ العسكرية المصرية

يزخر تاريخ المؤسسة العسكرية المصرية بالعديد من الشخصيات البارزة التي كانت لها إسهام مفصلي في تحقيق الإنجازات الأكبر في المسار الطويل لهذه المؤسسة العريقة. يبرز من ضمن هذه الشخصيات قائد كانت له بصمة عميقة في تحقيق النصر في حرب أكتوبر 1973، التي يعتبر النصر فيها الأهم والأكبر في التاريخ العسكري العربي المعاصر، ألا وهو المشير "محمد عبد الغني الجمسي" الذي شغل خلال مسيرته الطويلة المناصب الأرفع في السلك العسكري المصري، وعلى رأسها منصب وزير الحربية، والقائد العام للقوات المسلحة، ورئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية، ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، ويعتبر آخر من شغل منصب "وزير الحربية"، قبل أن يتم تعديل هذا المسمى ليصبح "وزير الدفاع".

محمد منصور

باحث أول بوحدة المرصد المصري،

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أولاً: النشأة والبداية

وُلد "الجمسي" في التاسع من سبتمبر 1921، بقرية البتانون في محافظة المنوفية لأسرة تتكون من سبعة أشقاء، وكان الوحيد بين أخوته الذي حصل على تعليم نظامي؛ حيث التحق بمدرسة المساعي المشكورة بمركز شبين الكوم بمحافظة المنوفية، وأتم فيها تعليمه الابتدائي والإعدادي بنجاح، وحصل على الشهادة الثانوية عام 1938. في ذلك التوقيت ظهر توجه في الحكومة المصرية التي كان يتزعمها حزب الوفد برئاسة "مصطفى النحاس" باشا، لفتح المجال أمام جميع الفئات للانضمام للكلية الحربية، وبالفعل انضم "الجمسي" في العام نفسه إلى هذه الكلية، وتخرج منها حاصلاً على بكالوريوس العلوم العسكرية برتبة ملازم في الأول من نوفمبر 1939، لينضم عقب تخرجه إلى تشكيلات سلاح المدرعات (أو ما كان يعرف حينها باسم "سلاح الفرسان").

بمجرد إنهاء دراسته، تم تعيينه برتبة ملازم في الصحراء الغربية ضمن قوات سلاح الحدود، ليتمركز بين مدينة السلوم شمالاً وواحة سيوة جنوباً، وعاصر هناك تجربته الميدانية الأولى؛ حيث كان شاهداً على فاعليات هجوم قوات المحور خلال الحرب العالمية الثانية على المواقع البريطانية في الصحراء الغربية، وانكفاء هذا الهجوم لاحقاً بعد معركة سيدي براني، وقد صاحبت هذه الفعاليات معارك قوية بين مدرعات كلا الجانبين، كانت لها دور أساسي في مقل تجربته كونه ينتمي لسلاح المدرعات المصري؛ حيث راقب بعين فاحصة مجريات هذه المعارك، واستخلص منها دروساً عدة كان لها دور مهم في تشكيل رؤيته الميدانية والتكتيكية خلال السنوات اللاحقة.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تم إرساله في بعثة للخارج، واندلعت خلال رحلته حرب فلسطين، ومن ثم عاد إلى مصر، لتتم ترقيته إلى رتبة نقيب في نوفمبر 1948، ويتم تعيينه في إدارة المخابرات الحربية، حيث تخصص في تدريس التاريخ العسكري الإسرائيلي بمدرسة المخابرات، وتولى تدريس كل ما يتعلق بالجانب العسكري والتسليحي والاستراتيجي المرتبط بإسرائيل، لعناصر الجهاز وضباط الأسلحة المختلفة، إيماناً منه أن الخطر الذي باتت تشكله

إسرائيل على المنظومة العربية سوف يتفاقم خلال السنوات اللاحقة. وقد تمت ترقيته خلال فترة وجوده في إدارة المخابرات الحربية إلى رتبة رائد في مايو 1950، ومن ثم حصل على إجازة كلية القادة والأركان في العام التالي، وتمت ترقيته في يونيو 1954 إلى رتبة النقيب، ليتولى في العام نفسه منصب نائب مدير إدارة التعبئة.

تولى النقيب "الجمسي" منصب قائد اللواء الخامس المدرع في أغسطس 1955، حيث قاد هذا اللواء بنجاح خلال العدوان الثلاثي عام 1956، وكان أدائه خلال هذه المواجهة دافعاً لترقيته إلى رتبة العقيد في العام التالي، وتعيينه رئيساً لأركان حرب سلاح المدرعات. بعد ذلك تولى قيادة اللواء الثاني المدرع في نوفمبر 1959، وتم إرساله في العام التالي إلى الاتحاد السوفيتي، للحصول على فرقة تدريبية في أكاديمية "فرونز" العسكرية العريقة، ليعود بعد ذلك إلى مصر عام 1961، ويتولى في العام نفسه رئاسة مدرسة المدرعات، ثم تمت ترقيته في العام التالي إلى رتبة عميد، ثم إلى رتبة لواء في يوليو 1965، ومن ثم حصل على زمالة أكاديمية ناصر العسكرية العليا في العام التالي.

ثانياً: "الجمسي" .. والطريق إلى نصر أكتوبر 1973

في المرحلة التي سبقت حرب عام 1967، تولى اللواء "الجمسي" عام 1966 منصب رئيس عمليات القوات البرية، ثم تولى أوائل العام التالي منصب رئيس أركان جبهة قناة السويس، وقد اندلعت العمليات العسكرية على جبهة سيناء خلال توليه هذا المنصب، وقد قدم استقالته إلى القيادة السياسية عقب انتهاء العمليات، لكنها رفضت، وأسند إليه -اعتراضاً بكفاءته- سلسلة من المناصب القيادية، حيث تولى رئاسة أركان المنطقة الشرقية في سبتمبر 1967، ثم تولى منصب نائب مدير إدارة المخابرات الحربية في شهر يوليو من العام التالي، ثم منصب قائد مجموعة العمليات في الجبهة السورية في شهر ديسمبر 1970.

تولى اللواء "الجمسي" منتصف عام 1971 منصب رئيس هيئة تدريب القوات المسلحة، لتبدأ بذلك مرحلة تجهيز المؤسسة العسكرية المصرية

لمرحلة استعادة الأراضي المحتلة في سيناء، حيث عمل "الجمسي" بالتعاون مع القيادات العسكرية المختلفة على إعداد وتنفيذ أجنحة تدريبية مكثفة وشاملة لكل وحدات وأفرع الجيش المصري، وهي الأجنحة التي استمرت الوحدات المختلفة في تنفيذها حتى بعد أن تولى "الجمسي" في الأول من يناير 1972 منصب رئيس هيئة العمليات ونائب رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة، وهما المنصبان اللذان خدم فيهما "الجمسي" خلال عمليات السادس من أكتوبر 1973.

كان له دور أساسي في عمليات تجهيز العمليات العسكرية المصرية في السادس من أكتوبر 1973، حيث تولى بصفته رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، إلى جانب تخطيط تفاصيل العمليات الحربية المرتقبة وما يرتبط بها من تفاصيل لوجستية، مهمة كان النجاح فيها بمثابة نقطة التحول نحو النصر في أكتوبر 1973، ألا وهي التحديد الدقيق والناجح لموعد وتوقيت الحرب. وقد قام "الجمسي" بالإشراف على بحوث هيئة عمليات القوات المسلحة، لتحديد أنسب التوقيتات المناسبة لبدء الهجوم المصري، وشملت هذه البحوث دراسة الموقف العسكري للجيش الإسرائيلي والقوات المصرية والسورية بشكل دقيق يضع في الاعتبار موازين القوى والظروف الميدانية المختلفة، وقد سُميت خلاصة هذه البحوث "كشكول الجمسي"، بعد أن أشار إليها الرئيس الراحل "محمد أنور السادات" خلال تصريحات له بعد الحرب، مؤكداً أن اختيار يوم 6 أكتوبر، قد جاء بناءً على الدراسات التي أشرف عليها المشير "الجمسي".

هنا يجدر الاقتباس من مذكرات المشير "الجمسي" حول حرب أكتوبر؛ حيث قال: إننا "وضعنا في هيئة العمليات بمبادرة من الهيئة دراسة شاملة للتوقيتات الممكنة لبدء العمليات، على ضوء الموقف العسكري للعدو وقواتنا وفكرة العملية الهجومية المخططة والمواصفات الفنية لقناة السويس، من حيث المد والجزر، وسرعة التيار واتجاهه، وساعات الإزلام، وساعات ضوء القمر، والأحوال الجوية، وحالة البحرين المتوسط والأحمر التي تحقق أفضل استخدام لقواتنا للقيام بالعملية الهجومية بنجاح، وتحقق أسوأ الظروف لإسرائيل، كما كان ضرورياً اختيار أفضل التوقيتات التي تناسب تنفيذ الهجوم على الجبهتين المصرية والسورية

قائد عام الجبهات العربية، ومن ثم تم تعيينه في شهر أبريل 1975 نائباً لرئيس الوزراء ووزير الحربية والإنتاج الحربي وقائداً عاماً للقوات المسلحة، ليكون بذلك آخر من يشغل منصب "وزير الحربية"، وظل في هذا المنصب حتى تعيينه مستشاراً عسكرياً لرئيس الجمهورية عام 1978، ثم ترفيقته إلى رتبة المشير عام 1980، وتقاعده بناءً على طلبه في الحادي عشر من نوفمبر من العام نفسه، لينهي بذلك مسيرة طويلة ومثمرة في السلك العسكري المصري. وقد ظل "الجمسي" يكن احتراماً لنفسه وللآخرين، رغم أن طلبه للتقاعد جاء على خلفية خلافات مع القيادة السياسية، وحرص "الجمسي" على الحفاظ على هذه الصورة، خاصة في مذكراته التي كتبها لتأريخ خلفيات ومجريات حرب أكتوبر.

حصل "الجمسي" خلال خدمته العسكرية على تسع ميداليات وستة أواط وتسعة نياشين، أهمها وسام نجمة الشرف العسكرية، ورحل في صمت بعد معاناة مع المرض في السابع من يونيو 2003، عن عمر يناهز 82 عاماً، تاركاً إرثاً عسكرياً عظيماً، لا سيما دوره الفاعل في حرب أكتوبر، ولعل من أهم المميزات التي اتسمت بها شخصيته كونه قد شكل وجه نظر مهمة ترتبط بالصراع العربي-الإسرائيلي، وهي قابلة للتطبيق حتى وقتنا الحاضر. وقد أشار في مذكراته لهذه النظرة؛ حيث قال: "لكل حرب من الحروب الثلاث السابقة (-1956-1948-1967) ظروفها السياسية وأهدافها الاستراتيجية ونتائجها، في إطار صراع القوتين العظميين في الشرق الأوسط. إلا أن المقاربة بين قدرات الخصمين المتحاربين (العرب وإسرائيل) لا تعكس من الناحية العسكرية تلك الصورة التي انتهت إليها هذه الجولات الثلاث. وكانت القوة العسكرية للطرفين المتحاربين هي العامل الحاسم، فيما وصلت إليه حالة العرب السيئة، خلال الجولة الثالثة في يونيو 1967. ثم جاءت حرب أكتوبر 1973، فكانت حرباً مختلفة تماماً عن الحروب الثلاث السابقة لها، بعد أن تعمقت في معرفة العدو الإسرائيلي، لتحديد مصادر قوته ومواطن ضعفه تحديداً دقيقاً، مهد لنا الطريق في الصراع العسكري الدائم والمستمر بين العرب وإسرائيل، ولعله من الملفت للنظر أن إسرائيل انتصرت في حرب يونيو من حدود اعتبرتها غير آمنة، وانتصرنا عليها -نحن العرب- في حرب أكتوبر من حدود اعتبرتها آمنة، فصراع القوى الكبرى لن يهدأ في هذه المنطقة، والصراع العربي الإسرائيلي لن يتوقف".

دفعت رئيسة الوزراء الإسرائيلية آنذاك "جولدا مائير"؛ لأن تطلق عليه لقب "الجنرال النحيف المخيف"، في حين أبدى أعضاء الوفد التفاوضي الإسرائيلي، بما في ذلك الجنرال "عيزرا وايزمان"، إعجابهم بأداء "الجمسي" على المستوى التفاوضي، وكتب "وايزمان" في مذكراته عن المشير "الجمسي" "لقد هزني كرجل حكيم للغاية، إنه يمثل صورة تختلف عن تلك التي توجد في ملفتنا، ولقد أخبرته بذلك".

كان موقف "الجمسي" خلال هذه المفاوضات متشدداً لأقصى حد فيما يتعلق بالحدود والأرض؛ حيث أبدى رفضاً قاطعاً لأي اقتراحات إسرائيلية تمس سيادة مصر على سيناء، وقد أشار "ديان" في مذكراته إلى هذا الأمر، فقال: "ظهر الجمسي كصاحب موقف متصلب ذي طابع هادئ ودائم التفكير، ولم يظهر أي استعداد لتقديم تنازل مهما كان صغيراً". في هذا الصدد، كان للمشير "الجمسي" ردود حاسمة ضد الموقف الإسرائيلي في التعنت من الانسحاب الكامل من سيناء، خاصة بعد أن خرجت اقتراحات إسرائيلية بالاحتفاظ بمطارات على الحدود داخل سيناء خاصة في رفح والعريش، وكذا الاحتفاظ بمستوطنة "ياميت" في رفح، وكان رده للوفد الإسرائيلي "لو بقي الإسرائيليون في رفح، فإن ذلك سيكون الشرارة التي تشعل نار الحرب القادمة، لا يوجد مصري واحد يوافق على التخلي عن سنتيمتر واحد من الأراضي المصرية، وليكن واضحاً أننا لا نستطيع الاستجابة لاقتراحاتكم بشأن تغيير الحدود".

تم تكريم "الجمسي" في مجلس الشعب ضمن قادة حرب أكتوبر، وقد قال في مذكراته حول هذه المرحلة: "كنت من القادة الذين نالوا أفضل تكريم من الشعب في مجلس الشعب، وتصورت وتمنيت أن يكون عمل رئيس الأركان هو آخر وظيفة أتولاها، وأترك الخدمة راضياً، وشاءت إرادة الله أن يتغير طريق حياتي، فقد توفي وزير الحربية المشير "أحمد إسماعيل" في المستشفى بلندن على إثر مرض أصيب به، استدعى علاجه بالخارج أكثر من مرة، صدمني وأحزنني نبأ وفاته بحكم علاقة الخدمة العسكرية التي ربطتنا معاً في أوقات الشدة والأيام الصعبة".

تولى "الجمسي" في شهر ديسمبر 1974، عقب وفاة المشير "أحمد إسماعيل" منصب وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة، مع ترفيقته لرتبة فريق أول، كما تولى في العام التالي -بجانب منصبه الأساسي- منصب

في توقيت واحد، وكذا دراسة الأعياد والعطلات الرسمية في إسرائيل وتأثيرها على إجراءات التعبئة في إسرائيل، ودراسة الموقف الداخلي لإسرائيل".

وأضاف "الجمسي" في مذكراته أنه "نتيجة لهذه الدراسة اتضح أن هناك 3 توقيتات تعتبر أنسب التوقيتات للهجوم هي النصف الثاني من مايو، ثم شهر سبتمبر، ثم شهر أكتوبر، وقد سلمت هذه الدراسة بنفسها مكتوبة بخط اليد لضمان سربيتها للفريق أول "أحمد إسماعيل" الذي قال: إنه عرضها وناقشها مع "السادات" في برج العرب بالإسكندرية أوائل إبريل 1973 وبعد عودته أعادها لي باليد ونقل انبهار وإعجاب السادات بها". وقد عبر الفريق "إسماعيل" عن شكره لعينة عمليات القوات المسلحة لمجهودها في إعداد هذه الوثيقة المهمة بقوله: "لقد كان تحديد يوم الهجوم عملاً علمياً على مستوى رفيع، إن هذا العمل سوف يأخذ حقه في التقدير، وسوف يدخل التاريخ العلمي للحروب كنموذج من نماذج الدقة المتناهية والبحث الأمين".

لم يقتصر دور "الجمسي" خلال حرب أكتوبر على عمليات الإعداد للعمليات العسكرية، فقد تولى بعد بدء العمليات العسكرية بشهرين منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة، ليبدأ بشكل فوري في إعداد خطة عسكرية محكمة لتصفية الوجود العسكري الإسرائيلي في ثغرة الدفرسوار تحت اسم الخطة "شامل"، إلا أنها لم تنفذ نتيجة التوصل إلى وقف لإطلاق النار، علماً أن وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق "موشيه ديان" قد ذكر في مذكراته حول الحرب أن خطة "الجمسي" لتصفية قوات الثغرة كانت لتنجح بشكل باهر في حالة تنفيذها عملياً.

ثالثاً: إدارة التفاوض مع إسرائيل

مع توقف العمليات العسكرية بين مصر وإسرائيل، انتقل دور "الجمسي" إلى مرحلة جديدة مهمة؛ حيث تمت ترفيقته في فبراير 1974 إلى رتبة الفريق، وعينه "السادات" في الشهر نفسه رئيساً لوفد التفاوض المصري مع إسرائيل، فيما يعرف باسم "مفاوضات الكيلو 101"، ليتولى بذلك إدارة مفاوضات شاقة على المستوى الإجمالي، وكان أدأه خلالها مشرفاً وحافظ من خلاله على المكتسبات الميدانية التي حققها الجيش المصري خلال عمليات أكتوبر، لدرجة

حالة التسليح

يُعدّ قسم "حالة التسليح" بالقرصنة السيبرانية التي تُعدّ واحدة من أخطر الأسلحة التي قد توجه إلى نظم التسليح والاتصالات على مختلف المستويات وبصفة خاصة المستويات الاستراتيجية، ويكمن خطرها في كونها حرباً مستمرة سلماً وحرباً، كما يتم توجيهها إلى كل الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة ونظم تسليحها سواء كانت أرضية أو محمولة بحراً أو جواً. كما يُعدّ هذا القسم أيضاً بالموصفات الفنية لأحد صواريخ الاشتباك الجوي (AIM-174B/AIM-260) التي أدخلتها البحرية الأمريكية ذات الميزات التكتيكية والاستراتيجية الكبيرة التي جعلها تهديداً كبيراً للطائرات عالية القيمة والدعم الإلكتروني تكتيكياً.



القرصنة السيبرانية: بين التهديد والحماية



تعتبر القرصنة السيبرانية من أخطر الأسلحة التي قد توجه إلى نظم التسليح والاتصالات على مختلف المستويات وبصفة خاصة المستويات الاستراتيجية، ويكمن خطرها أنها حرب مستمرة سلماً وحرباً، كما يتم توجيهها إلى كل الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة ونظم تسليحها سواء كانت أرضية أو محمولة بحرّاً أو جواً.

لواء أ.ح.م/ محمد مجدي رشاد علام

ملحق الدفاع بالمملكة المغربية سابقاً،

ورئيس كرسي الحرب الإلكترونية بكلية الحرب العليا سابقاً

أولاً: تعدد مصادر التهديدات السيبرانية

ظهرت فكرة التصنت على نظم الاتصالات بصفة عامة منذ عام 1949 بالتزامن مع ظهور هواة الاتصالات اللاسلكية وتفازهم بقدراتهم وإمكانياتهم الفنية في التداخل والتصنت على بعضهم البعض. وخلال فترة الستينيات، مع ظهور الحاسبات الإلكترونية بدأ ظهور الفيروسات؛ حيث ظهر أول فيروس بمعهد (Masochists Institute) بالولايات المتحدة الأمريكية كتجارب معملية وعلمية، وليست بغرض القرصنة أو الحصول على معلومات اقتصادية أو سياسية، فاقترعت على الأغراض العلمية فحسب. وقد ظلت أنشطة القرصنة (HACKING) منخفضة نسبياً، وغالبًا ما كان الغرض منها هو الفضول وحب الاستطلاع فحسب. ومع تطور الحاسبات ونظم المعلومات في التسعينيات، وانتشار استخدام الشبكة العنكبوتية الدولية، ظهرت الفيروسات، وأخذت القرصنة أو الهجمات السيبرانية شكلها الحالي، وتعددت استخداماتها لتدمير وتعطيل البنية التحتية لنظم المعلومات وقواعد البيانات الخاصة بالبنوك والتطبيقات الحكومية وشبكات الهواتف المحمولة، كما حدث في اختراق البرنامج النووي الإيراني على سبيل المثال. يهدف الاختراق السيبراني إلى: سرقة البيانات والمعلومات، وبيعها للأغراض التجارية والتسويقية، والابتزاز للحصول على فدية نظير عدم إفشاء أسرار أو صور، وسرقة الأموال بعد الحصول على البيانات البنكية والمصرفية، وإفشاء الأسرار، ومسح أو طمس المعلومات بهدف تعطيل أو تخريب نظم الاتصالات، وتحديد الموقع الجغرافي ونشاط التنقلات بهدف التجسس أو التصفية الجسدية للهدف.

وتعتبر أجهزة الاتصالات عمومًا هدفًا للقرصنة الإلكترونية وتشمل -على سبيل المثال لا الحصر-

كلاً من: الحاسبات، والخوادم الخاصة بالشبكات، وخوادم الإنترنت، والتليفونات المحمولة، والأجهزة اللوحية، وذلك من خلال الأساليب التالية:

1. المراقبة (Monitoring) المستمرة:

وذلك على مدار الساعة (24/7) للأنشطة والاتصالات، وخاصة عند تصفح شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي للحصول على البصمة الإلكترونية (-Foot print) للهدف الجاري مراقبته. وتشمل البصمة الإلكترونية كلاً من: بيانات الهوية (Identityles) كالاسم، والجنسية، وعنوان البريد الإلكتروني، والصور، وكلمات السر التي يستخدمها، والمهنة، وغير ذلك.

2. استغلال المشاعر الإنسانية: يمكن اختراق

بيانات الهدف من خلال الخداع (-Phish ing) عبر إرسال رسائل تبدو كما لو كانت صادرة من بنك المستخدم الخاص لتطلب مراجعة حسابه البنكي أو رسالة من صديق ليطلب فيها مشاركة الهدف في مشروع استثماري، هذا إلى جانب الإغراء والطمع (Baiting) مثل إغراء الهدف بالحصول على مكافأة مادية إذا قام بتثبيت برنامج محدد على جهازه أو الفضول (Curiosity)، وتعني استغلال غريزة حب الاستطلاع والرغبة في معرفة الأسرار والمعلومات كأخبار المشاهير والفنانين.

ويتضح مما سبق خطورة القرصنة السيبرانية على الأجهزة والنظم الإلكترونية المختلفة سواء كانت تابعة للأفراد أو للمؤسسات الخاصة والحكومية وخطورة تعرضها للاختراق والقرصنة الإلكترونية.

ثانياً: تدابير الحماية

تتعدد الإجراءات التي تكفل تأمين وحماية هذه النظم، لتشمل: حماية وتأمين الخصوصية (-Priva cy Protection)، وتطبيق النظم الفنية للحماية

من القرصنة (HACKING)السيبرانية، وتأمين سلاسل الإمداد بما يضمن التوريد الآمن للمعدات الإلكترونية، وهو ما يمكن الوقوف عليه تفصيلاً من خلال النقاط التالية:

1. حماية الخصوصية:

وذلك من خلال استخدام محركات بحث آمنة أو البحث من خلال خاصية (Incognito) التي تمنع تعقب بيانات الباحث خلال التصفح ببرامج وموقع البحث المختلفة، كما تمنع التعقب من خلال ملفات الارتباط ((Cookies التي تتولد ويتم تسجيلها على الجهاز خلال عملية البحث. هذا إلى جانب الحرص على تصفح المواقع المؤمنة (-Se cured URL) والتي يبدأ عنوانها بكلمة (HTTPS) وليس (HTTP)، والمراجعة المستمرة للتطبيقات المثبتة على الجهاز وإزالة غير المستخدم منها، علمًا بأن هناك بعض التطبيقات التي يتم تثبيتها على الجهاز بصورة عشوائية بدون علم أو إرادة المستخدم؛ حيث يتم تثبيتها خلال التصفح وقراءة الإعلانات التسويقية. ناهيك بالحرص في تداول المعلومات عند الاتصال بشبكات (Wi-Fi) العامة مثل الفنادق والنوادي، وحفظ البيانات الشخصية المعمة مثل كلمات السر وأرقام الكروت البنكية والحسابات المصرفية على وسائل حفظ خارجية مثل (External Hard Desk) أو أجنده تخزين سحابية مؤمنة (Cloud)، مع الحرص على عدم تكرار استخدام كلمة المرور نفسها في جميع البرامج والتطبيقات، وعدم المجازفة بتثبيت برامج أو تطبيقات مجهولة المصدر، والحرص على الخروج الصحيح (Logging Off) من التطبيق الجاري العمل عليه لمنع التعقب إذا ترك بدون إغلاق صحيح، والحرص على التحديث المستمر لنظام التشغيل (OS-Operation System)، حيث غالبًا ما تضمن هذه التحديثات برامج فرعية لسد أي ثغرات أمنية في نظم التشغيل.

وإلى جانب ذلك، يجب استخدام كلمات سر قوية غير مألوفة، وتحتوي على خليط من

3. تأمين سلاسل الإمداد عند استيراد أجهزة

الاتصالات ونظم المعلومات:

وهو ما يتطلب: اختيار الشركات ذات السمعة الطيبة، وإخفاء الغرض من استيراد الأجهزة والمعدات وكذا الوجهة النهائية والمستخدم النهائي، ووجود مندوبين تابعين للأجهزة الأمنية خلال مراحل الإنتاج أو التجميع، وإجراء اختبارات القبول قبل شحن المعدات (Acceptance Test)، ومتابعة مراحل الشحن والنقل وحتى وصول المنتجات، والتفتيش وإجراء الاختبارات على المعدات قبل الاستخدام.

ختامًا، بالنظر إلى الصراعات الدولية الراهنة، يمكن القول إنها بدأت تتحول تدريجيًا من استخدام الأسلحة ونظم التسليح التقليدية إلى استخدام النظم الإلكترونية التي تعتبر أكثر تأثيرًا وأقل تكلفة من النظم التقليدية، فضلاً عن تطورها المستمر بصورة مذهلة. وتعتبر الوقاية من خطر القرصنة السيبرانية من مهام وحدات خاصة منوطة بمراقبة النظم الإلكترونية الصديقة على مدار الساعة، بما يضمن كشف وتبعية أي اختراقات سيبرانية واتخاذ إجراءات التأمين اللازمة بصفة فورية. وإلى جانب هذا، تزداد أهمية نشر ثقافة الأمن السيبراني وأمن الاتصالات بين مختلف أفراد القوات المسلحة، مع تخصيص عناصر ووسائل للمراقبة المستمرة لكل الاتصالات وعلى مختلف المستويات بالقوات المسلحة للتأكد من الالتزام بقواعد أمن الاتصالات وكشف أي خروج أو تهاون في تطبيق هذه القواعد. ويجب الأخذ في الاعتبار أن القرصنة السيبرانية هي سلاح ذو حدين أو هي درع وسيف في آن واحد؛ فكما هي درع للأمن القومي، هي أيضًا سلاح ضد العدائيات والتهديدات المحتملة. كما يجب الحرص الدائم على نشر ثقافة الأمن السيبراني من خلال نشرات التوعية المستمرة ونشر كل ما هو جديد بما يتناسب مع ما يستجد من تطوير تكنولوجي في هذا المجال الحيوي.



فيروس، ولكن يفضل تشغيلها دوريًا لعمل مسح كامل للجهاز وما يحتويه من وسائل التخزين. كما تجب مراجعة الماحيات والصلاحيات (Permissions) الممنوحة للبرامج والتطبيقات الموجودة على الجهاز كالإسماح لتطبيق ما بالوصول إلى صور المستخدم الخاصة وأرقام هواتفه والكاميرا والميكروفون وأرقام التليفونات المسجلة على الهاتف وذلك من خلال ضبط الإعدادات. هذا إلى جانب استخدام برامج وتطبيقات تشفير البيانات (Data Encryption) وخاصة فيما يتعلق ببيانات الحسابات البنكية، مع استخدام شبكات إخفاء المعلومات والبيانات (Virtual Private Net-work-VPN) من خلال تنزيل وتثبيت التطبيقات الخاصة بذلك؛ حيث تعمل على تأمين التصفح وإخفاء الخصوصية بمنع إظهار عنوانك والذي يُستدل عليه من بروتوكول الإنترنت (Internet Protocol)، مما يمنع التعقب والاختراق، ويضمن تشفير الرسائل المتبادلة وخاصة عند العمل من خلال الشبكات العامة. كما يجب استخدام تطبيقات إخفاء البيانات داخل الصور أو الملفات الصوتية أو النصية (Steganography)، وذلك بالنسبة للملفات السرية للغاية، والتي تحتوي على معلومات مهمة، علمًا بأن هذه التطبيقات متاحة، ويمكن تثبيتها على الأجهزة بسهولة.

الأحرف والأرقام والعلامات المختلفة، كما يمكن استخدام مرحلتين للمصادقة على كلمة السر (Multi Factor Authentications- MFA) كلما أمكن. كما يجب على المتصفح التشكك فيما يراه أو يصل إليه من مواقع أو إعلانات أو رسائل، مع الحرص على عدم مشاركة المكان (Location Sharing)، وإذا كان هذا ضروريًا، فيجب تحديد زمن المشاركة، ويفضل أن يكون قليلًا قدر الإمكان. وعند طلب تسجيل بياناتك لإنشاء حساب لأحد التطبيقات، يفضل عدم تسجيل بيانات المستخدم الحقيقية. هذا، وتعتبر ثقافة نظم المعلومات من الأساسيات التي يجب أن يلم بها مختلف مستخدمي أجهزة الاتصالات باختلاف أنواعها، مع الحرص على تميتها بالاطلاع على كل ما هو جديد بما يتناسب مع سرعة التطور في هذا المجال الحيوي.

2. تطبيق النظم الفنية للحماية من

القرصنة السيبرانية:

يجب استخدام البرامج المضادة للفيروسات (Anti-Virus) مع التحديث المستمر لها بما يضمن فاعليتها عند التعرض للفيروسات الحديثة والتي يتم تطويرها باستمرار، علمًا بأن هذه البرامج من المفترض أن تعمل تلقائيًا على اكتشاف أي



الفئة الجديدة من صواريخ ERAM



قامت البحرية الأمريكية بإدخال صواريخ جديدة للشباك الجوي (AIM-174B/AIM-260) بمفهوم مختلف عن الصواريخ الموجودة حالياً في ترسانتها؛ إذ تتمتع هذه الصواريخ بميزات تكتيكية واستراتيجية كبيرة تجعلها تعديداً كبيراً على الطائرات عالية القيمة والدعم الإلكتروني تكتيكيًا، كما تحد من العمليات الهجومية للقوات الجوية للخصم وتحصره استراتيجيًا.

مينا عادل

باحث بوحدة المرصد المصري،
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في الأسراب القتالية من طراز (F-18) بتسخيها (E/F) على حاملات الطائرات الموجودة في المحيط الهادي، وقد شاركت السرب التاسع (VX) في تدريبات "العلم الرمادي"، وهي التدريبات الخاصة بتجربة التكتيكات الجديدة في الحروب الجوية لمعركة الصين المستقبلية.

الوضع الحالي لصواريخ AIM-120: يتم الاعتماد على طائرات الإنذار المبكر في كشف الأهداف المعادية وتعقبها وإمداد الطائرات المقاتلة بمعلومات الاستهداف بصواريخ (AIM-120) (C-7/8) في المرحلة التي تعرف باسم (Termi-Phase) للصاروخ بدون استخدام رادار الطائرة المطلقة لمحاولة تقليل فرص التعرض للاكتشاف وإيصال الصواريخ لأقرب مسافة ممكنة، ويمكن إعادة توجيهه من أكثر من طائرة للصاروخ الواحد. والجدير بالذكر أن أقصى مدى لإطلاق صواريخ AIM-120 على ارتفاع عال يتراوح بين 140-160 كم، وتقتصر مسافة اللاهروب (NEZ) ما بين 30-40 كم.

ثانيًا: دوافع التطوير والسيناريوهات المستقبلية

لم يتم التخطيط لتطوير صاروخ مكافئ للصواريخ الصينية والروسية بعيدة المدى من طراز (PL-17) و(R-37) بنفس تطور تكتيكات استخداماتها الخاصة، لأن هذا سيؤدي ببساطة إلى تراشق غير فعال للصواريخ من مسافة بعيدة؛ حيث يمتلك الطرف الذي لديه عدد أكبر من الصواريخ الأفضلية، بسبب قدرة الطائرات المقاتلة على تفادي الصواريخ بعيدة المدى من خلال الأنظمة الدفاعية والحرب الإلكترونية وحتى المناورات الجوية المعقدة مثل (Crank).

تمثل الهدف من وراء تطوير تلك الصواريخ في إنشاء أفضل نسخة من صاروخ يمكن استخدامه بفاعلية عملياتية كبيرة بأعداد صغيرة عند تزويده بمعلومات الاستهداف بشكل مستمر من منصات متعددة لضمان ردع قوات الخصم الجوية. استراتيجيًا وعرقلة العمليات الجوية بعيدة المدى.

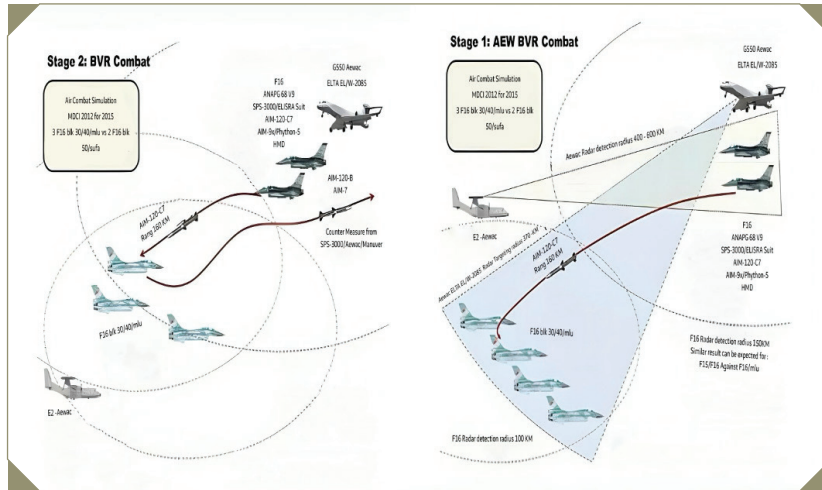
في الوقت الراهن، يوجد الصاروخ بشكل مؤكد

أولًا: التفاصيل الفنية للصاروخ

دخل هذا الصاروخ (AIM-174 B) للخدمة في يوليو 2024، وهو صاروخ ثقيل جدًا مقارنة بصواريخ جو-جو الأخرى، ويمكن أن تصل سرعته إلى 3.5 ماخ. ويبلغ مداه الأقصى 200 ميل بحري ويبحث موجه بالرادار نشط مشتق من صاروخ جو-جو 120 أمرام.



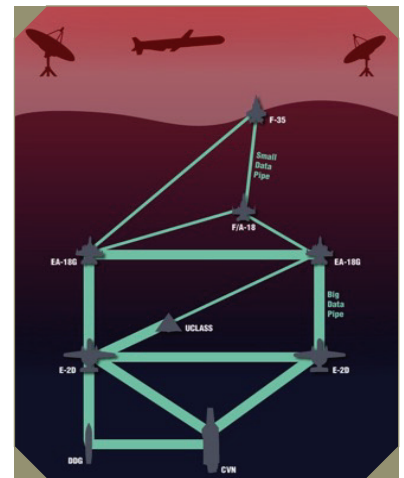
إن الصاروخ هو نسخة جوية من صاروخ (RIM-174) طويل المدى النشط (ERAM)، وهو اختيار شائع الاستخدام بالفعل بواسطة سفن البحرية الأمريكية وقيادة الدفاع الجوي. ويعمل حاليًا وفق مفهوم (NIFC-CA)، مما يتطلب التكامل غير المسبوق من كل الوحدات القتالية في الجو والبحر أو تحت الماء من خلال وصلات البيانات لتوفير صورة كاملة عن مسرح العمليات.



ستكون مكملة للصواريخ الحالية ومنها:

- صواريخ AIM-9X للتوجيه الحراري النشط حتى 25 كم.
- صواريخ AIM-120C وقد تم الإعلان عن نسخة جديدة D3 ذات توجيه راداري نشط حتى 160 كم.

وفي المستقبل، يمكن الجمع بين AIM-174+AIM-120، إذ يتهياً سلاح الجو الأمريكي لنشر الفئة الجديدة من صواريخ (ERAM) والعمل بها بشكل رئيسي لاستهداف طائرات الدعم الإلكتروني والتزود بالوقود ودعم التشكيلات الجوية المقاتلة في المهمات الهجومية، حيث

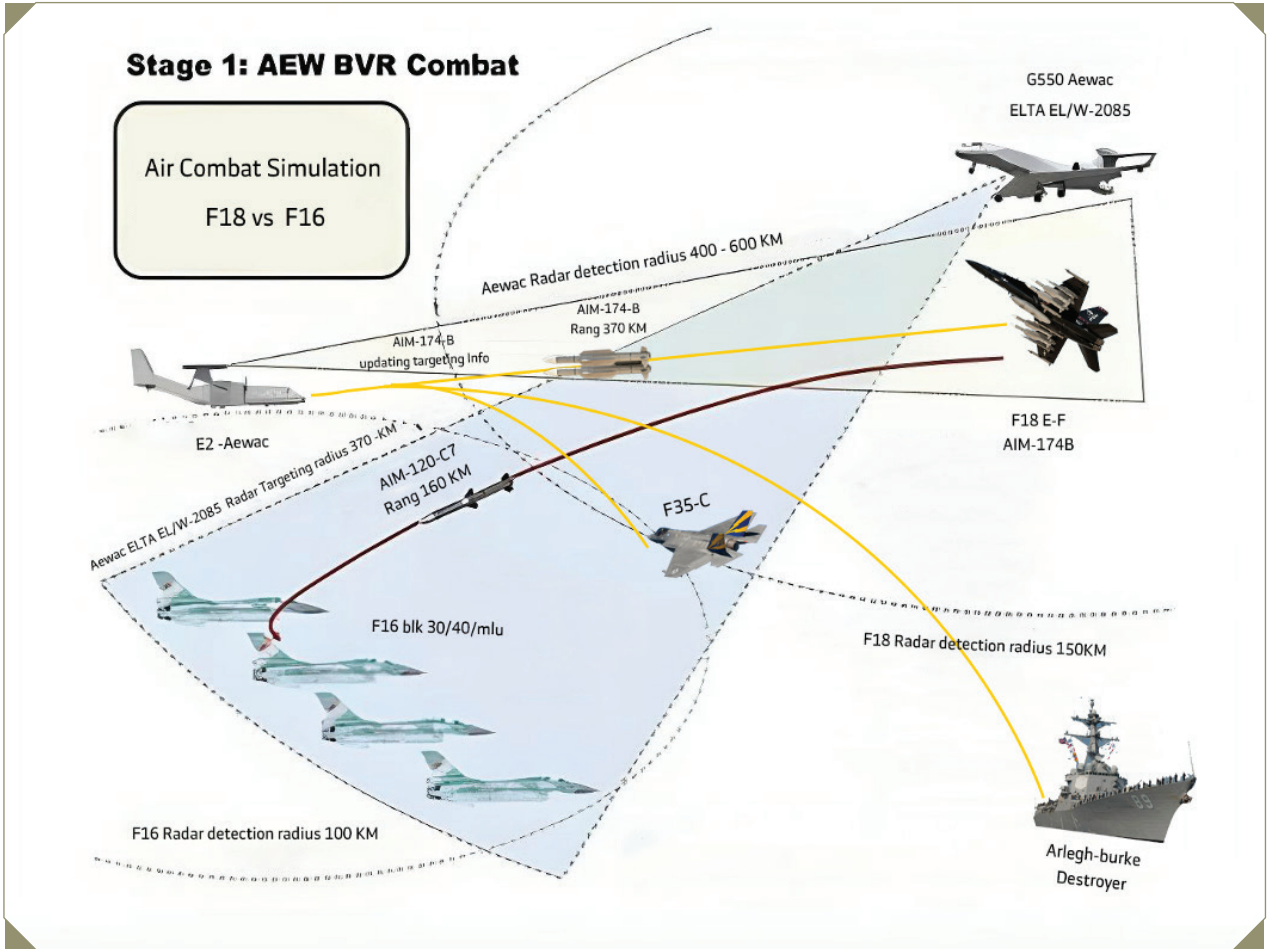


ختامًا، يمكن تعديل/إضافة نظم المحاكاة لتدريب القوات الجوية داخل مدرسة القتال الجوي أو برنامج القتال والقيادة التكتيكي TLP ليضمن مواجهة المقاتلات الدفاعية من الصف الثاني F-16/Mirage 2000 لصواريخ جوية يتم إعادة توجيهها بشكل مستمر بواسطة وصلات البيانات Data Links من مقاتلات معادية. كما يمكن دعوة البحرية الأمريكية وبالأخص حاملات الطائرات لتنفيذ مناورات جوية تتضمن طائرات دعم إلكتروني تحت حماية مقاتلات مصرية من الصف الأول Rafale Mig-29 ليتم دراسة الصواريخ بشكل فعلي لتطوير تكتيكات واستخدام منظومات للعمل ضده.

الأصول ذات القيمة العالية -HVA-High Value Assets، من المرجح أن تنهار التشكيلات التكتيكية للخصم، خاصة مع قدرات البحرية ذات قدرات التشويش الإلكترونية المكثفة، مما قد يجبر الخصم على التراجع بسبب فقدان الزخم. أما دفاعيًا، ترتفع تكلفة صواريخ AIM-174 العالية وقدرتها على حمل عدد محدود من الصواريخ في المهمة الواحدة؛ حيث تحمل طائرات F-18E/F عدد 2-4 صواريخ فقط. ومع ذلك، فهي ورقة تكتيكية رابحة للاستخدام ضد التهديدات غير العادية، فضلًا عن كونها خيارًا ممتازًا نظرًا لمرونتها الاستثنائية في اعتراض الطائرات المقاتلة وصواريخ كروز والطائرات بدون طيار وحتى استخدامها كصواريخ جو-أرض.

• الفئة الجديدة ERAM وتشمل الصاروخ -AIM-174 JATM بمدى 260 كم وصاروخ -AIM-174 بمدى 370 كم.

وتشمل الميزات التكتيكية للفئة الجديدة مرونة التوجيه من أكثر من منصة في الجو والبحر وتحديث معلومات الاستهداف بشكل مستمر في أثناء مرحلة الإقلاع. وهجوميًا، في أثناء المهمات بعيدة المدى، يمكن الاعتماد على مساعدة طائرات الإنذار المبكر وطائرات الدعم الإلكترونية الأخرى، والتي سيكون تحييدها أولوية قصوى للبحرية الأمريكية عن طريق صواريخ AIM-174 دقيقة وطويلة المدى التي تتلقى معلومات استهداف من منصات متعددة. وبمجرد تحييد





يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدايل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدايل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشؤون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدل والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، ووحدة الدراسات الأوروبية، ووحدة الدراسات الآسيوية، ووحدة الدراسات الإفريقية، ووحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، ووحدة التسلح، ووحدة التطرف، ووحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، ووحدة دراسات الرأي العام، ووحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة. وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة. وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا يعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.



جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة
+20226905863 | +20226905862 | +20226905861

Facebook, Twitter, Instagram, YouTube icons and @ecsstudies



ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

E-mail | info@ecss.com.eg

100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo



مكتبة
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية

ecss.com.eg
[@](#) [f](#) [v](#) [x](#) [in](#)
[ecsstudies](#)